الأمم المتحدة
S/2015/802
مجلس الأمن
Distr.: General
19 October 2015
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا

باسم لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، ووفقا للفقرة ٤٧ من قرار مجلس الأمن ٢١٨٢ (٢٠١٤)، يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا.

وترجو اللجنة، في هذا الصدد، إطلاع أعضاء مجلس الأمن على الرسالة والتقرير وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) رافائيل داريو راميريز كارينيو
الرئيس
لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن
القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)
بشأن الصومال وإريتريا

201015 201015 15-16010 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

رسالة مؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا من أعضاء فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا

وفقا للفقرة ٤٧ من قرار مجلس الأمن ٢١٨٢ (٢٠١٤)، يشرفنا أن نحيل إليكم طيه تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا.

(توقيع) كريستوف تريبر
المنسق
فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا

(توقيع) نيكولاس أرغيروس
خبير في الشؤون المالية

(توقيع) زينة عوض
خبيرة في مجال النقل

(توقيع) جي باهادور
خبير في شؤون الجماعات المسلحة

(توقيع) بوغدان شيترونو
خبير في الشؤون المالية

(توقيع) ديدري كلانسي
خبيرة في الشؤون الإنسانية

(توقيع) جيمس سميث
خبير في الشؤون الإقليمية

تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٨٢ (٢٠١٤): إريتريا

موجز

أبقى فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، طوال فترة ولايته، حكومة إريتريا على علم تام بمسارات التحقيق التي يتّبعها وسعى إلى إدراج وجهات نظرها وإسهاماتها في التقرير، وذلك في ضوء قيمتها الجوهرية ومدى صلتها بالولاية المسندة إليه. ولم يُسمح للفريق، على الرغم من طلباته المتكررة، بزيارة إريتريا خلال فترة ولايته، كما لم يحصل على تعاون كامل من الحكومة خلافا لما ينص عليه قرار مجلس الأمن ٢١٨٢ (٢٠١٤).

وخلال فترة الولاية، أقامت إريتريا علاقة عسكرية استراتيجية جديدة مع المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة تنطوي على السماح للتحالف العربي باستخدام أراضي إريتريا ومجالها الجوي ومياهها الإقليمية في حملتها العسكرية ضد الحوثيين في اليمن. وقد علم فريق الرصد أن إريتريا قد حصلت، في إطار هذا الترتيب، على تعويض من البلدين، بما في ذلك تعويض نقدي وإمدادات من الوقود. وكل تعويض يجري تحويله بشكل مباشر أو غير مباشر لتمويل أنشطة تهدد السلام والأمن في المنطقة أو تخدم مصالح الجيش الإريتري من شأنه أن يشكل انتهاكا للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩). وعلاوة على ذلك، تلقى الفريق معلومات موثوق بها تفيد بأن جنودا إريتريين قد أُلحقوا بالوحدة التابعة للإمارات العربية المتحدة في قوات القتال على الأراضي اليمنية. ومن شأن ذلك، إذا ثبتت صحته، أن يشكل انتهاكا سافرا للقرار المذكور.

وقام فريق الرصد بالتحقيق في شحنة تابعة لشركة البحر الأحمر محمّلة على متن سفينة شاكر ١. وقد رست السفينة في ميناء مصوع الإريتري في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بعد مغادرة بورتسودان وهي محمّلة بأسلحة في طريقها إلى معرض للأسلحة في الإمارات العربية المتحدة. وقد سبق للفريق أن وثّق دور تلك الشركة في تهريب الأسلحة من شرق السودان إلى إريتريا، وكذلك ممارستها المتمثلة في وضع بطاقات تعريفية مضلّلة على الحاويات سعيا منها لإخفاء محتوياتها الحقيقية. وفي حين لم يتوصل الفريق إلى وقوع انتهاك لحظر الأسلحة، فإنه لمِس بعض التضاربات فيما اكتشفه من معلومات بشأن توقف السفينة في مصوع، ولاحظ أنماطا تتماشى مع الطريقة التي درجت عليها تلك الشركة في مباشرة أعمالها.

ولم يعثر فريق الرصد على أي دليل يثبت أن إريتريا تدعم حركة الشباب. بيد أنه توصل إلى أن إريتريا ماضية في دعم بعض الجماعات المسلحة الإقليمية وفي توفير الملاذ الآمن لها، بما في ذلك الجبهة الموحدة التي تشكلت مؤخرا من جماعات المعارضة الإثيوبية المسلحة، وحركة تيغراي الشعبية الديمقراطية، والقائد العسكري لحركة غينبوت سيبات.

وتظل حركة تيغراي الشعبية الديمقراطية أهم جماعة إثيوبية مسلحة يجري تدريبها وتمويلها واستضافتها داخل إريتريا. وقد علم فريق الرصد أن وحدة من مقاتلي الحركة تتمركز في المنطقة الغربية من إريتريا، بالقرب من الحدود السودانية، وكذلك في مصوع والمنطقة المحيطة بها. وعلاوة على ذلك، انضمت الحركة إلى الجبهة الموحدة التي تشكلت مؤخرا من جماعات المعارضة الإثيوبية المسلحة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، انشق عن الحركة عضو من أعلى المستويات في صفوف المنشقين حتى الآن عندما فرّ رئيسها، مولا أسغيدوم، إلى إثيوبيا عقب خلافات سياسية مع قائد الجبهة الموحدة. وما زال الفريق بصدد تقييم أهمية هذا الانشقاق.

وعلم فريق الرصد أن إريتريا تواصل تشغيل قطاع الاقتصاد غير الرسمي الذي تتحكم في مقاليده الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة ويشمل معاملات بالعملة الصعبة عن طريق شبكة مبهمة وغير شفافة من الكيانات التجارية التي تملكها الدولة ويديرها كبار المسؤولين في الحكومة والجبهة والجيش، تماما مثلما هو شأن معظم الشركات في إريتريا.

ولا تزال الصعوبات الهيكلية قائمة بسبب انعدام الشفافية المالية، مما يحد من قدرة فريق الرصد على تقييم امتثال البلد للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩). والفريق قلق بوجه خاص إزاء الافتقار بوجه عام للشفافية في المالية العامة في وقت تتعهد فيه المنظمات الدولية والمتعددة الجنسيات بتقديم المعونة النقدية للحكومة.

وقد تلقى فريق الرصد شهادات من مصادر متعددة في صفوف المغتربين الإريتريين وسلطات البلدان المضيفة تفيد بأن الحكومة لا تزال تفرض التزامات ضريبية تتجاوز حدود إقليمها على المواطنين الإريتريين المقيمين في الخارج. ويبدو أن المواطنين مطالبين الآن بدفع المبالغ مباشرة إلى أسمرة. وعلى غرار ما تم التوصل إليه في السابق، فإن رفض دفع الضريبة غالبا ما يؤدي إلى الحرمان من الخدمات التي تقدمها القنصليات والسفارات.

ويلاحظ فريق الرصد أن الحكومة ما زالت تنتهج سياسة التعتيم الكامل فيما يتعلق بعائدات التعدين. وقد تابع الفريق عن كثب دعوى قضائية مرفوعة في كندا بشأن الاستخدام المزعوم للعمل القسري والمعاملة اللاإنسانية في منجم بيشا في إريتريا، الذي تديره شركة كندية، هي Nevsun Resources Limited. ووفقا للشكوى، أجبرت الحكومة مجنّدين على العمل لصالح مقاولتين حكوميتين هما: سيغين (Segen) التي تملكها الجبهة الشعبية من

أجل الديمقراطية والعدالة، ومريب (Mereb)، التي يملكها الجيش الإريتري. وخلُص الفريق إلى أن شركة Nevsun قد تعاقدت مع مقاولتي سيغين ومريب لتوفير اليد العاملة في إطار ترتيب يتيح لهما دفع أجور للعمال بنسبة تقلّ بكثير عن المبلغ الذي تتلقيانه من شركة Nevsun مقابل اليد العاملة. ويُشتبه في ضلوع سيغين وميريب، ومن ثم الجيش الإريتري والحكومة، في الاستحواذ على الفارق.

ولا يزال فريق الرصد يلاحظ عدم إحراز أي تقدم بشأن المادة ٣ من الاتفاق الشامل الموقع في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠ والمبرم بين جيبوتي وإريتريا برعاية حكومة قطر، وهي المادة المتعلقة بسجناء الحرب. وخلال فترة ولايته، أُبلغ الفريق بوقوع حادث اختطاف جندي من جيبوتي في الإقليم الفاصل بين جيبوتي وإريتريا في تموز/يوليه ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، قدمت حكومة جيبوتي إلى الفريق قائمة بأسماء السجناء الإريتريين الذين تدّعي أنها تحتجزهم، وكذلك أسرى حرب من جيبوتي تدّعي أنهم فُقدوا في القتال الذين نشب نتيجة الاشتباكات الحدودية بين البلدين في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وما زال يتعين على حكومة إريتريا أن تقر بأنها تحتجز مقاتلين جيبوتيين أو أن تقدم معلومات عن حالتهم الراهنة.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٧

ألف – الولاية ٧

بـــاء – المنهجية ٧

جيم – التعاون مع الحكومة ٨

ثانيا – انتهاكات الحظر العام والكامل المفروض على توريد الأسلحة ١١

ألف – اليمن ١٢

بـــاء – السفينة شاكر ١ ..... ١٧

ثالثا – دعم الجماعات المسلحة في المنطقة ٢٠

ألف – الجبهة الموحدة المنشأة حديثا ٢٢

بـــاء – حركة تيغراي الديمقراطية الشعبية ٢٣

جيم – غينبوت سبعة ٢٥

دال – جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية ٢٦

رابعا – التمويل المقدم دعما لانتهاكات القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) ٢٧

ألف – ملاحظات عامة على الهيكل المالي ومراقبة التمويل ٢٧

باء –انعدام الشفافية المالية ٢٩

جيم – ضريبة الشتات ٣٢

خامسا – عائدات قطاع التعدين ٣٧

سادسا – الأعمال التي تعرقل تنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩) ٤٤

سابعا – عرقلة تحقيقات فريق الرصد أو أعماله ٤٧

ثامنا – التوصيات ٤٨

أولا - مقدمة

ألف - الولاية

١ - قرر مجلس الأمن في الفقرة ٤٦ من قراره ٢١٨٢ (٢٠١٤) أن يمدد ولاية فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا بصيغتها المبينة في الفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ٢٠٦٠ (٢٠١٢). وقد كُلف فريق الرصد بمهام إضافية بموجب القرارين ٢٠٩٣ (٢٠١٣) و ٢١٤٢ (٢٠١٤).

٢ - وعملا بالفقرة ١٣ (ل) من القرار ٢٠٦٠ (٢٠١٢)، زوّد فريق الرصد اللجنة المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا بإحاطة لمنتصف المدة في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وقدّم الفريقُ أيضا إلى اللجنة تقارير مرحلية شهرية طوال فترة ولايته.

٣ - وفي أثناء التحقيقات التي أجراها فريق الرصد، سافر أعضاؤه إلى كل من إثيوبيا، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وبلجيكا، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، وسنغافورة، والسويد، وسيشيل، والصومال، وفرنسا، وقطر، وكندا، ولبنان، وماليزيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية.

٤ - واتخذ فريقُ الرصد نيروبي مقراً له، وكان مؤلّفا من الخبراء التالية أسماؤهم: كريستوف تراجبير (المنسق وخبير شؤون النقل البحري)، ونيكولاس أرغيروس (خبير الشؤون المالية)، وزينة عوض (خبيرة شؤون النقل)، وجاي باهادور (خبير شؤون الجماعات المسلحة)، وديبدري كلانسي (خبيرة الشؤون الإنسانية)، وبوغدن شيترينو (خبير الشؤون المالية)، وجيمس سميث (خبير الشؤون الإقليمية).

باء - المنهجية

٥ - تنطبق معايير الإثبات وعمليات التحقق المبينة في التقارير السابقة لفريق الرصد على الأعمال المنفذة خلال فترة الولاية قيد الاستعراض. وقد أكد فريق الرصد منهجيته من جديد على نحو ما ورد في تقاريره السابقة (وآخرها التقريران S/2014/727 و S/2013/440). وترد فيما يلي المنهجية المتبعة في هذا التقرير:

(أ) جمع المعلومات عن الأحداث والمواضيع من مصادر متعددة قدر الإمكان؛

(ب) جمع المعلومات من مصادر لديها معرفة مباشرة بالأحداث، قدر الإمكان؛

(ج) تحديد أوجه الاتساق في أنساق المعلومات ومقارنة المعلومات الموجودة بالمعلومات الجديدة والاتجاهات الناشئة؛

(د) المداومة على أخذ خبرات وآراء الخبير المختص في فريق الرصد في الحسبان، وكذلك مراعاة التقييم الجماعي للفريق فيما يتعلق بمصداقية المعلومات وموثوقية المصادر؛

(هـ) جمع الأدلة المادية و/أو الفوتوغرافية و/أو السمعية و/أو المرئية و/أو المستندية دعما للمعلومات التي تم جمعها.

٦ - وبذل فريق الرصد جهداً متأنياً ومنهجياً للوصول إلى الضالعين في الانتهاكات المحتملة من خلال أفراد لديهم معرفة مباشرة بتفاصيل تلك الانتهاكات أو يعرفون من لديهم معرفة مباشرة بها. وأجرى الفريق في سياق تحقيقاته أكثر من ١٥٠ مقابلة مع مصادر شديدة التنوع تشمل الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمغتربين الإريتريين والمسؤولين السابقين في حكومة إريتريا. وتلقى الفريق تحديدا إحاطات سرية من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، واجتمع بأشخاص من مختلف الأطياف منهم الدبلوماسيون وأفراد ومسؤولون سابقون في القوات العسكرية، وأفراد من الجماعات المسلحة، ورجال الأعمال الضالعون في قطاع الموارد الطبيعية، وقطاع الاستيراد والتصدير والتّجار، وخاصة في الأماكن التي تهيمن عليها المصالح التجارية لإريتريا. وتلقى فريق الرصد من هذه المصادر المتعددة إفادات لشهود ووثائق سرية وأخرى متاحة للعموم. وفحص الفريق المئات من الوثائق للوقوف على مدى أهميتها بالنسبة إلى التقرير. وفي نهاية المطاف، التمس الفريق المعلومات من حكومة إريتريا عن طريق الاجتماعات المباشرة والمراسلات الرسمية (على النحو المبين في الفرع جيم أدناه).

٧ - وطبقا للتوجيهات السابقة الصادرة عن اللجنة، سعى فريق الرصد إلى إدراج أكبر قدر ممكن من الشهادات والأدلة في هذا التقرير. بيد أن قرارات الجمعية العامة بشأن مراقبة الوثائق والحد منها، ولا سيما القرارات ٢١٤/٥٢ و ٢٠٨/٥٣ و ٢٦٥/٥٩، استلزمت إلحاق مرفقات بالوثيقة، مما حال دون ترجمة قدر كبير من المحتوى.

جيم - التعاون مع الحكومة

٨ - أكد مجلس الأمن، في قراره ٢١٨٢ (٢٠١٤)، على أهمية التعاون بين الحكومة وفريق الرصد، وشدد على أمله في أن يتوثق هذا التعاون خلال فترة ولاية الفريق، بسبل منها قيام الفريق بزيارات منتظمة إلى إريتريا. وعلى هذا الأساس، سعى الفريق إلى مواصلة تعاونه مع الحكومة، استنادا إلى مجموعة من الاجتماعات كان قد عقدها مع مسؤولين إريتريين

خلال فترة ولايته السابقة، بما في ذلك الاجتماعات التي عُقدت في باريس في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وفي القاهرة في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، وفي نيويورك عن طريق التداول بالفيديو في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٤.

٩ - وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥، عقد فريق الرصد اجتماع مجاملة في نيويورك مع الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة، غيرما أسميروم تيسفاي، بحضور مسؤولين من الأمانة العامة. وخلال الاجتماع، قدم الفريق للممثل أحدث عضو يلتحق بالفريق المعني بإريتريا وناقش طرائق وسبل المضي قدما على مسار التعاون البنّاء خلال فترة ولايته. كما قدم الفريق من جديد طلبه الذي يتكرر منذ فترة طويلة ويرمي إلى زيارة أسمرة والاجتماع بالسلطات المعنية هناك.

١٠ - وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، ترأس رئيس اللجنة، رافائيل داريو راميريز كارينيو، مداولة عبر الفيديو بين فريق الرصد والممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة (انظر S/AC.29/2015/NOTE.20). وكان الغرض المتوخى من هذا الاجتماع هو أن يقوم الفريق بإطلاع الحكومة على ما لديه من خيوط التحقيق الأولية، ويمكّن الممثل الدائم من الرد قبل حلول موعد إحاطة منتصف المدة التي يقدمها الفريق إلى اللجنة، وهي إحاطة قُدمت في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

١١ - وأكد الممثل الدائم أنه سيرد على الأسئلة والادعاءات الموضوعية كتابةً وطلب إدراج رده في إحاطة منتصف المدة. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ رئيس اللجنة فريق الرصد أنه يخطط للسفر إلى منطقة القرن الأفريقي، بما في ذلك إريتريا، من أجل الاجتماع بالمسؤولين هناك في إطار مهامه كرئيس للجنة. وعلاوة على ذلك، كرر منسق الفريق استعداد الفريق لزيارة أسمرة.

١٢ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥، أحالت البعثة الدائمة لإريتريا لدى الأمم المتحدة رد الحكومة، كما ورد خلال المداولة المعقودة عبر الفيديو. وأفادت بأن الجزاءات المفروضة على إريتريا لها دوافع سياسية وأثارت مسألة المناخ الجيوسياسي الجديد الناشئ عن النزاع الدائر في اليمن، وأشارت إلى أن ”التطرف والإرهاب آخذان في الانتشار داخل المنطقة وفي العالم“، وأكدت من جديد طلب الحكومة بأن يرفع مجلس الأمن حظر الأسلحة المفروض على إريتريا كي يصبح البلد ”قادرا على مكافحة جميع أنواع التطرف والإرهاب بفعالية وبكفاءة“ (انظر المرفق ١-١ و S/AC.29/2015/COMM.22).

١٣ - وفيما يتعلق بضريبة الاثنين في المائة لإعادة التأهيل والإنعاش، أفادت الحكومة بأنها ”لم تستخدم قط ’أساليب قسرية أو ترهيبية‘ لتحصيل الضرائب“، التي تدّعي تحصيلها

بشفافية. وأفادت الحكومة أيضا بأن ”فريق الرصد ذاته أقر بأنه ’لم يعثر على أدلة تثبت دعم إريتريا لحركة الشباب‘، وبالتالي، ليس هناك ما يبرر استمرار الفريق في مطالبة إريتريا بتقديم معلومات عن [الموارد الطبيعية]“. وأخيرا، كررت الحكومة تأكيد رفضها مناقشة عملية جيبوتي.

١٤ - وخلُص فريق الرصد إلى أن الرد لم يتناول جميع جوانب المسائل الموضوعية التي كان قد أثارها خلال المداولة. ونتيجة لذلك، وجه الفريق في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥ رسالة إلى الممثل الدائم لإريتريا ضمّنها النتائج الأولية التي كان قد عرضها خلال المداولة وشدّد على الطلبات غير المحسومة وتلك المتعلقة بتقديم معلومات إضافية.

١٥ - وفي ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥، قدم فريق الرصد إحاطة منتصف المدة إلى اللجنة. وكانت النقاط التي أثيرت خلال الإحاطة متماشية مع مضمون المداولة المعقودة في ٣١ آذار/مارس ونص الرسالة المؤرخة ٢ نيسان/أبريل.

١٦ - وفي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥، وجه الممثل الدائم لإريتريا رسالة إلى رئيس اللجنة يتساءل فيها عن الغرض المتوخى من رسالة فريق الرصد المؤرخة ٢ نيسان/أبريل، مشيرا إلى أنه قد سبق له الرد على أسئلة الفريق خلال المداولة المعقودة في ٣١ آذار/مارس، وفي الرسالة المؤرخة ١ نيسان/أبريل، التي أُرفقت برسالته كضميمة (انظر المرفق ١-٣ و S/AC.29/2015/COMM.24). وبعد مراجعة الرسالة، خلُص الفريق إلى أنها لم تتناول بصورة وافية طلبات المعلومات التي كان الفريق قد وجهها إلى الحكومة والمسائل الموضوعية التي كان قد أثارها وهي كالتالي:

(أ) تفاصيل بشأن محتوى الحاوية المُرسلة من جانب شركة البحر الأحمر على متن سفينة شاكر ١؛

(ب) معلومات بشأن حركة تيغراي الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك مصادر أسلحتها، وموقع معسكرات التدريب التابعة لها، وتفاصيل تبين مراحل تطوّرها إلى قوة شبه عسكرية؛

(ج) معلومات بشأن مقاتلين من جيبوتي فُقدوا أثناء القتال؛

(د) وثائق تثبت عدم تحويل الإيرادات المتأتية من الضرائب المفروضة على المغتربين ومن أنشطة التعدين لتمويل أنشطة تنتهك القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

١٧ - وفي ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٥، نُظم اجتماع ثان بين فريق الرصد والممثل الدائم لإريتريا عن طريق مداولة بالفيديو تحت رعاية رئيس اللجنة، يمثله نائب المنسق السياسي

لجمهورية فترويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة، ألفريدو فرناندو تورو - كارنيفالي. وحضر المداولة أيضا ممثلون عن أمانة اللجنة. وقبل الانتهاء من صياغة هذا التقرير، قدم الفريق مجمل استنتاجاته والتمس وجهات نظر الحكومة بهدف دمجها في التقرير إلى جانب الأدلة الوثائقية التي قدمتها الحكومة، وذلك استنادا إلى القيمة الموضوعية للمعلومات من حيث صلتها بولاية الفريق. وذكر الممثل الدائم أن المسائل القائمة بين إريتريا وإثيوبيا لا تندرج ضمن ولاية الفريق. وأكد كذلك على أن الجزاءات المفروضة على إريتريا تتعلق بالخلاف الحدودي بين إريتريا وجيبوتي وبالادعاءات التي تفيد دعم إريتريا لحركة الشباب، وليس بالخلاف الحدودي بين إريتريا وإثيوبيا. وأفاد بأن إريتريا لم تنتهك حظر الأسلحة.

١٨ - وأعقب فريق الرصد ذلك برسالة وجهها إلى الممثل الدائم في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ ضمّنها الاستنتاجات التي قدمها خلال المداولة، وطلب إلى إريتريا الرد على الاستفسارات المتعلقة بالتحقيقات التي يجريها الفريق (انظر المرفق ١-٤).

١٩ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أحال الممثل الدائم ردّ الحكومة على الاستفسارات المقدمة من فريق الرصد (انظر المرفق ١-٥). ومرة أخرى، خلُص الفريق إلى أن الرد لا يتناول بشكل وافٍ طلبات المعلومات والأسئلة التي وجهها إلى الحكومة وهي كما يلي:

(أ) معلومات بشأن مكتب الأمن القومي ودوره في دعم الجماعات المسلحة الإقليمية؛

(ب) تفاصيل عن محتوى الحاوية المشحونة عن طريق شركة البحر الأحمر على متن سفينة شاكر ١؛

(ج) توضيحات بشأن الجبهة الموحدة للمعارضة المسلحة الإثيوبية التي تشكلت مؤخرا؛

(د) توضيحات بشأن العلاقة بين إريتريا وبرهانو نيغو، القائد العسكري لحركة غينبوت سيبات؛

(هـ) معلومات عن حركة تيغراي الشعبية الديمقراطية ودور رئيسها آنذاك، مولا أسغيدوم؛

(و) توضيح العلاقة بين جماعة المعارضة الجيبوتية، وجبهة إعادة الوحدة والديمقراطية، وإريتريا؛

(ز) تعليقات بشأن مزاعم التورط العسكري الإريتري في النزاع الدائر في اليمن، بما في ذلك طبيعة التعويض المرجح قبضُه وتوضيحات عن طبيعة العلاقة بين إريتريا وحركة التمرد الحوثية؛

(ح) معلومات بشأن المقاتلين الجيبوتيين المفقودين في القتال؛

(ط) وثائق رسمية تبيّن الإجراءات والأنظمة المتعلقة بإنفاذ إعلان تنفيذ ضريبة إعادة التأهيل والإنعاش، وتحديدا فيما يتعلق بتحصيل الضريبة من الإريتريين المقيمين في الخارج؛

(ي) وثائق الميزانية لإعطاء صورة عن عائدات الحكومة ونفقاتها؛

(ك) معلومات مفصلة عن طبيعة العلاقة التجارية بين إريتريا وشركة نيفسون والأطراف التالية: شركة سيغين وشركة ميريب والجيش الإريتري والجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة؛

(ل) نسخة من الاتفاق أو الاتفاقات المبرمة بين الحكومة وشركة نيفسون والشركتين المذكورتين أعلاه المملوكتين للدولة؛

(م) نسخة من أي اتفاق و / أو عقد أو اتفاق لتقاسم الانتاج بين شركة نيفسون وشركات مملوكة للدولة أو شركات تابعة للجيش وللجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة، بما في ذلك الشركاء الآخرون الذين يشاركون في بناء وتشغيل منجم بيشا؛

(ن) بيان مفصل لجميع المصروفات المترتبة عن تشغيل اليد العاملة، بما في ذلك المجندون؛

(س) شرح كيفية تسديد التكاليف والجهة المسؤولة عن تسديدها؛

(ع) سجلات تجارية مفصلة تبين التدفقات المالية بين شركات نيفسون وسيغين وميريب والجيش.

٢٠ - وأدرج فريق الرصد جميع المراسلات المتبادلة مع حكومة إريتريا في المرفق ١ تيسيرا للرجوع إليها. ولم يُسمح للفريق بدخول إريتريا طيلة فترة ولايته قيد الاستعراض على الرغم من جهوده وطلبات المتكررة لزيارة أسمرة، ولم يتلق تعاونا كاملا من الحكومة، خلافا لما يدعو إليه القرار ٢١٨٢ (٢٠١٤).

ثانيا - انتهاكات الحظر العام والكامل المفروض على توريد الأسلحة

٢١ - حقّق فريق الرصد في مزاعم انتهاك حظر توريد الأسلحة في الاتجاهين المفروض على إريتريا، على نحو ما نص عليه مجلس الأمن في قراره ١٩٠٧ (٢٠٠٩). وقد تلقى الفريق شهادات جديرة بالثقة ومقنعة من مصادر متعددة وتقارير مستقلة تفيد بأن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أقامتا وجودا عسكريا لهما في إريتريا في إطار الحملة العسكرية الموجهة ضد الثوار الحوثيين في اليمن، وإلى احتمال تقديمهما تعويضات إليها مقابل السماح لهما باستعمال أراضيها، وربما قواتها، في الجهود الحربية التي يقودها التحالف العربي.

٢٢ - وفي سياق الحظر المفروض على توريد الأسلحة أيضا، أجرى فريق الرصد تحقيقا في شحنة نقلتها شركة البحر الأحمر على متن سفينة ”شاكر ١“. وكانت السفينة قد رست في ميناء مصوع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بعد مغادرتها بورتسودان محمّلةً بالأسلحة ومتجهة إلى معرض أسلحة ينظم في الإمارات العربية المتحدة. وسبق أن وثّق الفريق ضلوع الشركة في الاتجار بالأسلحة من شرق السودان إلى إريتريا، إضافةً إلى تعاطيها وضع علامات مضلِّلة على الحاويات تجنباً لاكتشاف حمولتها الحقيقية.

ألف - اليمن

٢٣ - عملا بالفقرة ٥ من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، على جميع الدول الأعضاء أن تتخذ فورا التدابير اللازمة لمنع القيام ببيع أو توريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة من جميع الأنواع، إلى إريتريا، بما في ذلك الأسلحة والذخائر والمركبات والمعدات العسكرية، والمعدات شبه العسكرية، وقطع غيارها، وتوفير المساعدة التقنية والتدريب، والمساعدة المالية وغيرها من أشكال المساعدة، فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية أو بتوفير هذه الأصناف أو صنعها أو صيانتها أو استخدامها، سواء كان منشؤها في أقاليمها أم لا. علاوةً على ذلك، تنص الفقرة ٦ على ألا تقوم إريتريا بتوريد أو بيع أو نقل أي أسلحة أو أعتدة ذات صلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من إقليمها أو بواسطة رعاياها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع أعلامَها وأن تحظر جميع الدول الأعضاء الحصول من إريتريا، بواسطة رعاياها، على الأصناف والتدريبات والمساعدات المبينة في الفقرة ٥ من القرار.

٢٤ - وقد تلقى فريق الرصد شهادات جديرة بالثقة ومقنعة من مصادر متعددة وتقارير مستقلة تفيد بأن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أقامتا وجودا عسكريا لهما في إريتريا في إطار الحملة العسكرية الموجهة ضد المتمردين الحوثيين في اليمن. ويدرك الفريق أيضا أن إريتريا تلقت، بل قد تكون مستمرة في تلقي، تعويضات مقابل سماحها باستعمال أراضيها، وربما قواتها، في إطار الجهود الحربية التي يقودها التحالف العربي.

٢٥ - وقد أشار فريق الرصد، خلال فترة ولايته الحالية، إلى أن الأهمية الاستراتيجية لإريتريا، بحكم موقعها في ملتقى الطرق بين القرن الأفريقي والخليج الفارسي، قد ازدادت زيادة كبيرة في ظل النزاع المتواصل في اليمن، البلد المجاور. فإريتريا تمتد من مضيق باب المندب، وهو ممر مائي ضيق يفصل شبه الجزيرة العربية عن القرن الأفريقي ويربط البحر الأحمر بخليج عدن ثم بالمحيط الهندي. ولا يتجاوز عرض المضيق، في أقصر مسافة منه، ٢٩ كيلومترا بين اليمن في ضفة وجيبوتي وإريتريا في الضفة الأخرى. وهو قناة استراتيجية لا غنى عنها للتجارة والتبادل التجاري، حيث يمر عبره ما تقدر نسبته بحوالي ٤ في المائة من إمدادات النفط على الصعيد العالمي[(١)].

٢٦ - ويضم مضيق باب المندب بضع جزر، منها جزر حنيش الواقعة بين جنوبي إريتريا ومحافظة تعز اليمنية (انظر الخريطة في المرفق ٢). ويُذكر أن اليمن وإريتريا سبق أن تنازعا على هذه الجزر، التي احتلتها إريتريا بعد نشوب حرب بين البلدين في عام ١٩٩٥. وقد قضت المحكمة الدائمة للتحكيم آخر الأمر، بعد انتهاء الحرب بينهما بأربع سنوات، بأن يتقاسم البلدان رعاية شؤون تلك الجزر[(٢)].

٢٧ - وتعاظمت الأهمية الاستراتيجية لجزر حنيش عندما بسط المتمردون الحوثيون، الذين يقاتلون رئيس اليمن، عبد ربه منصور هادي منصور، سيطرتهم على ميناء الحديدة غربي البلد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وشرعوا في توسيع نطاق وجودهم إلى محافظة تعز الجنوبية المطلة على البحر الأحمر[(٣)].

---

(١) انظر: Peter Salisbury, “Houthi expansion threatens Yemen’s strategic Bab al-Mandab strait” *Financial Times*, 23 October 2014، متاح من الرابط www.ft.com/intl/cms/s/0/444765c0-59dc-11e4-9787-00144feab7de.html#axzz3fIx4A0P6؛ و Thomas C. Mountain, “Choke point Bab el-Mandeb; understanding the strategically critical Horn of Africa”, *Foreign Policy Journal,* 19 November 2011؛ متاح من الرابط www.foreignpolicyjournal.com/2011/11/19/choke-point-bab-el-mandeb-understanding-the-strategically-critical-horn-of-africa/.

(٢) انظر: “Middle East flights back on between Yemen and Eritrea”, BBC News, 13 October 1998، متاح من الرابط http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/192667.stm؛ وتفاصيل النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في إريتريا (A/HRC/29/CRP.1، الفقرة ١١٤).

(٣) انظر: “Houthi rise in Yemen raises alarm in Horn of Africa”, World Bulletin, 12 January 2015، متاح من الرابط www.worldbulletin.net/haber/152737/houthi-rise-in-yemen-raises-alarm-in-horn-of-africa؛ و “Houthis overrun Bab al-Mandab base as entire Saleh-loyalist division hit”, Middle East Eye, 31 March 2015، متاح من الرابط www.middleeasteye.net/news/houthis-overrun-base-bab-al-mandab-entire-division-saleh-loyalists-destroyed-1009330895؛ و “Yemeni rebels strengthen positions in Strait, Djibouti says”, Bloomberg, 2 April 2015، متاح من الرابط www.bloomberg.com/news/articles/2015-04-02/yemeni-rebels-strengthen-positions-in-key-strait-djibouti-says.

٢٨ - وقد اعترفت حكومة إريتريا بالتحولات الجغرافية السياسية الأخيرة في منطقة خليج عدن والبحر الأحمر. فخلال مداولة عبر الفيديو بين فريق الرصد ومسؤولين إريتريين يوم ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، طعن الممثل الدائم لإريتريا في حظر توريد الأسلحة المفروض على إريتريا، قائلاً إن انعدام الأمن على الصعيد الإقليمي المترتب على النزاع المسلح الدائر في اليمن يشكّل سببا في السماح برفع الحظر. وأهاب بالفريق أن يراعي التطورات الجديدة التي تشهدها المنطقة وحذر من احتمال أن يسعى تنظيم ''الدولة الإسلامية'' إلى الاستيلاء على الجزر الإريترية. وشدد على أن لإريتريا ''حق الدفاع عن النفس'' وأن الجزاءات المفروضة عليها ''جائرة ولا مبرر لها''. وفي رسالة موجهة إلى رئيس اللجنة ومؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥، ذكر كذلك أن:

> حظر توريد الأسلحة المفروض على إريتريا لابد من النظر إليه في سياق التطورات الأمنية الإقليمية في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر ... فالتطرف والإرهاب يتزايد انتشارهما في المنطقة وفي العالم. واليمن، الذي يتقاسم مع إريتريا حدودا طويلة تطل على البحر الأحمر، بما فيها مضيق باب المندب، ولا تستغرق رحلة الطيران إليه إلا ٣٠ دقيقة، يواجه للأسف أزمة ... وإريتريا، بسواحلها الممتدة لمسافة ٢٠٠ ١ كيلومتر وجزرها المنتشرة في البحر الأحمر بما يتجاوز ٣٥ جزيرة، تقع في منطقة ذات أهمية استراتيجية على أهم طريق بحري دولي يربط باب المندب بقناة السويس. وفي كل الأحوال، ففي سبيل صون السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، لا بد من دعم إريتريا، لا تقييدها.

٢٩ - ويدرك فريق الرصد أنه انطلاقا من هذه الخلفية الجغرافية السياسية بادرت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بالاتصال بإريتريا لغرض إقامة علاقة استراتيجية جديدة تنطوي على استخدام أراضي إريتريا ومجالها الجوي ومياهها الإقليمية من أجل الدفع قدما بحملتهما العسكرية في اليمن[٤]. فقد علم الفريق من مصادر متعددة، من بينها مصدران لهما سبل اتصال مباشر بمسؤولين رفيعي المستوى في جيبوتي، أن شراكة استراتيجية تمخضت عن عدم تمكّن البلدَين الخليجيَين من إبرام صفقة مع جيبوتي. فحينما عجز البلدان العربيان

(٤) مقابلة مع مسؤول عسكري إريتري سابق ما زالت تربطه صلات بالجيش الإريتري، ٦ أيار/مايو ٢٠١٥؛ مقابلة مع محلل سياسي إريتري له اتصالات رفيعة المستوى في منطقة الخليج الفارسي، ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٥؛ اجتماع عُقد مع مصدر دبلوماسي رفيع المستوى من بلد في منطقة القرن الأفريقي، ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥؛ إحاطة سرية قدمها مسؤولون رفيعو المستوى من بلدان في منطقة القرن الأفريقي، ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥؛ إحاطة سرية قدمها بلد أوروبي إلى فريق الرصد، تموز/يوليه ٢٠١٥.

عن استخدام أراضي جيبوتي في إطار حملتهما العسكرية الموجهة لصد توسع الحوثيين في باب المندب، لجآ إلى إريتريا، البلد المجاور[٥].

٣٠ - وأبلغت مصادر مستقلة فريقَ الرصد أن وفدين رفيعَي المستوى من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قاما بزيارة إلى جزر حنيش والتقيا مسؤولين إريتريين[٦]. وقد تعذّر على الفريق الحصول على تاريخ الزيارة الدقيق، إلا أنه يقدّر أن تكون قد أُجريت إما في آذار/مارس وإما في نيسان/أبريل ٢٠١٥. علاوةً على ذلك، قام رئيس إريتريا، إسياس أفورقي، بزيارة إلى المملكة العربية السعودية في ٢٩ نيسان/أبريل حيث التقى الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود. وذكرت مصادر مفتوحة، منها وسائط إعلام موالية للنظام الحاكم في إريتريا، أن البلدين أبرما شراكة أمنية وعسكرية[٧]. ولم يُكشف عن تفاصيل تلك الشراكة ولم يتضح حتى وقت إعداد هذا التقرير ما إنْ كان الرئيس قد وافق على جميع الشروط التي عرضتها المملكة العربية السعودية. غير أن الفريق يدرك أنه طُلب من إريتريا، في إطار الاتفاق، أن تسمح للبلدين الخليجيين باستعمال جزر حنيش وميناء عصب في إطار حملتهما العسكرية الموجهة ضد الحوثيين. ويدرك الفريق أيضا أن دولة الإمارات العربية المتحدة تستأجر ميناء عصب - الذي يقع على مسافة ٦٠ كيلومترا من الساحل اليمني -

(٥) المرجع نفسه. ورد ذكر هذه المعلومات أيضا في مصادر مفتوحة. انظر: "A slap in the face leads to serious diplomatic crisis with Abu Dhabi", Africa Intelligence, 4 May 2015، متاح من الرابط www.africaintelligence.com/ION/alert-ion/2015/05/05/a-slap-in-the-face-leads-to-serious-diplomatic-crisis-with-abu-dhabi,108072196-ART?LOG=1&LOG=1؛ و "Crisis with the UAE: Youssouf persona non grata in Saudi Arabia", Africa Intelligence, 19 May 2015، متاح من الرابط www.africaintelligence.com/ION/alert-ion/2015/05/19/crisis-with-the-uae-youssouf-persona-non-grata-in-saudi-arabia,108074091-ART?LOG=1.

(٦) مقابلة مع مسؤول عسكري إريتري سابق ما زالت تربطه صلات مع الجيش الإريتري، ٦ أيار/مايو ٢٠١٥؛ مقابلة مع محلل سياسي إريتري له اتصالات رفيعة المستوى في منطقة الخليج الفارسي، ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥؛ اجتماع عُقد مع مصادر دبلوماسية رفيعة المستوى من بلدان في منطقة القرن الأفريقي، ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥؛ مقابلة بالهاتف مع مسؤول إريتري سابق مقيم في الإمارات العربية المتحدة، أيار/مايو ٢٠١٥.

(٧) انظر: "How Eritrea benefits from the diplomatic crisis between Djibouti and UAE", Tesfanews, 15 May 2015، متاح من الرابط www.tesfanews.net/how-eritrea-benefits-from-the-diplomatic-crisis-between-djibouti-and-uae/؛ و "Eritrea and Saudi Arabia to boost Red Sea security", Tesfanews, 29 April 2015، متاح من الرابط www.tesfanews.net/eritrea-and-saudi-arabia-agree-to-boost-red-sea-security/.

لمدة ٣٠ عاما. علاوةً على ذلك، يبدو أنه قد طُلب من إريتريا أن تلتزم بمنع الحوثيين من تنفيذ عملياتهم في أي جزء من أراضيها[٨].

٣١ - وتلقى فريق الرصد أيضا ما يثبت ذلك من المعلومات الجديرة بالثقة تفيد أن إريتريا قد تلقت، عملاً بذلك الترتيب، تعويضا يشمل التعويض النقدي والإمداد بالوقود[٩]. غير أن الغموض الذي يكتنف طبيعة إدارة البلد لشؤونه المالية يجعل من الصعب إثبات ما إنْ كانت تلك الإيرادات قد حُولت وجهتها للإنفاق على الجيش الإريتري وتمويل أنشطة تنتهك الأحكام ذات الصلة من قرارَي مجلس الأمن ١٩٠٧ (٢٠٠٩) و ٢٠٢٣ (٢٠١١). علاوةً على ذلك، وعلى نحو ما يرد شرحه بتفصيل في فرع الشؤون المالية من هذا التقرير، فإن حزب الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة الحاكم والجيش يسيطران على التدفقات المالية للبلد. ولذلك فإن التمييز بين التدفقات الموجهة إلى الحكومة وتلك الموجهة إلى الجيش الإريتري عملية تنطوي على صعوبة بالغة، لا سيما في سياق الاشتباك العسكري.

٣٢ - واستمع فريق الرصد أيضا إلى مزاعم غير مؤكدة، من مصادر شتى منها مسؤول إريتري سابق رفيع المستوى له اتصالات بالجيش الإريتري ومحلل إريتري له قنوات مباشرة بخدمة سفراء إريتريا في الشرق الأوسط وأفريقيا، تفيد بأن حوالي ٤٠٠ جندي إريتري قد أُدمجوا في الوحدة التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة من القوات التي تقاتل فوق الأراضي اليمنية باسم التحالف العربي[١٠]. ومن شأن هذه المزاعم، إذا ما تأكدت، أن تشكل انتهاكا للفقرتين ٥ و ٦ من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

---

(٨) مقابلة بالهاتف مع مسؤول عسكري إريتري سابق ما تربطه صلات مع الجيش الإريتري، ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٥؛ مقابلة مع محلل سياسي إريتري له اتصالات رفيعة المستوى في منطقة الخليج الفارسي، ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥؛ اجتماع عُقد مع مصدرَين دبلوماسيَين رفيعَي المستوى في منطقة القرن الأفريقي، ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥؛ إحاطة سرية قدمها مسؤولون من بلدان في منطقة القرن الأفريقي، ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥؛ مقابلة مع مسؤول إريتري رفيع المستوى، ٣ أيار/مايو ٢٠١٥.

(٩) معلومات سرية قدمتها دولة غير عضو في الاتحاد الأفريقي، تموز/يوليه ٢٠١٥؛ مقابلة مع محلل سياسي إريتري له اتصالات رفيعة المستوى في منطقة الخليج الفارسي، ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٥؛ مكالمة هاتفية مع مسؤول إريتري سابق رفيع المستوى، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٥؛ مكالمة هاتفية مع صحفي إريتري بارز مقيم في أوروبا له اتصالات قوية في المنطقة، ٤ آب/أغسطس ٢٠١٥.

(١٠) مكالمة هاتفية مع مسؤول عسكري إريتري سابق ما زالت تربطه صلات مع الجيش الإريتري، ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٥؛ مقابلة مع محلل سياسي إريتري له اتصالات رفيعة المستوى في الشرق الأوسط وأفريقيا، ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٥. وقد تأكد هذا الأمر من معلومات وردت من مصدر جدير بالثقة في مجال التنمية له اتصال مباشر بمسؤولين إريتريين وأُطلع عليها فريق الرصد على أساس سري للغاية.

٣٣ - وعلاوة على ذلك، قيل إن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة يشعران بالقلق من أنشطة بعض الحوثيين داخل إريتريا. وقد تلقى فريق الرصد معلومات متسقة من مجموعة من المصادر طيلة ولايات متعددة تفيد أن للحكومة تاريخ من السماح لحركة التمرد الحوثية باستخدام أراضيها في ممارسة أنشطة عسكرية. ولئن كان الفريق لم يقف على أي أدلة محددة تؤيد هذه المزاعم، فإنه تلقى من حكومة جيبوتي نسخة من مذكرة دبلوماسية سرية مؤرخة ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥ موجهة من دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي إلى تلك الحكومة تفيد بأن اجتماعا عُقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في عصب بين عضو في جماعة معارضة مسلحة من جيبوتي وثلاثة أشخاص يمنيين وُصفوا بأنهم وكلاء الحوثيين. وكان الغرض من الاجتماع هو تباحث احتياجات الجماعة المعارِضة من الأسلحة مع أولئك الوكلاء.

استنتاج

٣٤ - يرى فريق الرصد أن سماح إريتريا لبلدان ثالثة باستخدام أراضيها ومجالها الجوي ومياهها الإقليمية للقيام بعمليات عسكرية في بلد آخر لا يشكّل، في حد ذاته وبمعزل عن أي شيء آخر، انتهاكا للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩). وتلقى الفريق أيضا شهادات تثبت ذلك من مصادر متعددة مفادها أن إريتريا تلقت، بل قد تكون مستمرة في تلقي، تعويضات مقابل سماحها باستخدام أراضيها ومياهها الإقليمية ومجالها الجوي، وربما بنشر قواتها، في إطار الجهود الحربية التي يقودها التحالف العربي. ومن شأن أي تعويض يُحول سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة نحو أنشطة تهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة أو لصالح الجيش الإريتري أن يشكل انتهاكا للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

٣٥ - وعلاوة على ذلك، فإذا ما تأكدت المزاعم الجديرة بالثقة التي تلقاها فريق الرصد والتي تفيد بأن جنودا إريتريين يشاركون حقا في الجهود الحربية التي يقودها التحالف العربي، فإنها ستشكل انتهاكا واضحا للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

٣٦ - وقد قدم فريق الرصد النتائج الأولية التي توصل إليها إلى الممثل الدائم لإريتريا خلال مداولة بالفيديو أجريت في ٢١ آب/أغسطس، وفي رسالة رسمية وجّهها إليه الفريق في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٥. وخلال تلك المداولة، نفى الممثل الدائم أن يكون جنود إريتريون يقاتلون في اليمن إلى جانب قوات التحالف. وفي ٢٧ آب/أغسطس، وجه الفريق رسالة إلى حكومتَي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة يستفسر فيها عن تفاصيل التعويض الذي قد تكون إريتريا تحصل عليه مقابل سماحها باستخدام أراضيها، وربما قواتها، وعن دور الجنود الإريتريين، إن كان لهم، في الاشتباك العسكري الجاري في اليمن. ولم يتلق الفريق أي رد على ذلك (انظر S/AC.29/2015/SEMG/OC.88 و S/AC.29/2015/SEMG/OC.89).

باء - السفينة شاكر ١

٣٧ - قرر مجلس الأمن في الفقرة ٥ من قراره ١٩٠٧ (٢٠٠٩) أن تتخذ الدول الأعضاء التدابير اللازمة لمنع بيع أو توريد الأسلحة وما يتصل بها من عتاد مهما يكن نوعه، إلى إريتريا، بما في ذلك الأسلحة والذخائر والمركبات والمعدات العسكرية، والمعدات شبه العسكرية، وقطع الغيار ذات الصلة بالأنشطة العسكرية. وأجرى فريق الرصد، في إطار اضطلاعه بالولاية المنوطة به، تحقيقا في إفادة جديرة بالتصديق تلقاها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، فحواها أن سفينة الشحن شاكر ١ التي تحمل علم توغو، والمسجلة لدى المنظمة البحرية الدولية تحت الرقم ٧٩٢٩١٠٢، رست في ميناء مصوع الإريتري في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وعلى متنها أسلحة قادمة من السودان ومتوجهة إلى معرض ومؤتمر الدفاع الدولي السنوي، وهو معرض ضخم للأسلحة يُقام سنوياً في أبو ظبي[(١١)]. وكانت السفينة قبل وصولها إلى إريتريا قد توقفت بميناء بورتسودان، السودان، في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، حيث أنزلت هناك ١٠ حاويات فارغة وشاحنتين جديدتين و ١٠ حفارات، ثم حملت من هناك أسلحة ثقيلة ومركبات عسكرية متوجهة بها إلى معرض أبو ظبي[(١٢)].

٣٨ - وقد شُحنت تلك الأسلحة من هيئة التصنيع الحربي السودانية، ذراع وزارة الدفاع السودانية في مجال تصنيع الأسلحة على مستوى تجاري. وكان مقررا أن يُعاد تصدير تلك الأسلحة إلى السودان بعد انتهاء المعرض، حسب ما هو مبين في شهادة منشأ مؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وتحمل توقيع المدير العام لهيئة التصنيع الحربي. وحصل فريق الرصد على سند الشحن المقدم من هيئة التصنيع الحربي، ويرد السند في المرفق ٣-١، وبه قائمة بالأسلحة التالية:

(أ) مدفع ذاتي الدفع من طراز D-30 Kamaz، عيار ١٢٢ مم؛

(ب) مدفع من طراز D-30، عيار ١٢٢ مم؛

(ج) مركبة مصفحة من طراز BMP-2؛

---

(١١) هذه المعلومات أكدتها شركة وادي النيل للشحن والتخليص، وهي الشركة التي تقوم بتشغيل السفينة، في اجتماع عقد بين فريق الرصد وممثلين في أيار/مايو ٢٠١٥ في مكتب الشركة بالشارقة. موقع الشركة في شبكة الإنترنت هو www.wadineelgroup.com/inx.htm. واطلع الفريق أيضا على مذكرة سرية مؤرخة ١١ شباط/ فبراير ٢٠١٥ سلمها لسلطات في الإقليم مفتشو أسلحة ممن أمكنهم الدخول مباشرة إلى السفينة.

(١٢) للمزيد من المعلومات عن المعرض، انظر: www.idexuae.ae.

(د) ناقلة أفراد مصفحة رباعية الدفع؛

(هـ) مركبة عسكرية مجهزة بقاذفة صواريخ عيار ١٠٧ مم؛

(و) مركبة للمهام التكتيكية من طراز FAC-19، حجم ٥٠٠ X ١٨٢ X ١٧٢؛

(ز) مركبة للمهام التكتيكية من طراز SOC-14، حجم ٥٠٠ X ٢٠٠ X ١٩٨.

٣٩ - وقرر فريق الرصد التحقيق في هذه الحالة عندما حصل من شركة وادي النيل للشحن والتخليص التي تتخذ من الإمارات العربية المتحدة مقرا لها، وتقوم بتشغيل السفينة شاكر ١، على قائمة البضائع وسند الشحن. ولاحظ الفريق أن شركة البحر الأحمر كانت من ضمن ثلاث جهات إريترية موجهة إليها تلك البضائع. وقد أشار فريق الرصد في التقارير السابقة كلها إلى هذه الشركة باعتبارها واسطة الشراء الرئيسية التي من خلالها تستورد حكومة إريتريا أنواعا من السلع، من المواد الأساسية والآليات الثقيلة إلى الأسلحة، في انتهاك لحظر توريد الأسلحة. فقد أثبت الفريق في تقريره عن عام ٢٠١٤ أن الطريق الذي يربط شرق السودان بغرب إريتريا من الطرق الرئيسية لتهريب الأسلحة، وبين الفريق أن مدير شركة البحر الأحمر آنذاك في بلدة تيسيني الإريترية كان يشرف على أنشطة الاتجار بالأسلحة ويتولى تيسيرها. ولاحظ الفريق أيضا أن الشركة كانت تعمد باستمرار إلى إسقاط معلومات تهم محتويات شحناتها وإلى تزييف ما يكتب لوسم حاويات الأسلحة بهدف إخفاء محتوياتها الحقيقية (انظر A/2014/727، الفقرات ١٧ إلى ٢٣).

٤٠ - وفي هذه الحالة، لاحظ فريق الرصد أن شركة البحر الأحمر لم تدرج تفاصيل عن المواد المنقولة، حيث ورد في المستندات التي حصل عليها الفريق وصف الشحنة بكونها ''غرفة تبريد زراعي وقطع غيار''. ولم تقدم أي معلومات عن طبيعة المواد أو أصنافها، بخلاف ما قدمه المستلمان الآخران خارج مصوع، حيث قدما وصفا كاملا للشحنتين (انظر المرفق ٣-٣).

٤١ - وتأكد فريق الرصد من متعهدي السفينة شاكر ١ أن مصوع كانت بالفعل أول ميناء تتوقف به السفينة بعد مغادرتها بورتسودان. وتبين للفريق، مع ذلك، أن السفينة قامت بتسجيل جميع توقفاتها التي كانت مقررة، باستثناء مصوع، حسب سجل اللويدز، وهي منظمة متخصصة في تتبع حركة السفن على الصعيد العالمي[١٣]. وعلاوة على ذلك، تلقى

(١٣) اطلع فريق الرصد أيضا على قائمة شركة وادي النيل للشحن والتخليص موانئ مرور السفينة شاكر ١. وورد في الوثيقة أن السفينة توقفت بميناء مصوع في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، كما ذُكر فيها أن السفينة أفرغت هناك مواد ثم غادرت في نفس اليوم.

الفريق تقارير متضاربة عن أنشطة السفينة خلال رسوها في مصوع. وسُمح لمفتشي أسلحة بالدخول إلى السفينة وقت كانت راسية في صوماليلاند أسبوعا بعد مغادرتها إريتريا. وقابل المفتشون قبطان السفينة الذي قال لهم إن ثماني حاويات فارغة ومركبتين مدنيتين أُنزلت من السفينة في مصوع[١٤]. وهذا يتناقض مع المستندات التي حصل عليها الفريق من موظفي شركة وادي النيل للشحن والتخليص التي تبين أن السفينة شاكر ١ أنزلت مركبتين مدنيتين وثماني حاويات لم تكن فارغة بل كانت مملوءة.

٤٢ - وسبق لفريق الرصد أن تكلم في تقاريره عن السفينة شاكر ١. ففي عام ٢٠١٣، وقف الفريق على أدلة تشير إلى أن مخزونات من مركبات معدة للاستخدام العسكري المزدوج حملت على متن السفينة بتعليمات من مسؤولين إريتريين في ميناء جبل علي بالإمارات العربية المتحدة، وشحنت تلك الحمولة نحو ميناء مصوع (انظر S/2013/440، المرفقان ١٢ و ١٣).

استنتاج

٤٣ - وإذا كان الفريق لم يتمكن من الحصول على أدلة محددة على وقوع انتهاك للفقرة ٥ من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، فإنه لم يتمكن أيضا من البت قطعيا ونهائيا بشأن الانتهاكات التي يُحتمل أن تكون قد وقعت بالنظر إلى ما تم توثيقه في هذه الحالة من تناقضات متعددة وأنماط متكررة. ويكرر الفريق طلبه من حكومة إريتريا أن تتعاون ليتمكن الفريق من التوصل إلى نتيجة نهائية. فقد طلب الفريق من الحكومة تقديم المزيد من المعلومات عن محتويات الشحنة الموجهة إلى شركة البحر الأحمر في رسالتين مؤرختين ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥ و ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٥. وفي كلتا الحالتين لم تقدم الحكومة أيا من المعلومات المطلوبة.

ثالثا - دعم الجماعات المسلحة في المنطقة

٤٤ - عملا بالقرارين ١٩٠٧ (٢٠٠٩) و ٢٠٢٣ (٢٠١١) اللذين حظر فيهما مجلس الأمن على إريتريا أن تدعم جماعات المعارضة المسلحة التي تعمل على زعزعة الاستقرار في المنطقة، بما في ذلك إيواء أفراد أو جماعات أو تمويلهم أو دعمهم أو تنظيمهم أو تدريبهم لارتكاب أعمال عنف في المنطقة، أو تيسير قيامهم بتلك الأعمال، أو تحريضهم على ارتكابها، أجرى فريق الرصد تحريات ليرى ما إن كانت إريتريا تقوم بتسليح الجماعات المسلحة وأفرادها في المنطقة، بما في ذلك حركة الشباب، أو تقوم بتدريبها أو إمدادها بالمعدات.

(١٤) مذكرة سرية قدمت إلى سلطات في الإقليم في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٥ وأطلع عليها فريق الرصد.

٤٥ - ولم يضع فريق الرصد يده على أي دليل يثبت أن إريتريا تقدم الدعم لحركة الشباب. غير أن الفريق تبين له أن إريتريا لا تزال تدعم وتؤوي بعض الجماعات المسلحة على صعيد المنطقة، بما في ذلك جبهة موحدة تشكلت حديثا من جماعات من المعارضة الإثيوبية المسلحة وحركة تيغراي الديمقراطية الشعبية والقائد العسكري لحركة غينبوت سبعة. ومن الصعب التأكد بدقة من مستوى وطبيعة الدعم الذي تقدمه إريتريا لجماعات بعينها لانعدام التعاون والشفافية في التعامل مع فريق الرصد، وفي أحيان أخرى بسبب تناقض ما يرد على الفريق من معلومات عن الجماعات المسلحة التي تتلقى الدعم من إريتريا.

٤٦ - ويدرك فريق الرصد أن العميد أبرهة كاسا، وهو من معاوني الرئيس منذ وقت طويل، قد حل محل العقيد فيتسوم يشاك في تولي المسؤولية عن توجيه جماعات المعارضة المسلحة الأجنبية التي تتلقى التمويل والتدريب والتسليح من إريتريا، والإشراف عليها[١٥]. ويشرف العميد كاسا، إلى جانب العقيد سيمون غيبريدنغل، على مكتب الأمن الوطني الذي وصف بأنه ''الأساس الذي يقوم عليه النظام الإريتري'' في إحاطة من إحدى دول الاتحاد الأوروبي أُطلع عليها فريق الرصد. فالمكتب، حسب الإحاطة، يقوم بعدة وظائف، منها الإشراف على الجماعات المسلحة الأجنبية وإمدادها باحتياجاتها. وقد قالت لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في إريتريا أيضا إن العميد كاسا هو رئيس المكتب (انظر A/HRC/29/CRP.1، الفقرة ٢٧٥).

٤٧ - وأجرى فريق الرصد تحريات بشأن معلومات ووثائق تلقاها تشير إلى أن دعما بدرجات متفاوتة يقدم للجماعات المسلحة الإقليمية التالية: جبهة تشكلت حديثا من جماعات من المعارضة الإثيوبية المسلحة وحركة تيغراي الديمقراطية الشعبية وحركة غينبوت سبعة وجبهة إعادة الوحدة والديمقراطية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، شهدت حركة تيغراي الديمقراطية الشعبية انشقاق أحد أعلى عناصرها رتبة حتى الآن، حيث فر رئيسها مولا أسغيدوم إلى إثيوبيا عن طريق السودان في أعقاب خلافات مع برهانو نيغا، القائد العسكري

(١٥) إحاطة سرية لدولة عضو من أوروبا، ١٥ آذار/مارس ٢٠١٥؛ إحاطة سرية لدولة عضو من أفريقيا، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛ اجتماع مع أحد كبار المسؤولين الإريتريين السابقين، ٣ أيار/مايو ٢٠١٥؛ مقابلة مع مسؤول عسكري إريتري سابق، ٦ أيار/مايو ٢٠١٣. وفي أواخر آب/أغسطس ٢٠١٥، تلقى فريق الرصد معلومات تفيد بأن العميد كاسا أقيل من مهامه، لكن الفريق لم يسعفه الوقت للتأكد من ذلك.

لحركة غينبوت سبعة ورئيس الجبهة الموحدة التي أنشئت حديثا[١٦]. ولا يزال فريق الرصد يسعى إلى التأكد من أهمية هذا الانشقاق.

ألف - الجبهة الموحدة المنشأة حديثا

٤٨ - يدرك فريق الرصد أن حكومة إريتريا قامت بتيسير ودعم مبادرة لتوحيد مجموعة متباينة من جماعات المعارضة الإثيوبية المسلحة قبل الانتخابات العامة التي أُجريت في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٥[١٧]. وتلقى الفريق أيضا تقارير تفيد بأن مؤتمرا اجتمع فيه عدد من جماعات المعارضة الإثيوبية انعقد في غرب إريتريا. واتفقت الجماعات التي حضرت ذلك الاجتماع، وهي حركة تيغراي الديمقراطية الشعبية، والجبهة الوطنية، وحركة غينبوت سبعة، وجماعة أربيغنوش، على أن تتوحد سياسيا وعسكريا[١٨].

٤٩ - ومن غير الواضح مدى نجاح المجموعة المشكلة حديثا ومدى تماسكها الداخلي، وإن كان انشقاق السيد أسديغوم يشي بأن ثمة خلافات داخلية بين أعضاء القيادة العليا للمجموعة. وعلم فريق الرصد بتقرير صدر عن وكالة أسوشيتد برس في تموز/يوليه ٢٠١٥ ورد فيه أن الشرطة الإثيوبية قتلت ٣٠ فردا مسلحا حاولوا الدخول إلى إثيوبيا بصورة غير

---

(١٦) وتأكد للفريق منصب الرئيس الذي كان فيه السيد نيغا في مقابلات أجراها مع مسؤول عسكري سابق رفيع المستوى، في ١٢ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥؛ ومع محلل سياسي إريتري تربطه علاقات بأوساط رفيعة المستوى في الشرق الأوسط، في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥؛ ومع صحفي إريتري مقيم في أوروبا على صلة بجهات نافذة في المنطقة، في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وذكر ذلك أيضا في مصادر مفتوحة. انظر على سبيل المثال: "Ethiopia: communiqué issued by joint anti-terrorism taskforce of nat'l intelligence, security service and federal police", Ethiopian Herald, 15 September 2015، متاح من خلال الرابط: http://allafrica.com/stories/201509150735.html؛ وانظر: Daniel Berhane, "Ethiopian rebels flee Eritrea en-masse", 13 September 2015، متاح من خلال الرابط: http://hornaffairs.com/en/2015/09/13/ethiopian-rebels-flee-eritrea-en-masse-to-sudan/.

(١٧) مقابلة مع مسؤول عسكري سابق في الجيش الإريتري لا تزال له علاقات في إريتريا، ٦ أيار/مايو ٢٠١٥؛ مقابلة مع صحفي إريتريا بارز مقيم في أوروبا له علاقات بجهات نافذة في المنطقة، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛ مقابلة مع باحث من منظمة دولية غير حكومية ذي خبرة في شؤون القرن الأفريقي، ١٧ آذار/مارس ٢٠١٥؛ إحاطة سرية من دولة عضو من بلدان القرن الأفريقي، ٩ شباط/ فبراير ٢٠١٥.

(١٨) مقابلة مع مسؤول عسكري إريتري سابق لا تزال له علاقات في إريتريا، ٦ أيار/مايو ٢٠١٥؛ مقابلة مع صحفي إثيوبي بارز له علاقات مع جهات نافذة في المنطقة، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛ مقابلة مع باحث من منظمة دولية غير الحكومية ذي خبرة في شؤون القرن الأفريقي، ١٧ آذار/مارس ٢٠١٥؛ إحاطة سرية من دولة عضو من بلدان القرن الأفريقي، ٩ شباط/فبراير ٢٠١٥.

قانونية من إريتريا عبر الجزء الغربي من منطقة تيغراي[١٩]. وقالت حكومة إثيوبيا في إحاطة إعلامية بتاريخ ١٨ آب/أغسطس إن المهاجمين أتوا من جماعتين عضوين في المجموعة المشكلة حديثا: غينبوت سبعة والجبهة الوطنية. و لم يتمكن فريق الرصد من التأكد من تفاصيل الحادث بدقة، بما في ذلك معرفة الجماعات التي وقفت وراء الهجوم، والحجم الفعلي للخلية التي نفذت الهجوم ومدى قدرتها القتالية.

باء - حركة تيغراي الديمقراطية الشعبية

٥٠ - كان فريق الرصد وقت إعداد هذا التقرير مدركا بأن حركة تيغراي الديمقراطية الشعبية لا تزال هي أهم جماعة إثيوبية معارضة، تتلقى التدريب والتمويل والإيواء داخل إريتريا[٢٠]. وقد أسهب الفريق في تقاريره السابقة في كلامه عن الدعم المستمر الذي تقدمه إريتريا للحركة منتهكة بذلك الفقرة ١٥ (ب) من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) (انظر S/2014/727 و S/2012/545).

٥١ - وحركة تيغراي الديمقراطية الشعبية، المعروفة أيضا باسمها المختصر ”دمهيت“ باللغة التغرينية، من جماعات المعارضة المسلحة الإثيوبية، أسسها في عام ٢٠٠١ منشقون عن الحزب الحاكم في إثيوبيا، الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي. وتورد الحركة في موقعها الشبكي (http://demhitonline.blogspot.com.tr/p/aim.html) أن هدفها هو ”إقامة نظام حكم ديمقراطي شعبي في إثيوبيا تُحترم فيه حقوق الانتماء والجنسية“. ففي عام ٢٠١٤، خلص الفريق إلى أن الحركة تتدرب في هارينا، وهي جزيرة في البحر الأحمر قبالة الساحل الشرقي لإريتريا، وكذلك في مواقع أصغر حجما للتدريب العسكري قرب الحدود بين إثيوبيا وإريتريا. وعلاوة على ذلك، أفاد الفريق في عام ٢٠١٤ بأن الحركة أصبحت أهم جماعة ضمن جماعات المعارضة الإثيوبية داخل إريتريا، وتقوم بدور مزدوج، إذ تجمع بين المعارضة

---

(١٩) انظر: Elias Meseret, “Ethiopia police: 30 armed people killed on Eritrea border”, Associated Press, 10 July 2015. متاح من خلال الرابط: http://bigstory.ap.org/article/b07160dcb2d34dcc950e6dd486e7cf58/ethiopia-police-30-armed-people-killed-eritrea-border.

(٢٠) مقابلة مع مسؤول عسكري إريتري سابق لا تزال له علاقات في إريتريا، ٦ أيار/مايو ٢٠١٥؛ مقابلة مع صحفي إثيوبي بارز له علاقات مع جهات نافذة في المنطقة، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛ مقابلة مع باحث من منظمة دولية غير حكومية من ذوي الخبرة في شؤون القرن الأفريقي، ١٧ آذار/مارس ٢٠١٥؛ مقابلة مع مسؤول سابق من كبار المسؤولين الإريتريين، ٣ أيار/مايو ٢٠١٥؛ مقابلة بواسطة الإنترنت مع كاتب مقيم في أوروبا وأعضاء سابقين في حزب العمل البريطاني ممن كانت لهم صلات بحركة (جمعة الحرية) ”Freedom Friday“، ١٣ آذار/مارس ٢٠١٥.

المسلحة للحكومة الإثيوبية وبين حماية النظام القائم في إريتريا. ويُنظر إلى مقاتلي الحركة باعتبارهم يدينون بولاء شخصي للرئيس، ذلك أنهم ينتمون إلى نفس المجموعة الإثنية التي ينتمي إليها. ويبدو أن الدعم الذي تقدمه إريتريا لهذه الحركة أكثر استدامة وانتظاما مما تقدمه من دعم للجماعات المسلحة الإثيوبية الأخرى (انظر S/2014/727).

٥٢ - ولقد لاحظت لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في إثيوبيا في تقريرها الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٥ وجود الحركة في إريتريا وأبلغت عن الدور الذي تقوم به في عمليات اعتقال المواطنين الإريتريين الذين لا يلتحقون بصفوف جيشهم الوطني (A/HRC/29/CRP.1، الفقرة ١٢١٣). وقد جاءت هذه الاستنتاجات مطابقة لإفادات نشطاء مقيمين في أوروبا ولهم اتصال بإريتريين داخل إريتريا أبلغوهم بأن المقاتلين الأجانب التابعين لحركة تيغراي الديمقراطية الشعبية شاركوا إلى وقت غير بعيد، أي في شباط/فبراير ٢٠١٥، في حملات لاعتقال الناس قصد تجنيدهم[٢١].

٥٣ - وأجرى فريق الرصد مقابلة مع أحد كبار صحفيي الحركة ونشطائها الذي كان يقدم من أسمرة برنامجا تلفزيونيا في قضايا الساعة التي تهم الحركة[٢٢]. وقد انشق هذا الصحفي والناشط وفر إلى إثيوبيا في آذار/مارس ٢٠١٥ بعد تسع سنوات قضاها مع الحركة. وقال لفريق الرصد إن مولا أسغيدوم هو رئيس الحركة[٢٣].

٥٤ - وقال أيضا إن حركة تيغراي الديمقراطية الشعبية تدير خمس خلايا رئيسية في المواقع التالية: أسمرة؛ وهارينا - جبل حامد؛ وبارنتو وآدي كئيشي؛ ومصوع، مع تمركز وحدة عسكرية في ماي أتال وأخرى في يانغوس؛ وديكيمهاري. ولم يتمكن فريق الرصد من التحقق بصورة مستقلة من صحة هذه الأقوال، غير أنه تلقى شهادات تثبت ذلك من مصادر متعددة تفيد بأن وحدة من مقاتلي الحركة تتمركز في المنطقة الغربية من إريتريا، على مقربة من الحدود السودانية، وفي مصوع ومحيطها[٢٤].

---

(٢١) مقابلة على الإنترنت مع كاتب وسياسي سابق مقيم في أوروبا تربطه علاقات بنشطاء في إريتريا، ١٣ آذار/مارس ٢٠١٥؛ اجتماع مع صحفي وناشط في مجال حقوق الإنسان مقيم في أوروبا، ٧ أيار/مايو ٢٠١٥.

(٢٢) تحقق فريق الرصد من هوية الصحفي من خلال أعماله المتاحة على شبكة الإنترنت.

(٢٣) تأكد ما قاله هذا الصحفي عن مولا أسغيدوم في مقابلة أجريت في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ مع مسؤول عسكري إريتري سابق تربطه علاقات بالجيش الإريتري.

(٢٤) مقابلة مع مسؤول سابق من كبار المسؤولين الإريتريين، ٣ أيار/مايو ٢٠١٥؛ مقابلة مع مسؤول عسكري إريتري سابق له علاقات في الجيش الإريتري، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ و ٦ أيار/مايو ٢٠١٥؛

٥٥ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، فر رئيس الحركة، مولا أسغيدوم، إلى إثيوبيا عن طريق السودان. وأفادت مصادر من وسائط الإعلام المفتوحة أن الرجل عبر نحو السودان في أعقاب معركة بين قواته والجيش الإريتري[٢٥]. وعلم فريق الرصد من مصادره الخاصة أنه فر مع نحو ٨٠٠ من جنوده في أعقاب خلافات مع زعماء المعارضة الإثيوبية المنضوين تحت لواء الجبهة الموحدة التي شكلت حديثا، وعلى وجه الخصوص، مع برهانو نيغا، القائد العسكري لحركة غينبوت سبعة، وأنه ظل يعمل مع الحكومة الإثيوبية على مدى سنة كاملة للتحضير لانشقاقه عن المعارضة[٢٦]. ويوجد من المعلومات المتاحة من مصادر مفتوحة ما يؤكد هذه الأخبار. وحسب بيان أصدرته حكومة إثيوبيا، وصل الرجل إلى إثيوبيا في ١٢ أيلول/سبتمبر[٢٧].

٥٦ - لقد جاء هذا الانشقاق في مرحلة متأخرة من فترة ولاية فريق الرصد، ولا يزال الفريق بصدد تقييم أهمية الحدث. وقد اتفقت الآراء إجمالا وقت كتابة هذا التقرير على أنه من السابق لأوانه إجراء تقييم كامل لأثر هذا التطور، لا سيما من حيث تأثيره على القوة العسكرية للحركة وعلى وزنها السياسي[٢٦].

٥٧ - وطلب فريق الرصد مرتين من حكومة إريتريا أن توضح العلاقة التي تربطها بالحركة من خلال اتصالين عبر الفيديو أجريا في ٣١ آذار/مارس و ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٥. ولم ترد الحكومة على أي من الاستفسارات الجوهرية المقدمة في كلا الاتصالين.

مقابلة مع مذيع وناشط سابقا في حركة تيغراي الديمقراطية الشعبية قضى تسع سنوات من العمل كصحفي، ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٥.

(٢٥) أوردت الخبر وسائط الإعلام الموالية لإثيوبيا، كما أورده الموالي منها لإريتريا. انظر، على سبيل المثال: "TPDM Chairman Mola Asegedom defected to Sudan", Tesfanews, 11 September 2015، متاح من خلال الرابط: www.tesfanews.net/tpdm-chief-mola-asegedom-defected؛ وانظر أيضا: "Ethiopian renegade general flees to Sudan: report", Sudan Tribune, 12 September 2015، متاح من خلال الرابط: www.sudantribune.com/spip.php?article56368؛ وانظر كذلك: "Ethiopia praises TPDM leader as 'patriotic'", Ethiomedia, 14 September 2015، متاح من خلال الرابط: www.ethiomedia.com/1000parts/7253.html.

(٢٦) مكالمات هاتفية مع مسؤول عسكري سابق رفيع المستوى، ١٢ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥؛ مقابلة مع محلل سياسي إريتري له علاقات مع جهات رفيعة المستوى في الشرق الأوسط، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥؛ مكالمة هاتفية مع صحفي إريترية مقيم في أوروبا له علاقات مع جهات نافذة في المنطقة، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

(٢٧) انظر: "Ethiopia: communiqué issued by joint anti-terrorism taskforce of nat'l intelligence, security service and federal police, *Ethiopian Herald*, 15 September 2015"، متاح من خلال الرابط: http://allafrica.com/stories/201509150735.html.

جيم - غينبوت سبعة

٥٨ - في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥، كاتب تيكيدا أليمو، الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة، رئيسَ اللجنة يبلغه بأن برهانو نيغا، القائد العسكري لحركة غينبوت سبعة، يوجد في إريتريا ويخطط لشن هجمات على إثيوبيا. وأرفق تقريرا من وسائط إعلام مفتوحة المصادر موالية لإريتريا تقول إن ''غينبوت الوطنية''، وهي جماعة يُعتقد أنها تتشكل من تحالف بين الجبهة غينبوت سبعة والجبهة الوطنية، ترحب بالسيد نيغا وتكرر الإعراب عن تأييدها لكفاح مسلح ضد حكومة إثيوبيا (انظر المرفق ٤).

٥٩ - وسبق لفريق الرصد أن تحدث في تقاريره السابقة، بما في ذلك تقريره عن عام ٢٠١٤ (S/2014/727)، عن سجل إريتريا من دعم حركة غينبوت سبعة وإيوائها وتدريب عناصرها، في انتهاك للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩). وخلال فترة ولاية الفريق، غادر برهانو نيغا الولايات المتحدة، حيث يقيم، متوجها إلى إريتريا حيث عين رئيسا للجبهة الموحدة المشكلة حديثا من جماعات المعارضة الإثيوبية المسلحة[٢٨]. وقد أعرب عن عزمه الدائم على الإطاحة بالحكومة الإثيوبية[٢٩]. وتلقى الفريق معلومات سرية من دولتين عضوين من غير الدول الأفريقية على اطلاع مباشر على هذه المسألة، تفيد أن ييمان غيبريد، أحد كبار مستشاري الرئيس، انتقل شخصيا ليستقبل السيد نيغا عند وصوله قادما إلى أسمرة عن طريق مصر[٣٠].

دال - جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية

٦٠ - لقد تلقى فريق الرصد بيانا خطيا من حكومة جيبوتي في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥ قالت فيه إن إريتريا لا تزال تقف وراء أعمال من شأنها أن تزعزع الاستقرار، لا سيما في الجزء الشمالي من جيبوتي.

---

(٢٨) إحاطة سرية من دولة عضو من الدول الغربية على معرفة مباشرة بالحالة، وتظل تواريخ اللقاءات طي الكتمان حفاظا على السرية؛ إحاطة سرية من دولة عضو من الدول الأفريقية، ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٥؛ اتصال مباشر عبر الإنترنت مع باحث من منظمة دولية غير حكومية له اتصال مباشر مع قادة حركة غينبوت سبعة، ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥؛ رسائل متبادلة بالبريد الإلكتروني مع محلل أمني إثيوبي متخصص في الجماعات المسلحة على صعيد المنطقة، ٧ آب/أغسطس ٢٠١٥.

(٢٩) إحاطة سرية من دولة عضو من الدول الغربية على معرفة مباشرة بالحالة، ويظل التاريخ طي الكتمان حفاظا على السرية؛ إحاطات سرية من دولة عضو من الدول الأفريقية، ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٥.

(٣٠) إحاطات سرية من دولتين عضوين من غير الدول الأفريقية على معرفة مباشرة بالحالة، وتظل التواريخ طي الكتمان حفاظا على السرية.

٦١ - وخصت جيبوتي بالذكر جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية، وهي حركة تمرد في عفار، تتمركز في شمال جيبوتي، وتنادي بالكفاح المسلح ضد الحكومة. وقد أورد فريق الرصد في تقاريره السابقة أنشطة هذه الجبهة، وخلص إلى أن إريتريا تقدم دعما محدودا لمجموعة منشقة عنها تُعرف بالجبهة - المقاتلة، يقودها محمد كادامي. وتقوم هذه الجماعة بعمليات عسكرية على نطاق ضيق في شمال جيبوتي (انظر S/2011/433).

٦٢ - وعلاوة على ذلك، أحالت حكومة جيبوتي إلى فريق الرصد في مذكرة شفوية مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥ قائمة شاملة بالأنشطة العابرة للحدود، بما في ذلك سبعة حوادث كان ضالعا فيها متمردون من جيبوتي تدعمهم إريتريا. وتجدر الإشارة إلى أن بعض التواريخ والحوادث المشار إليها في تلك المذكرة ورد ذكرها أيضا في مصادر مفتوحة[٣١]. وقدمت الحكومة تلك القائمة إلى فريق الرصد في مرحلة متأخرة من تحقيقاته. ولذلك لم يتمكن الفريق من اختتام التحقيق والتأكد من رواية الحكومة للأحداث.

٦٣ - وقد عرض فريق الرصد تلك الادعاءات على حكومة إريتريا في ٢١ آب/أغسطس، ثم في رسالة لاحقة مؤرخة ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٥. وفي كلتا الحالتين، لم تبد الحكومة أي تعليق.

استنتاج

٦٤ - يتفاوت الدعم الذي تقدمه إريتريا إلى الجماعات المسلحة من حيث طبيعته وحجمه. ففي حالة حركة تيغراي الديمقراطية الشعبية، خلص فريق الرصد إلى أن إريتريا تنتهك القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩). وفي حالة غينبوت سبعة، يرى الفريق أن إريتريا قد انتهكت الفقرة ١٥ (د) من القرار بإيوائها السيد نيغا وتيسير عمله. وبالنظر إلى انعدام ما يدل على أن إريتريا تدعم جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية، فإن الفريق ليس بمقدوره أن يصل إلى استنتاج بخصوص ما إذا كانت إريتريا قد انتهكت القرارات ذات الصلة.

---

(٣١) انظر: Cathy Ce ïbe, “Djibouti: L’armée se heurte à la résistance du Frud”, *Humanité*, 29 April 2015، متاح من خلال الرابط: www.humanite.fr/djibouti-larmee-se-heurte-la-resistance-du-frud-572657؛ وانظر أيضا: “The army wants to oust the FRUD from the Mablas Mountains”, Africa Intelligence, 1 May 2015، متاح من خلال الرابط: www.africaintelligence.com/ION/politics-power/2015/05/01/the-army-wants-to-oust-the-frud-from-the-mablas-mountains%2C108071805-GRA?did=108083176&eid=220126؛ وانظر كذلك: “IOG wants to oust FRUD from the Djibouti-Ethiopia road”, Africa Intelligence, 10 July 2015، متاح من خلال الرابط: www.africaintelligence.com/ION/politics-power/2015/07/10/iog-wants-to-oust-frud-from-the-djibouti-ethiopia-road,108083682-GRA.

رابعا - التمويل المقدم دعما لانتهاكات القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)[٣٢]

ألف - ملاحظات عامة على الهيكل المالي ومراقبة التمويل

٦٥ - أجرى فريق الرصد تحريات لتحديد ما إذا كانت الإيرادات التي تجمعها حكومة إريتريا يجري تحويل مسارها نحو تمويل انتهاكات للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩). ومنذ عدة سنوات خلت والفريق يسهب في تقاريره في الحديث عن دور المسؤولين الإريتريين والجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة في مراقبة وإدارة اقتصاد البلد (انظر S/2014/727، الفقرات ٨٧ إلى ١٠١؛ و S/2013/440، الفقرات ٧٤ إلى ٧٩؛ و S/2011/433، الفقرات ٣٦٤ إلى ٣٨٠).

٦٦ - وتلقى فريق الرصد خلال اضطلاعه بالولاية المنوطة به معلومات متطابقة من عدة مسؤولين حكوميين سابقين ومصادر مستقلة لها اطلاع مباشر على القطاع المالي الإريتري تفيد بأن الحكومة الإريترية لا تزال تحافظ على اقتصاد غير رسمي تسيطر عليه الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة وتمارَس فيه معاملات بالعملة الصعبة من خلال شبكة عديمة الشفافية تضم مؤسسات أعمال منشأة في عدة ولايات قضائية[٣٣]. والغياب التام لأي قدر من الشفافية المالية من جانب حكومة إريتريا يمكّنها من الحفاظ على اقتصاد غير رسمي تسيطر عليه الجبهة الشعبية. ولا يزال عدد من كبار المسؤولين في الحكومة والجبهة الشعبية يمارسون سيطرة اقتصادية كاملة على الإيرادات من خلال شبكة سرية من الشركات المملوكة للدولة[٣٣]. وقد وثق الفريق في تقريريه السابقين باستفاضة (S/2014/727 و S/2011/433) كيف أن إريتريا تدير منظومة مالية خارجية يسيطر عليها عناصر من الحكومة والجبهة الشعبية بهدف توليد تدفقات من الإيرادات.

٦٧ - وكما استنتج فريق الرصد مرارا، معظم الشركات في إريتريا تملكها الدولة ويديرها كبار المسؤولين في الحكومة والجبهة الشعبية والجيش. ولا تزال شبكة الشركات المرتبطة بالجبهة الشعبية هي القوة المحركة لدفة الاقتصاد. وتبسط الحكومة، من خلال الجبهة الشعبية والجيش، سيطرتها الحصرية على جميع الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك الزراعة والتجارة والقطاعات الإنتاجية. ففي عام ٢٠٠٦، أصدرت الحكومة الإعلان رقم ٢٠٠٧/١٥٩ (الإعلان المتعلق

(٣٢) في الفقرة ١٩ (ب) من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، يذكر مجلس الأمن أنه يجوز لفريق الرصد أن ينظر في أي معلومات ذات صلة بتنفيذ الفقرتين ١٦ و ١٧ من القرار ويتعين توجيه نظر اللجنة إليها.

(٣٣) أُجريت عدة مقابلات على مدى ولاية الفريق مع دبلوماسيين سابقين، ومسؤولين إريتريين سابقين، ورجال أعمال لديهم معرفة مباشرة بالمصالح المالية والاقتصادية للبلد في أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية. وأجريت عدة مقابلات في أديس أبابا مع رجال أعمال يقيمون علاقات مع حكومة إريتريا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وفي ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ومن ٢٧ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥.

بالاستثمارات الخاصة الممولة من الخارج)، وهو إعلان يقيد بوجه خاص الاستثمار الأجنبي في الخدمات المالية، مثل التجارة الوطنية بالجملة، والتجارة الوطنية بالتقسيط، والتمثيل التجاري، ولكنه يسمح بالاستثمار في قطاعات أخرى[٣٤]. وفي الوقت نفسه، قامت الحكومة في عام ٢٠٠٥ بمنع جميع مؤسسات الأعمال الخاصة من القيام بأعمال تشييد في البلد، وقامت عمليا بمنح جميع العقود العامة للشركات التي تسيطر عليها الجبهة الشعبية.

باء - انعدام الشفافية المالية

٦٨ - إن فريق الرصد مكلف، وفقا للفقرة ١٩ (ب) من قرار مجلس الأمن ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، بالتحقيق في ما إذا كانت الإيرادات التي تحصلها الحكومة تحول إلى تمويل الأنشطة التي تؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة.

٦٩ - لقد ظلت الحكومة على موقفها المتمثل في عدم التعاون مع فريق الرصد، متجاهلة الفقرة ١٢ من القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١) التي تدعوها إلى التحلي بالشفافية في شؤون ماليتها العامة، بما في ذلك من خلال التعاون مع الفريق. وقد أدى غياب الشفافية المالية والضوابط الكافية إلى ضروب من الغموض الهيكلي تعوق على نحو خطير قدرة الفريق على رصد امتثال البلد للقرارين ١٩٠٧ (٢٠٠٩) و ٢٠٢٣ (٢٠١١). ولا تزال الحكومة تتكتم على الاعتمادات المرصودة في ميزانيتها، كما أن ميزانية البلد ليست متاحة للعموم. والشفافية المالية تؤدي أيضا إلى المساءلة المالية، فتكون الحكومات مطالبة بتبرير قيامها بتحصيل الموارد والإيرادات العامة وتبيان أوجه استخدامها. والممارسة التي تتبعها المؤسسات والحكومات على حد سواء في إعداد وإدارة الميزانيات حتى يتحقق الالتزام بالقوانين وتظهر نتائج الفعالية إنما هي ممارسة غير متبعة حاليا في إريتريا. ويحث الفريق الحكومة على التحلي بالشفافية في ماليتها العامة وفي رصد الاعتمادات في الميزانية لتمكين الفريق من تنفيذ ولايته تنفيذا كاملا.

٧٠ - لقد وافق ييمان غبريب، أحد كبار مستشاري الرئيس السياسيين، في اجتماع عقد في القاهرة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، على تزويد فريق الرصد بوثائق ميزانيات السنوات الثلاث الماضية مبينة فيها الإيرادات والنفقات. ورغم أن الفريق لم يتوقف عن التذكير بطلبه، كما حدث لآخر مرة في الاتصالين بالفيديو اللذين أجريا بين الفريق والحكومة في ٣١ آذار/مارس و ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٥ (انظر المرفق ١-٢)، فإنه لم يتلق بعد أيا من تلك الوثائق.

---

(٣٤) انظر: United States Department of State, "2012 investment climate statement on Eritrea" (June 2012). متاح من خلال الرابط: www.state.gov/e/eb/rls/othr/ics/2012/191144.htm.

٧١ - وفريق الرصد منشغل إزاء انعدام الشفافية في المالية العامة في إريتريا بوجه عام، لا سيما في وقت تعلن فيه المنظمات الدولية تعهدها بتقديم المعونة إلى الحكومة. ففي ظل غياب الشفافية المالية ونظم الإبلاغ المالي، يصعب على أي منظمة أن تدير المعونة المقدمة من المانحين لضمان أن الأموال ستصرف في الأغراض المقصودة. ويقع على كاهل الجهات المانحة واجب ممارسة رقابة كافية على المستفيدين من الأموال لضمان عدم استخدام الأموال في انتهاكات محتملة لنظام الجزاءات.

٧٢ - ففي أيار/مايو ٢٠١٥، أعلن مصرف التنمية الأفريقي أنه وقع اتفاقا مع إريتريا لتقديم تمويل بمبلغ ٤١,٥ مليون دولار لمشاريع تنفذها الحكومة في التعليم والزراعة. ووفقا لما ذكره وزير الإعلام، وقع الاتفاق كل من برهاني هابتيماريام، وزير المالية، وغابرييل نيغاتو، المدير الإقليمي للمصرف[٣٥]. وللمصرف تاريخ من العمل مع إريتريا. واستنادا إلى تقرير صدر مؤخرا عن المصرف، مولت المجموعة المصرفية ١٠ مشاريع ودراسة قدرت قيمتها بالتزام إجمالي بنحو ١٤٣ مليون دولار (١٠١ مليون وحدة حسابية)[٣٦]، ٣٣ في المائة منها عبارة عن منح من صندوق التنمية الأفريقي والباقي قروض من الصندوق[٣٧]. وعلاوة على ذلك، حسب المصرف، فإن الحكومة تحرز تقدما في تنفيذ المشاريع التي يمولها المصرف؛ ومع ذلك يُلاحظ بعض التأخير في تنفيذ المشاريع بسبب ضعف القدرات وعدم كفاية الإلمام بقواعد المصرف وإجراءاته[٤٣].

٧٣ - لقد أدت أزمة المهاجرين الأخيرة في أوروبا إلى ارتفاع الأصوات المنادية بأن يعالج الاتحاد الأوروبي مسألة الهجرة ويتعاون مع الحكومة لتنفيذ مشاريع إنمائية تقنع الإريتريين بعدم الهجرة من بلدهم. ووفقا للوكالة الأوروبية لإدارة التعاون في مجال العمليات على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وصل ٠٠٠ ٣٥ من الإريتريين إلى

---

(٣٥) انظر: "AfDB and Eritrea sign US$41.5 million education and agriculture funding agreement" Caperi, 8 May 2015. متاح من خلال الرابط: www.caperi.com/afdb-and-eritrea-sign-us-41-million-education-and-agriculture-funding-agreement/.

(٣٦) يستخدم المصرف كعملة عرض وحدة حسابية تعادل حق السحب الخاص لصندوق النقد الدولي. وقيمة حق السحب الخاص، التي يمكن أن تختلف من يوم لآخر، يقوم الصندوق في الوقت الحالي بحسابها يوميا بدولار الولايات المتحدة. وأما مبلغ ١٠١ مليون دولار فقد تم تحويله إلى حقوق السحب الخاصة ثم إلى الدولار على أساس سعر الصرف في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وللحصول على مزيد من المعلومات بشأن أسعار الصرف، انظر www.afdb.org/en/documents/financial-information/exchange-rates.

(٣٧) انظر الورقة المؤقتة للاستراتيجية القطرية التي أعدتها مجموعة مصرف التنمية الأفريقي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، وهي متاحة من خلال الرابط: www.afdb.org/en/documents/document/eritrea-interim-country-strategy-paper-i-csp-2014-2016-11-2014-50447/.

أوروبا في عام ٢٠١٤[٣٨]. ويجري الاتحاد الأوروبي حاليا مفاوضات مع الحكومة بشأن تقديم معونة متكاملة في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، على مدى الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠.

٧٤ - أنشئ صندوق التنمية الأوروبي في عام ١٩٥٩ بوصفه الأداة الرئيسية لتقديم المعونة الإنمائية لبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ ولبلدان وأقاليم ما وراء البحار. وخلال الفترة العاشرة للصندوق، والتي غطت الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، رُصد لإريتريا مبلغ ١٢٢ مليون يورو، غير أن هذا المبلغ قُلص إلى ٥٦ مليون يورو بالنظر إلى بطء التقدم الذي تحرزه الحكومة في استيعاب الأموال. وحسب المفوضية الأوروبية، لا تزال أربعة مشاريع قيد التنفيذ في القطاعات التالية في إطار الصندوق: الزراعة والأمن الغذائي (٤٠ مليون يورو)، ودعم المحاكم المحلية في إريتريا (٥,٢ ملايين يورو)، وبناء قدرات الإدارة العامة (٣,٦ ملايين يورو)، والتعاون التقني (١٠,٢ ملايين يورو)[٣٩]. وقد أعلن نيفان ميميكا، المفوض الأوروبي الأوروبي للتعاون الدولي والتنمية، في بيان أمام البرلمان الأوروبي، أن المعونة تقدم من خلال المشاريع ولا تُعطى مباشرة إلى حكومة البلد المستفيد[٤٠].

٧٥ - وادعت وسائط إعلام فيما تتناقله من تقارير، في سياق أزمة المهاجرين في أوروبا، أن المبلغ المخصص لإريتريا في إطار الصندوق الحالي من المقرر أن يتضاعف ثلاث مرات ليصل إلى ٣٠٠ مليون يورو. غير أن فريق الرصد تأكد من السلطات الأوروبية من أن المفاوضات بشأن التفاصيل التنفيذية لا تزال جارية، ولم تكن بعد متاحة وقت كتابة هذا التقرير لا تفاصيل دقيقة ولا رقم نهائي[٤١].

---

(٣٨) انظر: European Agency for the Management of Operational Cooperation at the External Borders of the Member States of the European Union, Annual Risk Analysis 2015 (Warsaw, April 2015). متاح من خلال الرابط: http://frontex.europa.eu/assets/Publications/Risk_Analysis/Annual_Risk_Analysis_2015.pdf.

(٣٩) عُقدت عدة اجتماعات مع ممثلين للاتحاد الأوروبي في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في بروكسل. التقى الفريق ممثلين عن المديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية، وأعضاء من البرلمان الأوروبي، وممثلين لمكتب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي للقرن الأفريقي وممثلين عن قطاع العلاقات الخارجية والشؤون الخارجية.

(٤٠) مراسلة بالبريد الإلكتروني مع المديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية (تنسيق التنمية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي)، ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

(٤١) انظر: "Eritrea: EU plans to provide Eritrea's oppressive regime with new funding", All Africa, 28 April 2015، متاح من خلال الرابط: http://allafrica.com/stories/201504281184.html. وانظر أيضا مراسلة بالبريد الإلكتروني مع ممثلين للمديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية (تنسيق التنمية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي)، ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٧٦ - وفي الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٢، انتقد عدد من أعضاء البرلمان الأوروبي مرارا قرار المفوضية الأوروبية العمل مع الحكومة ومنحها مجموعة جديدة من الإعانات. ففي عام ٢٠١١، طُلب من المفوضية أن تقدم ضمانات بحسن إنفاق الأموال المخصصة في إطار الصندوق العاشر، كما طُلب منها أن توافي البرلمان الأوروبي بتفاصيل عن أوجه صرف تلك الأموال. ومن بين ما ورد في رد خطي من كاترين آشتون، الممثلة السامية آنئذ للاتحاد المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، في ١١ أيار/مايو ٢٠١١، أن المفوضية تعد التقارير عن ميزانيتها وتنفذها وفقا لمبادئ الإدارة المالية القائمة على أفضل الممارسات السليمة على الصعيد الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، يخضع تنفيذ البرامج للعديد من آليات الرقابة: فعمليات المراجعة المالية الخارجية وتقييمات منتصف المدة والتقييمات المالية التي يجريها الخبراء الاستشاريون الخارجيون كلها أمور إلزامية ومنصوص عليها في اتفاقات التمويل[٤٢].

٧٧ - وقد زار فريق الرصد مقر المفوضية الأوروبية وعقد اجتماعات مع مختلف الإدارات، بما في ذلك المديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية (تنسيق التنمية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي). وتلقى الفريق تطمينات من أعلى المستويات بأن المؤسسات الأوروبية تنفذ إجراءات رصد وتدقيق صارمة[٤٣] لكفالة أن تقدم المعونة للشعب وحده، وألا يذهب أي دعم مباشر إلى الحكومة[٤٤]. وأبلغ ممثلون فريق الرصد بأن الجزء الأعظم من الأموال سيوزع لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك البرامج الرامية إلى تحقيق الحوكمة الرشيدة[٣٩].

٧٨ - ويشجع فريق الرصد المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية على حد سواء على بذل العناية الواجبة واتخاذ ما ينبغي من إجراءات الرصد والرقابة على ما يُصرف لإريتريا من معونات بمبالغ كبيرة. فإنه من الضروري العمل على إخضاع الإنفاق للمساءلة وضمان عدم تحويل الأموال لتمويل انتهاكات محتملة لأحكام القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩). ويكتسي هذا الأمر أهمية بالغة بوجه خاص بالنظر إلى عدم تحلي الحكومة بالشفافية في الشؤون المالية وإدارة المالية العامة.

---

(٤٢) انظر: www.europarl.europa.eu/sides/getAllAnswers.do?reference=E-2011-002319&language=EN.

(٤٣) للمزيد من المعلومات بشأن إجراءات الاتحاد الأوروبي في مراجعة الحسابات والشؤون المالية المتعلقة بتوزيع المعونات، انظر: https://ec.europa.eu/europeaid/node/1079.

(٤٤) للمزيد من المعلومات بشأن إجراءات الاتحاد الأوروبي التنظيمية والمتعلقة بالمراجعات المالية، انظر: https://ec.europa.eu/europeaid/funding/about-funding-and-procedures/audit-and-control_en.

جيم- ضريبة الشتات

٧٩ - في الفقرتين ١٠ و ١١ من القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١)، أدان مجلس الأمن قيام الحكومة باستخدام ''ضريبة الشتات'' لزعزعة الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي أو للقيام بأنشطة تنتهك القرارات ذات الصلة، بما في ذلك شراء الأسلحة والأعتدة ذات الصلة ودعم جماعات المعارضة المسلحة الإقليمية أو تقديم أي خدمات أو تحويلات مالية بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تلك الجماعات. وقرر المجلس أيضا أن على إريتريا وقف استخدام الابتزاز والتهديدات باستخدام العنف والاحتيال وسائر الوسائل غير المشروعة لتحصيل الضرائب خارج إريتريا من مواطنيها أو من أشخاص آخرين ذوي أصل إريتري.

٨٠ - وبناء على ذلك، أجرى فريق الرصد تحقيقات لتحديد ما إذا كانت سلطات إريتريا تستخدم أساليب غير قانونية وغير مشروعة لتحصيل الضرائب في الخارج. ولأغراض التحقيق في هذه الأساليب وتقييم ما إذا كانت الحكومة تحصّل الضرائب خارج نطاق حدودها الإقليمية بوسائل غير مشروعة، اجتمع الفريق بممثلين عن دول أعضاء، وأجرى مقابلات مع ما يزيد على ٤٠ من أفراد الشتات الإريتري المقيمين في أوروبا والشرق الأوسط وشرق أفريقيا وأمريكا الشمالية[٤٥].

٨١ - وقد تناول فريق الرصد باستفاضة في تقاريره السابقة (S/2014/727 و S/2013/440 و S/2012/545) مسألة إعلان ضريبة الاثنين في المائة لإعادة التأهيل والإنعاش الذي أصدرته الجمعية الوطنية في عام ١٩٩٤. وتلقى فريق الرصد خلال فترة ولايته شهادات من مصادر متعددة في صفوف الشتات الإريتري وسلطات البلدان المضيفة تفيد بأن الحكومة تواصل فرض ضرائب خارج نطاق حدود الإقليمية على الرعايا الإريتريين المقيمين في الخارج .وكما ورد في تقارير سابقة، قامت الحكومة بتغيير الأساليب التي تتبعها لتحصيل الضرائب في ضوء اتخاذ القرارين ١٩٠٧(٢٠٠٩) و ٢٠٢٣ (٢٠١١) وتزايد الرقابة من جانب المجتمع الدولي. وتلقى الفريق شهادات من مصادر متعددة في صفوف الشتات والدول الأعضاء تفيد بأن القنصليات والسفارات الإريترية في الخارج أصبحت اليوم أقل ميلا إلى النهج التصادمي وأن المواطنين أصبحوا مطالبين بدفع المبالغ مباشرة إلى أسمرة[٤٦]. ويشكل دفع الضريبة شرطا

(٤٥) طلبت جميع المصادر عدم الكشف عن هويتها خوفا من انتقام السلطات الإريترية أو أعضاء آخرين من الجالية الإريتيرية المقيمة في الخارج.

(٤٦) أجرى فريق الرصد خلال فترة ولايته مقابلات متعددة مع مصادر موثوق بها في صفوف الشتات ورجال الأعمال والموظفين الحكوميين السابقين رفيعي المستوى من المسؤولين عن الشؤون المالية والمشتريات في البلد.

مسبقا للحصول على أي خدمة حكومية من موظفي القنصليات أو السفارات الإريترية. وعلى غرار ما خلُص إليه الفريق من قبل، كثيرا ما يؤدي رفض دفع الضريبة إلى الحرمان من الخدمات المقدمة في القنصليات والسفارات.

٨٢ - وخلال مداولة بالفيديو عُقدت بين فريق الرصد والحكومة في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، كررت الحكومة تأكيد موقفها الثابت بأن امتناع الرعايا المقيمين في الخارج عن دفع الضرائب يستتبع فرض عراقيل إدارية من قبيل رفض منحهم تراخيص العمل التجاري، وسندات ملكية الأراضي وخدمات أخرى. ويرى الفريق أن هذه العقوبات الإدارية تمثل طريقة غير مباشرة لاستخدام التخويف من أجل التحكم في عملية تحصيل الضرائب. وكما ورد في تقارير سابقة، فقد أشاعت الحكومة ثقافة الخوف والترهيب في صفوف رعاياها في الخارج. وأعربت معظم المصادر التي أجرى الفريق معها مقابلات عن توجّسها الدائم إبلاغ السلطات المحلية بأي ترهيب أو إكراه خوفا من انتقام شبكات الأفراد المتعاطفين مع الحكومة. وأجرى الفريق مقابلات مع مصادر متعددة أكدت له وجود شبكة من المتعاطفين تقوم بإشاعة ثقافة التخويف في صفوف الشتات. وقد تحدث إلى الفريق مسؤول حكومي سابق يقيم في أوروبا كان عضوا في قوات الأمن الداخلي الإريتري، وذلك عقب انشقاقه في مطلع عام ٢٠١٤. وأبلغ هذا المسؤول الفريقَ بأنه سبق إيفاده مباشرة من جانب مكتب الرئيس إلى إيطاليا بهدف مباشرة وإدارة عمليات لجمع المعلومات عن الجالية الإريترية المقيمة في الخارج عن طريق السفارة الإريترية في إيطاليا. وتعززت الأدلة التي تشير إلى وجود شبكة سرّية من المخبرين من خلال الإفادات التي تلقاها الفريق من مصادر متعددة في صفوف الشتات في الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا الغربية.

٨٣ - وتتسق النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في إريتريا، والصادرة في حزيران/يونيه ٢٠١٥، مع ما توصل إليه فريق الرصد ذاته من أن السفارات والقنصليات المحلية قد أنشأت شبكة معقدة من المخبرين بغرض جمع المعلومات من الإريتريين المقيمين في الخارج ومراقبتهم. وخلُصت اللجنة إلى لجوء ''السفارات في كثير من الأحيان إلى الاستعانة، لأغراض القيام بأنشطة تجسّس لصالحها، بأفراد من صفوف الجاليات الإريترية في الخارج، ولا سيما منهم من يدفع ضريبة الإثنين في المائة لإعادة التأهيل، إذ يُعتبر دفع هذه الضريبة شكلا من أشكال الدعم المقدم إلى الحكومة'' (انظر A/HRC/29/CRP.1، الفقرة ٣٤٨).

٨٤ - وحصل الفريق أيضا على مستندات تثبت أن حكومة إريتريا تواصل جمع الأموال للمساهمة في تمويل القوات المسلحة الإريترية كجزء من الأنشطة التي تقوم بها لتحصيل الضرائب في الشتات. ويبيّن إيصال صادر في عام ٢٠١٤ لأحد المواطنين من الخواص

المقيمين في المملكة المتحدة (انظر المرفق ٥) مطالبة المواطن بدفع ٢٠٠ جنيه إسترليني لفائدة الجيش الإريتري.

٨٥ - وعقد فريق الرصد طيلة فترة ولايته مشاورات مع الدول الأعضاء التي يجري فيها تحصيل الضرائب. وتوافقت الآراء على أن هذه الدول على بيّنة من عملية تحصيل الضريبة لكنها لم تتلق من الإريتريين المقيمين في تلك البلدان ما يكفي من الأدلة التي تثبت أن الحكومة الإريترية تستخدم للقيام بذلك وسائل الابتزاز والتهديدات باستخدام العنف والاحتيال وغير ذلك من الوسائل غير المشروعة. وعلاوة على ذلك، توعز هذه الدول إلى الجالية الإريترية إبلاغ سلطات إنفاذ القانون المحلية بأي أعمال من جانب الحكومة ترمي إلى تحصيل الضريبة على نحو ينتهك الفقرة ١١ من القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١). وقد أشارت معظم الدول الأعضاء، شأنها في ذلك شأن فريق الرصد، إلى وجود صعوبات تحول دون تمكنها في نهاية المطاف من إقناع الشتات الإريتري بإبلاغ السلطات المحلية، رسميا وبالكامل، بأي أنشطة تشكل ابتزازا أو احتيالا أو تهديدا بالعنف بغية تحصيل الضرائب، وذلك نتيجة خوفهم من تعرض أسرهم في إريتريا للانتقام.

٨٦ - وفي ٣ آذار/مارس ٢٠١٥، تلقت شرطة لندن شكوى ضد سفارة إريتريا في المملكة المتحدة. وادعى صاحب الشكوى أن السفارة أمرته بدفع الضريبة إذا أراد الحصول على الخدمات القنصلية. وخلال مقابلة مع فريق الرصد، أفاد المشتكي بأنه توجه إلى السفارة عدة مرات سعيا للحصول على توكيل رسمي لفائدة أحد أفراد أسرته في إريتريا من أجل حل مسائل عالقة تتصل بالشؤون المالية والتجارية لمشروع تجاري خاص بأسرته. وفي ١ أيار/مايو ٢٠١٤، طلبت إليه السفارة دفع مبلغ ٣٥٠ جنيها استرلينيا، وهو المبلغ المستحق عليه منذ عام ٢٠٠٩. وقد كان معفيا آنذاك من دفع الضرائب لأنه قدم وثائق تثبت أنه يتابع دراسته العليا في المملكة المتحدة. وأوعز إليه المسؤولون بدفع المبلغ، بالجنيه الإسترليني، مباشرة في إريتريا. وبالتالي، يتعين عليه أن يعثر على شخص من الجالية الإريترية يكون مقبلا على السفر إلى إريتريا كي يتسنى دفع الضريبة في أسمرة. وأخبره المسؤولون أيضا بأن شؤونه التجارية والخدمات التي يطلبها من السفارة لن تُنجز ما لم يُسدّد المبلغ بالكامل. وقد علِم الفريق أن شرطة لندن، وتحديدا السلطات المختصة في فرع الشؤون البرلمانية والدبلوماسية، قد نظرت في وقائع القضية لتحديد ما إذا كانت تنطوي على أي انتهاك لقوانين المملكة

المتحدة أو أحكام القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١)[٤٧]. وأُبلغ الفريق بأن الشرطة قررت عدم اتخاذ أي إجراءات إضافية عقب توصلها إلى عدم وجود خرق لأي قوانين، ولأنها لم تجد دليلا يبرر إخطار وزارة الشؤون الخارجية والكمنولث بوقوع انتهاك لذلك القرار[٤٨]. وبغض النظر عن نتيجة القضية، جدير بالإشارة أن الفريق قد أشار في تقارير سابقة مدعومة بالوثائق إلى أن أي طلبات ترمي إلى تجديد التراخيص أو إجراء توكيلات رسمية يمكن أن تقابل بالرفض في حال عدم دفع الضريبة من جانب أحد أفراد أسرة المعني بالأمر.

٨٧ - وفي عام ٢٠١٤، طلب برلماني سابق في المملكة المتحدة إلى حكومة المملكة المتحدة توضيح التدابير التي يجري اتخاذها فيما يتعلق بالامتثال للقرار ٢٠٢٣ (٢٠١١). وفي رد كتابي، أفادت وزيرة الدولة الأقدم سابقا بإدارة المجتمعات المحلية والحكم المحلي ووزارة الشؤون الخارجية والكمنولث، بأن المملكة المتحدة تؤيد القرار المذكور وطالبت إريتريا بوقف استخدام الوسائل غير المشروعة لتحصيل الضرائب. وعلاوة على ذلك، أشارت إلى أنه، في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، اجتمع مسؤولون من وزارة الشؤون الخارجية والكمنولث، والجهاز الوطني لمكافحة الجريمة، وشرطة غرب يوركشاير مع أفراد من الشتات الإريتري لمناقشة مسألة الضريبة. وفي هذا الاجتماع، حث المسؤولون الرعايا الإريتريين على إبلاغ الشرطة[٤٩] بأي استخدام للإكراه أو لأي وسيلة غير مشروعة أخرى لتحصيل الضرائب. وفي رد كتابي آخر، أفاد وزير الدولة بوزارة الشؤون الخارجية والكمنولث بأن قيام الحكومات بتحصيل الضرائب من رعاياها في الخارج ليس محظورا بموجب القانون البريطاني. ومع ذلك، أخبرت حكومة المملكة المتحدة كل من هو مطالب بدفع هذه الضرائب إلى الحكومة الإريترية وتعرض لأعمال تشكل انتهاكا للقرار ٢٠٢٣ (٢٠١١) أن يبلغ الأمر إلى الشرطة باعتبارها السلطة المختصة بالتحقيق في مثل هذه الادعاءات في المملكة المتحدة.

٨٨ - وفي أوائل حزيران/يونيه ٢٠١٥، ناقش البرلمان الألماني مسألة الضرائب في إطار مناقشة أوسع بشأن تقرير لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في إريتريا. واتفق البرلمان على ضرورة قيام ألمانيا بتمحيص عملية تحصيل الضرائب، وشدد على ضرورة وقف تحصيل

(٤٧) انظر: Sam Jones, "Diaspora tax for Eritreans living in UK investigated by metropolitan police", Guardian, 9 June 2015، متاح على الموقع التالي: www.theguardian.com/global-development/2015/jun/09/eritrea-diaspora-tax-uk-investigated-metropolitan-police.

(٤٨) رسالة بالبريد الإلكتروني واردة من مكتب شؤون إريتريا في وزارة الشؤون الخارجية والكمنولث، ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٥.

(٤٩) انظر: www.publications.parliament.uk/pa/ld201314/ldhansrd/text/140224w0001.htm.

الضرائب باستخدام الوسائل المحظورة بموجب الفقرة ١١ من القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١). وأبلغت وزارة الخارجية الاتحادية في برلين فريقَ الرصد بأن الحكومة لم تتخذ إجراءات محددة فيما يتعلق بعملية تحصيل الضرائب في ألمانيا لأن عملية تحصيل الضرائب تتفق تماما مع القانونين الدولي والوطني. وكانت الوزارة قد أبلغت في الماضي الجانب الإريتري أنه لا يسوغ له استخدام حساباته المصرفية أو بعثاته الدبلوماسية أو القنصلية لتحصيل الضرائب من رعاياه وتحويل الإيرادات المتأتية من ذلك. وفي عام ٢٠١٢، أبلغت سفارة إريتريا في ألمانيا الوزارة بأنها ستتوقف عن استخدام حساباتها لتلك الأغراض.

٨٩ - وخلال الاجتماعين المعقودين بين الفريق وحكومة إريتريا في ٣١ آذار/مارس و ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٥، طلب الفريق من الممثل الدائم لإريتريا تزويده بمعلومات محددة عن الضريبة، بما في ذلك نسخة من إعلان الضريبة والوثائق الرسمية التي تحدد الإجراءات والأنظمة المتعلقة بإنفاذ الإعلان والوثائق التي تبين أن الإيرادات المحصّلة سنويا من الضريبة لا تُحول على نحو ينتهك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأفادت الحكومة في ردّها المؤرخ ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥، بأن الإعلان لا ينطبق إلا على المواطنين الإريتريين في الشتات ولا يشمل مواطني البلدان الأخرى المنحدرين من أصل إريتري (انظر المرفق ١-١). وبالإشارة إلى الفقرة ١١ من القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١)، ذكرت الحكومة أنها لم تستخدم قطّ الأساليب القسرية أو التخويف من أجل تحصيل الضريبة، وأن الامتناع عن دفع الضريبة يستتبع إجراءات إدارية من قبيل رفض منح ترخيص الأعمال التجارية وسندات ملكية الأراضي وخدمات أخرى. وعلاوة على ذلك، كررت الحكومة تأكيد موقفها الثابت بأن تحصيل الضرائب يجري مع توخي الشفافية وأن الإريتريين المقيمين في الخارج لا يتعرضون للاتهام أو الإدانة في حال امتناعهم عن الدفع. وارتأى الفريق أن الرسالة لا تتناول جميع جوانب الأسئلة الموضوعية التي طُرحت على الحكومة خلال المداولة المعقودة بالفيديو في ٣١ آذار/مارس. وكرر الفريق تأكيد طلبه الرامي إلى الحصول على المزيد من المعلومات المحددة في رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل (انظر المرفق ١-٢)، ردّت عليها الحكومة برسالة كتابية مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل. وفي هذه الرسالة، أفادت الحكومة بأن البعثة الدائمة قدمت بالفعل ردا وافيا على جميع الأسئلة التي طُرحت خلال المداولة المعقودة بالفيديو في ٣١ آذار/مارس، وكذلك في الوثيقة التي أُحيلت إلى اللجنة بواسطة مذكرة شفوية مؤرخة ١ نيسان/أبريل. وأخيرا، نفى الممثل الدائم لإريتريا خلال مداولة بالفيديو في ٢١ آب/أغسطس، تحصيل هذه الضريبة بوسائل تنتهك القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١). وعلاوة على ذلك، أفادت الحكومة في رسالة مؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر، بأن جميع الإيرادات المتأتية من الضريبة تُحول إلى إدارة الخزانة بوزارة المالية وإلى وزارة العمل والرعاية الاجتماعية. وأفادت الرسالة

ذاتها بأن ''الإيرادات السنوية المتأتية في عام ٢٠١٤ من ضريبة الإثنين في المائة لإعادة التأهيل والإنعاش بلغت ٧٥٨,٣٣ ١٧٢ ١١ دولارا بينما بلغت نفقات الحكومة لدعم أسر الشهداء وقدامى المحاربين المعاقين ما يزيد على ٠٠٠,٠٠ ٠٠٠ ٢٧ دولار. وبالتالي، فإن إمكانية أو أرجحية تحويل إيرادات الضريبة المذكورة لتمويل أنشطة أخرى غير واردة''. وقدمت الحكومة أيضا إلى الفريق نسخة من الإعلانين رقم ١٩٩١/١٧ ورقم ١٩٩٥/٦٧ (انظر المرفق ١-٥). وأوضحت كذلك بأن ''الإريتريين المقيمين داخل البلد ملزمون قانونا بدفع الضرائب'' وبأن ''الإريتريين المقيمين في الخارج ملزمون قانونا كذلك بدفع الضرائب بناء على الإعلانين رقم ١٩٩١/١٧ و ١٩٩٥/٦٧'' (انظر المرجع نفسه).

خامسا - عائدات قطاع التعدين

٩٠ - أحاط فريق الرصد علما بالفقرة ١٢ من القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١)، التي أعرب فيها مجلس الأمن عن قلقه من احتمال استخدام عائدات قطاع التعدين الإريتري لدعم أنشطة من شأنها زعزعة استقرار منطقة القرن الأفريقي، وطلب فيها من إريتريا التحلي بالشفافية في شؤونها المالية العامة لتُثبت أن عائدات أنشطة التعدين هذه لا تُستخدم لانتهاك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وقام الفريق بناء على ذلك بالتحقيق في ما إذا كانت العملة الصعبة المتأتية من عائدات قطاع التعدين تُوجّه عن طريق الهياكل المالية الحكومية لأغراض دعم أنشطة من شأنها أن تشكل انتهاكا للقرارين ١٩٠٧ (٢٠٠٩) و ٢٠٢٣ (٢٠١١).

٩١ - وكان فريق الرصد قد تناول في تقاريره السابقة انعدام الشفافية في شؤون الإدارة المالية في إريتريا وعدم تخصيص اعتمادات في الميزانية. ونظرا لعدم تمكّن الفريق من الوصول إلى المعلومات الحيوية بشأن الهيكل المالي والتدفقات المالية في البلد، فقد تعذّر عليه تحديد ما إذا كان قطاع التعدين يستخدم كمورد من الموارد المالية لزعزعة الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي. والوصول إلى تلك المعلومات شرط أساسي إذا أريدَ للفريق أن يجري تقييما عادلا ودقيقا بشأن ما إذا كان يجري تحويل أي أموال لأغراض زعزعة الاستقرار في المنطقة. ولا بد لإريتريا من تعزيز الشفافية في مؤسساتها والمساءلة في إدارة شؤون ماليتها العامة.

٩٢ - ويلاحَظ هذا الافتقار التام إلى الشفافية بوجه خاص لأن قطاع التعدين من أكثر القطاعات الاقتصادية ازدهارا في إريتريا وتشكل المدفوعات المتأتية من أنشطة التعدين مصدرا هاما لعائدات الحكومة. فعلى سبيل المثال، أفادت الحكومة في ردها المؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ على رسالة الفريق، بأنها حققت مكاسب قدرها ٢٠٠ مليون دولار من قطاع التعدين في عام ٢٠١٤ (انظر المرفق ١-٥، الفقرة ٢٧). ويشهد هذا القطاع توسعا

مستمرا حيث ساهم إلى حد كبير في النمو الاقتصادي الذي سجله البلد في الآونة الأخيرة. وتوجد في إريتريا حاليا العديد من الشركات المتعددة الجنسيات التي تضطلع بمشاريع لاستكشاف البوتاس والفضة والنحاس ومعادن أخرى. وتشير التوقعات إلى أن البلد سيشهد نموا اقتصاديا بنسبة ٢,١ في المائة في عام ٢٠١٥، مقابل ١,٣ في المائة في عام ٢٠١٣ و ٢,٠ في المائة في عام ٢٠١٤، وذلك نتيجة لتحسن النشاط الاقتصادي وزيادة الاستثمار في القطاع[٥٠].

المدفوعات المسددة للحكومة

٩٣ - إن شركة نيفسون (Nevsun)، وهي شركة كندية تدير منجم بيشا في إريتريا، هي حاليا الشركة الوحيدة التي تباشر عملية الإنتاج التجاري وتواصل دفع ضرائب ورسوم مقابل الاستغلال ومدفوعات تتعلق بحقوق المساهمين عن أنشطتها الإنتاجية للحكومة. وتظهر البيانات التي نشرتها شركة نيفسون أن الشركة قد سدّدت مدفوعات كبيرة إلى الحكومة منذ بدء عملياتها التجارية في المنجم (انظر الجدول):

بيانات شركة نيفسون

PAYMENTS TO GOVERNMENT Forms of taxation	TOTAL	2014	2013	2012	2011
Income taxes	$ 395,053	$ 88,983	$ 60,484	$ 209,586	$ 36,000
Royalties	97,759	30,331	14,774	31,462	21,192
Payroll taxes	20,901	6,631	6,370	5,159	2,741
Withholding taxes, customs & duties[1]	15,206	4,260	5,007	3,236	2,703
	$ 528,919	**$ 130,205**	**$ 86,635**	**$ 249,443**	**$ 62,636**
PAYMENTS TO ENAMCO					
Distributions[2]	144,750	76,750	—	68,000	—
Return of capital[2]	81,409	—	—	—	81,409
	$ 226,159	**$ 76,750**	**$ —**	**$ 68,000**	**$ 81,409**
Total Payments to Government	**$ 755,078**	**$ 206,955**	**$ 86,635**	**$ 317,443**	**$ 144,045**

[1] Withholding taxes were merged with customs and duties in the 2014 reporting year
[2] Of the $226.1M paid to ENAMCO through December 31, 2014, ENAMCO has repaid $124.7M in connection with its acquisition of an equity interest in BMSC

المصدر :تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات الذي الصادر عن شركة نيفسون لعام ٢٠١٤، وهو متاح على الموقع التالي: www.nevsun.com/pdf/Nevsun-2014-CSR-Report.pdf.

(٥٠) انظر التقرير القطري لعام ٢٠١٥ بشأن إريتريا الصادر عن مصرف التنمية الأفريقي، وهو متاح على الموقع التالي: www.africaneconomicoutlook.org/fileadmin/uploads/aeo/2015/CN_data/CN_Long_EN/Eritrea_GB_2015.pdf.

٩٤ - يتبين من الجدول أن شركة نيفسون قد دفعت منذ عام ٢٠١١ ما يناهز ٥٢٨ مليون دولار في شكل ضرائب على الدخل ورسوم مقابل الاستغلال وتحويلات حكومية أخرى إلى الحكومة، ومبلغ ٢٢٦ مليون دولار في شكل أرباح إلى شركة التعدين الوطنية الإريترية (ENAMCO) التي تملك ٤٠ في المائة من المنجم، ومبلغ ٢٩٩ مليون دولار في شكل إمدادات محلية من السلع والخدمات. و لم يتلق فريق الرصد كما تعذر عليه أن يحصل من شركة نيفسون أو من الحكومة أو من شركة التعدين الوطنية الإريترية على بيانات أو سجلات مالية قامت بمراجعتها جهة مستقلة من أجل التحقق من صحة الأرقام المذكورة أعلاه ولا سيما، كشوف المرتبات المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من شركة نيفسون والمتعاقدين معها من الباطن وموظفيها المحليين.

٩٥ - وقد سعى فريق الرصد في مناسبات عديدة إلى الاتصال بشركة نيفسون للاستفسار لديها عن عملياتها في إريتريا في إطار جهوده الرامية إلى التحقق من عدم تخصيص الأموال المتأتية من التعدين وتوجيهها عن طريق الهياكل المالية الحكومية لأغراض دعم الأنشطة التي من شأنها أن تشكل انتهاكا للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩). وفي سلسلة من الردود الكتابية الموجهة إلى الفريق خلال فترات ولاياته السابقة (انظر S/2014/727 و S/2013/440 و S/2012/545)، أشارت شركة نيفسون باستمرار إلى اتفاقات السرية وعدم الإفصاح عند تلقي أسئلة من الفريق وحاججت مرارا بضرورة توجيه تلك الأسئلة إلى الحكومة. وطلب الفريق مرارا وتكرارا إلى الحكومة التحلي بالشفافية المالية فيما يتعلق بالإيرادات المتأتية من التعدين، بيد أن الحكومة ما برحت ترفض تقديم معلومات موضوعية.

٩٦ - وفي هذا السياق، تابع فريق الرصد عن كثب دعوى قضائية رُفعت في كندا خلال فترة ولايته الحالية. ففي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، رُفعت دعوى قضائية في المحكمة العليا لكولومبيا البريطانية ضد شركة نيفسون بشأن الاستخدام المزعوم للعمل القسري والمعاملة اللاإنسانية في منجم بيشا. ووفقا لإشعار الدعوى المدنية (قلم محكمة فانكوفر رقم S-148932)، قامت الحكومة في عام ٢٠٠٢ بتمديد فترة خدمة المجندين للخدمة الوطنية إلى أجل غير مسمى، وأجبرت المجندين على العمل لصالح شركات مختلفة يملكها إما كبار المسؤولين العسكريين أو الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة، ومنها شركتَي سيغين وميريب. وسيغين شركة مملوكة للجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة، أما ميريب فهي مملوكة للجيش الإريتري. وادعى مقدمو الدعوى أن الفرع الإريتري لشركة نيفسون، وهو شركة المساهمة للتعدين في بيشا (Bisha Mining Share Company)، والمتعاقدين معها قد استخدموا العمل القسري ودفعوا للعمال أجرا قدره ١٠ دولارات في الشهر عن ستة أيام عمل بدوام يصل إلى ١٢ ساعة في اليوم. وعلاوة على ذلك، ذكر المدّعون أن شركة

نيفسون قد تعاقدت مع شركتَي سيغين وميريب والجيش الإريتري من أجل بناء البنية التحتية والمرافق المنجمية في بيشا.

٩٧ - وفي ضوء وجود صلة محتملة بين قطاع الموارد الطبيعية الإريترية والجيش الإريتري، سعى فريق الرصد إلى زيادة استيضاح العلاقة بين هذا القطاع والقوات المسلحة. وعلى وجه التحديد، سعى الفريق إلى فهم وتقييم ما إذا كان يجري تحويل أي من التدفقات المالية الواردة من شركة نيفسون، عن طريق شركتَي سيغين أو ميريب أو أي كيان من الكيانات الأخرى المملوكة للدولة والعاملة في المنجم، إلى قوات الأمن والقوات المسلحة بشكل ينتهك نظام الجزاءات، على نحو ما ينص عليه مجلس الأمن في قراريه ١٩٠٧ (٢٠٠٩) و ٢٠٢٣ (٢٠١١).

٩٨ - ويقع منجم بيشا على بعد ١٥٠ كيلومترا إلى الغرب من أسمرة. ويغطي مساحة تبلغ حوالي ٤٦ كيلومترا مربعا ويختزن رواسب الزنك والنحاس والذهب. وشركة المساهمة للتعدين في بيشا (BMSC) شركة إريترية أُنشئت من أجل تطوير المنجم وتشغيله. أما شركة نيفسون للموارد (Nevsun Resources) فهي شركة فرعية غير مباشرة مملوكة بالكامل لشركة نيفسون، تحوز أسهما في شركة المساهمة للتعدين في بيشا بنسبة ٦٠ في المائة، في حين تملك شركة التعدين الوطنية الإريترية (ENAMCO) نسبة ٤٠ في المائة المتبقية. وفي رسالة موجهة ردا على الدعوى المدنية المرفوعة في كندا، أفادت شركة نيفسون أن شركة المساهمة للتعدين في بيشا قد تعاقدت مع شركة سينيت (Senet) من جنوب أفريقيا لتكون بمثابة المتعاقد الرئيسي لديها لتوفير خدمات الهندسة والمشتريات وإدارة البناء في مشروعها المتعلق بالمنجم. وبدورها تعاقدت شركة سينيت مع متعاقدين من الباطن، ومنهم شركة سيغين، وهي شركة إريترية للهندسة المدنية والبناء. وفي الرسالة نفسها، أنكرت شركة نيفسون أن تكون شركة ميريب قدمت خدمات لشركتَي سيغين أو سينيت أو لشركة المساهمة للتعدين في بيشا.

٩٩ - وتلقى فريق الرصد طيلة فترة ولايته شهادات من مصادر متعددة، بما في ذلك من كبار المسؤولين الإريتريين السابقين، تفيد أن شركات سينيت وسيغين وميريب قد استخدمت مجنّدين عسكريين للقيام بأشغال بناء وأعمال أخرى في المنجم. وأفادت مصادر متعددة جديرة بالثقة، أن متعاقدين ومتعاقدين من الباطن مملوكين للدولة تستخدمهم شركة نيفسون لتوفير اليد العاملة يعملون بهياكل أجور غير رسمية، يقوم بموجبها المتعاقدون والمتعاقدون من الباطن بتحميل شركة نيفسون مبلغا معينا عن كل مجنّد عسكري أو عامل محليّ يعمل في المنجم، بينما يدفعون أجورا أدنى من ذلك بكثير إلى المجندين العسكريين أو العمال المحليين. ولئن لم تكن الأرقام المدونة في اتفاقات العمل المبرمة بين شركة نيفسون والمتعاقدين معروفة على وجه الدقة، يتقاضى العمال المستخدمين لدى المتعاقدين والمتعاقدين

من الباطن حاليا أجورا شهية تتراوح بين ٢٠٠ و ٥٠٠ نقفة[٥١]. أما بقية الأموال التي تدفعها شركة نيفسون إلى شركتّي سيغين وميريب، فيحتفظ بها هذان المتعاقدان ومن ثم الجيش والحكومة لأن المتعاقدين شركتان مملوكتان فعليا للدولة.

١٠٠ - ولما كان الاقتصاد الإريتري خاضع لسيطرة الحزب الحاكم، أي الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة، ولسيطرة الجيش، فإن من الصعب للغاية الفصل بين الهياكل التجارية وخطوط الملكية في الشركات المملوكة للجبهة الشعبية من جهة والجيش من جهة أخرى. وأفاد مسؤول كبير سابق في الجبهة الشعبية أنه لا فرق بين وزارة الدفاع والجبهة الشعبية عندما يتعلق الأمر بالشؤون المالية[٥٢]. وفي سياق هذا النوع من الترتيبات التعاقدية، تتربح الشركات المملوكة للدولة، ومن ثم الحكومة، باستخدام قوة عاملة مؤلفة من مجندين عسكريين تكاد لا تكلّف الجبهة الشعبية والمقاولات المملوكة للجيش شيئا.

١٠١ - وفي ضوء تعذر الوصول إلى الوثائق المتاحة، بالاقتران مع عدم تعاون إريتريا وشركة نيفسون، لم يتمكن فريق الرصد من تعقب أو حصر الفارق بين الأموال التي تدفعها شركة نيفسون/شركة المساهمة للتعدين في بيشا (BMSC) إلى الجهات التي تتعاقد معها من جهة، والأموال التي يدفعها هؤلاء المتعاقدون إلى مستخدميهم من جهة أخرى. بيد أن النتائج التي توصل إليها الفريق تعززها الاستنتاجات الواردة في تقرير لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في إريتريا، التي خلُصت إلى أن المجندين لم يحصلوا على أجور إضافية مقابل عملهم، حتى عند قيامهم بأعمال لفائدة شركة أجنبية. وأفادت اللجنة بأن الحكومة تحتفظ بالأموال التي تدفعها الشركات الأجنبية كأجور للعمال (انظر A/HRC/29/42). وورد في برقية دبلوماسية صادرة عن الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٦ أن شركة سيغين قد سحقت منافسيها من القطاع الخاص وأصبحت أكبر شركة بناء في البلد لأن ميزتها الرئيسية هي القدرة على التعاقد مع قوة عاملة بتكلفة تكاد تقارب الصفر حيث أن معظم الموظفين مستقدَمين من الخدمة الوطنية[٥٣].

---

(٥١) عُقدت في الفترتين من ٢٠ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ومن ٥ إلى ٧ أيار/مايو ٢٠١٥ مقابلات عديدة مع كبار الموظفين الإريتريين السابقين المسؤولين عن إدارة المدفوعات، بما في ذلك مقابلة مع أحد كبار المسؤولين السابقين في الحكومة في ٦ أيار/مايو ٢٠١٥؛ ومقابلة مع ضابط سابق رفيع المستوى في الجيش الإريتري في ٨ أيار/مايو ٢٠١٥؛ ومقابلة مع صحفي إريتري رائد في أوروبا لديه اتصالات قوية في المنطقة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. علاوة على ذلك، تلقى الفريق على مدى فترة ولايته إفادات من عدة أشخاص لديهم اطلاع على قطاع الموارد الطبيعية في إريتريا، منها إفادات مقدمة في اجتماعات مع منظمات غير حكومية.

(٥٢) مقابلة مع مسؤول إريتري سابق رفيع المستوى لديه صلات فعلية مع الحكومة في إريتريا، ٥ أيار/مايو ٢٠١٥.

(٥٣) انظر: Matthew McClearn, “The slaves of Eritrea”, *Canadian Business*, 9 May 2014، متاح على الموقع التالي: www.canadianbusiness.com/global-report/the-slaves-of-eritrea/.

١٠٢ - وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠١٥، كتب فريق الرصد إلى كبير الموظفين التنفيذيين في شركة نيفسون يستفسره عما إذا كانت التدفقات المالية الواردة من شركة نيفسون عن طريق شركتَي سيغين وميريب أو عن طريق غيرهم من المتعاقدين أو المتعاقدين من الباطن تُوجَّه إلى قوات الأمن والقوات المسلحة الإريترية على نحو ينتهك نظام الجزاءات المفروضة على البلد. وفي ردّ كتابي مؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أفادت شركة نيفسون أن ثمة مسائل عديدة معروضة على المحاكم في كولومبيا البريطانية، وأنه ليس بمقدور الشركة أن تقدم ردودا بشأن مسائل قد تصبح جزءا من إجراءات قانونية. وبناء على ذلك، رفضت شركة نيفسون الكشف عن أي معلومات يطلبها الفريق. وذكر كبير الموظفين التنفيذيين كذلك أن شركة نيفسون وشركة المساهمة للتعدين في بيشا لم يُبرما قط أية ترتيبات تجارية مع شركة ميريب أو الجيش الإريتري أو الجبهة الشعبية، كما ليس لهما أي علم بأية علاقات تجارية تقيمها تلك الأطراف. وأرفق أيضا رسالة باعتبارها رد الشركة على الدعوى المدنية المرفوعة في كولومبيا البريطانية يبين موقفها من الادعاءات الواردة في الدعوى القضائية ومسائل أخرى مختلفة، بما في ذلك تفاصيل العلاقات مع شركة سيغين وشركة التعدين الوطنية الإريترية.

١٠٣ - وكرر الفريق، خلال فترة ولايته، طلبه إلى الحكومة تزويده بوثائق الميزانية المتعلقة بفترة السنوات الثلاث الماضية لإثبات الإيرادات والنفقات، لكنه لم يتلق بعد هذه المستندات. وكانت قد تمت الموافقة سابقا على هذا الطلب من جانب أحد كبار المستشارين السياسيين لرئيس إريتريا، يماني غبريب، في القاهرة، في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤. وكرر الفريق خلال فترة ولايته الحالية، تأكيد طلبه خلال مداولتين بالفيديو عُقدتا في ٣١ آذار/مارس و ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٥ مع الممثل الدائم لإريتريا. ووجهت الحكومة إلى اللجنة مذكرة شفوية مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥ لم تتناول فيها أيا من المسائل الجوهرية المطروحة. وجاء في الضميمة المرفقة بالمذكرة الشفوية أن ''أحكام قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة المتعلقة بقطاع التعدين تستند إلى افتراضات قائمة على النفاق والمضاربة بشأن الاستخدام المحتمل للعائدات'' و ''بما أن فريق الرصد ذاته أقر بأنه لم يعثر على أدلة تثبت دعم إريتريا لحركة الشباب، فإنه ليس هناك ما يبرر استمرار الفريق في مطالبة إريتريا بتقديم معلومات عن هذه المسألة''. وأفادت الحكومة في الوثيقة ذاتها بأن ''البلد يحتاج ويستخدم كل قرش من عائداته من أجل القضاء على الفقر''، وأن ''شركائنا في التنمية يمكن أن يشهدوا على ذلك''. وفي المداولة التي عقدت بالفيديو في ٢١ آب/أغسطس، ذكر الممثل الدائم أن الشركة والحكومة تتقاسمان العائدات المتأتية من منجم بيشا الذي تديره شركة نيفسون، واستطرد قائلا إن إيريتريا لم تنتفع من قطاع التعدين لأنها تستخدم عائداته في تهيئة الظروف المؤاتية لاستقطاب المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر في هذا القطاع. وعلاوة على ذلك، أفادت الحكومة في رسالة مؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر (انظر المرفق ١-٥)، بأن:

الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة الإريترية من عملية تعدين واحدة في بيشا لا تضاهي على الإطلاق نفقات القطاع العام والخدمات الاجتماعية من قبيل التعليم والصحة والأمن الغذائي. ففي عام ٢٠١٤، على سبيل المثال، بلغت الميزانية التي خصصتها حكومة إريتريا لقطاعات التعليم والصحة والأمن الغذائي وحدها ٧٥٣,٠٠ ٨٩٤ ٣٢٨ دولار، وهو مبلغ يفوق مبلغ ٢٠٠ مليون دولار المتأتي من قطاع التعدين.

سادسا - الأعمال التي تعرقل تنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩)

١٠٤ - تناول فريق الرصد في تقاريره السابقة الأعمال التي تعرقل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٢ (٢٠٠٩) (انظر S/2014/727 و S/2013/440 و S/2012/545). وقد طالب مجلس الأمن في الفقرة ٤ من قراره ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بأن تتيح إريتريا معلومات بشأن المقاتلين الجيبوتيين المفقودين في القتال منذ المواجهات التي وقعت في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ على الحدود بين البلدين، لكي يتأكد المعنيون بالأمر من وجود أسرى حرب جيبوتيين ويقفوا على ظروفهم. وكرر المجلس تأكيد قلقه البالغ إزاء النزاع الحدودي بين إريتريا وجيبوتي في القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١) وأهاب بإريتريا أن تعمل مع جيبوتي على تنفيذ الاتفاق المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠ برعاية قطر.

١٠٥ - وخلال فترة ولايته، استفسر فريق الرصد لدى حكومة إريتريا عن الأفراد العسكريين الجيبوتيين المبلّغ عنهم بوصفهم مفقودين في القتال، لكن الحكومة رفضت مناقشة مصيرهم خلال المداولتين المعقودتين بالفيديو بين الفريق والممثل الدائم لإريتريا في ٣١ آذار/مارس و ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٥، وذلك بحجة أن المسألة معروضة على فريق الوساطة القطري ولا يمكن تناولها إلا عبر تلك القناة. وفي رسالة كتابية موجهة إلى اللجنة بتاريخ ١٧ نيسان/أبريل، أفادت إريتريا بأن ”مسألة أسرى الحرب جزء لا يتجزأ من الاتفاق الشامل ذي النقاط السبع“ وأنه ”ينبغي عدم الأخذ بالنهج الانتقائي كما يجب رفض أي مبادرات موازية والحيلولة دون نشوئها“.

١٠٦ - وقد لاحظ فريق الرصد تصعيدا في اللهجة الخطابية لجيبوتي ضد إريتريا. وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، اتهم إسماعيل عمر غيله، رئيس جيبوتي، وهايليماريام دسالن، رئيس وزراء إثيوبيا، إريتريا بتقويض الاستقرار الإقليمي، حيث ادعى الرئيس أن إريتريا تعمل على

زعزعة أسس السلام والأمن في بلدان المنطقة، ومنها جيبوتي. وقد دحضت إريتريا هذه الادعاءات[٥٤].

١٠٧ - وطلب الفريق إلى حكومتي إريتريا وجيبوتي تقديم المزيد من المعلومات عن الجنود المفقودين. وتعاونت جيبوتي مع الفريق، حيث أطلعته على أسماء ١٨ أسير ذكر من جيبوتي وتواريخ ميلادهم وكتائبهم، حيث تدعي أنهم وقعوا في الأسر في إريتريا خلال المواجهات الحدودية (انظر المرفق ٦). وأسماء هؤلاء الأفراد كالتالي:

(أ) عدن أحمد، من مواليد ١٩٥٣؛

(ب) عبد الرحمان محمود فرح، من مواليد ١٩٦٧؛

(ج) حسن علمي حاد، من مواليد ١٩٦٥؛

(د) هوخ أوفله كوشين، من مواليد ١٩٦٧؛

(هـ) جمعه أحمد أبرار، من مواليد ١٩٧٢؛

(و) أحمد عيلييه يابه ، من مواليد ١٩٧١؛

(ز) أوليه عليه يابه، من مواليد ١٩٧٣؛

(ح) أوليه عبدي عمر، من مواليد ١٩٧٣؛

(ط) عثمان محمود أحمد، من مواليد ١٩٦٤؛

(ي) شيكو بوريتو علي، من مواليد ١٩٦٤؛

(ك) كميل يوسف علي، من مواليد ١٩٧٠؛

(ل) خضر سنبل علي، من مواليد ١٩٧٥؛

(م) محمود هلديد، من مواليد ١٩٧١؛

(ن) ميرانه ألو بوك، من مواليد ١٩٧٣؛

(س) حسين إبراهيم حومد، من مواليد ١٩٧٨؛

(٥٤) انظر: "Djibouti, Ethiopia accuse Eritrea of sabotaging stability", Bloomberg, 13 February 2015، متاح على الموقع التالي: www.bloomberg.com/news/articles/2015-02-13/djibouti-ethiopia-accuse-eritrea-of-sabotaging-horn-of-africa؛ و "Djibouti: leaders 'Eritrea undermining regional stability'", Geeska Afrika, 8 February 2015، متاح على الموقع التالي: www.geeskaafrika.com/leaders-eritrea-undermining-regional-stability/7991/.

(ع) عبد الله ظاهر سعيد، من مواليد ١٩٦٥؛

(ف) علي جوهري غاديتو، من مواليد ١٩٦٨؛

(ص) محمد يوسود أودوم، من مواليد ١٩٦٦.

١٠٨ - وزوّدت حكومة جيبوتي الفريقَ أيضا بقائمة الإريتريين الذين تدّعي أنها احتجزتهم خلال المواجهات الحدودية. وتتضمن القائمة المؤرخة ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٠ أسماء ١٧ ذكرا إريتريا يُدّعى احتجازهم، وكذلك المناطق التي ينحدرون منها وأعمارهم وقت إعداد القائمة (انظر المرفق ٦-٢). وترد فيما يلي أسماء هؤلاء الأفراد:

(أ) بنيام منغيستاب؛

(ب) محمد محمود إبراهيم؛

(ج) شيشاي زيجاراياس ولد مريم؛

(د) كواجا هاليميكائيل غبريسلاد؛

(هـ) يونس بيريكتب مسينيا؛

(و) تيسفو هابتسغي نوغوسي؛

(ز) أحمد محمد فقيه؛

(ح) فيشال كبرم تيكلي؛

(ط) أسفها أرايا تيكلسنبت؛

(ي) تيسفو بيني غيبراب؛

(ك) ميرهاوي تيكليهايمانوت؛

(ل) نوغوسيه مانا أندو؛

(م) بيراكي تيكلاب غبريكيدان؛

(ن) كيسيتي سبهيتو نوغوسي؛

(س) تيكليوييني هادغو عبادي؛

(ع) أيوب هيليب هابتيمريم؛

(ف) تيسفو ولد ميكال فروزين.

١٠٩ - وزودت وزارة خارجية جيبوتي أيضا فريق الرصد بما تدّعي أنه قائمة تبين التسلسل التاريخي للأعمال التي ارتكبتها إريتريا بهدف زعزعة السلم والأمن. وتضمنت القائمة تفاصيل عملية اختطاف في منطقة الحدود الفاصلة بين جيبوتي وإريتريا. ووفقا لمسؤولين من جيبوتي، قام جنود إريتريون باختطاف جندي من جنود جيبوتي، هو أحمد عبد الله كامل، في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٤ وذلك أثناء اصطحابه على متن مركبة قطرية في المنطقة الحدودية. وقد أُطلق سراحه فيما بعد في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بوساطة قطرية[٥٥].

١١٠ - وأبلغت الحكومة القطرية فريق الرصد بأن لديها حاليا نحو ٢٠٠ من الجنود المتمركزين على امتداد منطقة الحدود بين إريتريا وجيبوتي. وما فتئ المسؤولون عن عملية الوساطة يعملون بدأب من أجل تسوية المسألة لكن دون الإبلاغ عن أي تقدم محرز حتى الآن. وعقد وزير خارجية قطر، خالد بن محمد العطية، أربعة اجتماعات مع كبار المسؤولين في كلا البلدين، بما في ذلك مع رئيس إريتريا في ٣ آذار/مارس و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وسافر الرئيس أيضا إلى الدوحة في أواخر آب/أغسطس ٢٠١٥، حيث اجتمع بأمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني[٥٦].

١١١ - وما زال فريق الرصد يرى أن رفض إريتريا التعاون أو تقديم أي معلومات بشأن مسألة أسرى الحرب الجيبوتيين يشكل عقبة تحول دون تنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩)، وأن من اللازم النظر في اتخاذ تدابير في إطار القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) تستهدف المسؤولين عن ذلك.

سابعا - عرقلة تحقيقات فريق الرصد أو أعماله

١١٢ - في الفقرة ١٥ (هـ) من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) والفقرة ٣ من القرار ٢١١١ (٢٠١٣)، حظر مجلس الأمن عرقلةَ تحقيقاتِ فريق الرصد أو أعماله، وجعل ذلك أحد معايير الإدراج في القائمة.

---

(٥٥) اجتماع مع سفير جيبوتي إلى قطر، مؤمن حسن بري، في الدوحة في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٥. وقدم وزير خارجية جيبوتي أيضا إلى فريق الرصد قائمة تبين التسلسل التاريخي للأحداث التي تدعي جيبوتي تورط إريتريا فيها. وتتضمن القائمة تفاصيل الاختطاف المدعى وقوعه في منطقة حرام في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٧.

(٥٦) انظر: "President Isaias arrives in Doha for a working visit", Tesfanews, 19 August 2015، متاح على الموقع التالي: www.tesfanews.net/president-isaias-arrives-in-doha/P؛ و "HH the Emir holds talks with President of Eritrea", Qatar News Agency, 19 August 2015، متاح على الموقع التالي: www.qna.org.qa/en-us/News/15081914430028/HH-the-Emir-Holds-Talks-with-President-of-Eritrea.

١١٣ - وشدد مجلس الأمن، في الفقرة ٣١ من قراره ٢١١١ (٢٠١٣)، على أنه يتوقع أن تيسّر حكومة إريتريا دخول فريق الرصد إلى إريتريا دون أي مزيد من التأخير. كما حثّ المجلس جميع الدول الأعضاء، في الفقرة ٣٢ من القرار نفسه، على أن تضمن التعاون مع فريق الرصد، وأن تتيح سبل الوصول دون عائق، خصوصا إلى الأشخاص والمستندات والمواقع التي يرى فريق الرصد أنها مهمّة لاضطلاعه بولايته.

١١٤ - وقد منعت الحكومة الفريقَ خلال فترة ولايته الحالية من زيارة أسمرة ومن متابعة تحقيقاته داخل إريتريا. ويرى فريقُ الرصد أن المسؤولين عن إعاقة أعماله على هذا النحو ينتهكون الفقرة ١٥ (هـ) من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) والفقرة ٣ من القرار ٢١١١ (٢٠١٣).

ثامنا - التوصيات

التعاون مع حكومة إريتريا

١١٥ - رحب مجلس الأمن في قراره ٢١٨٢ (٢٠١٤) بالاجتماعات التي عُقدت بين ممثلي الحكومة وفريق الرصد. وشدد المجلس أيضا على أمله في أن يتوثق هذا التعاون، بسبل منها قيام الفريق بزيارات إلى إريتريا خلال فترة ولايته الحالية. وفي ضوء عدم إحراز تقدم في مسار التعاون على النحو المنصوص عليه في القرار، وإحجام الحكومة عن تقديم أي معلومات موضوعية، يوصي الفريق بأن يقدم المجلس توجيهات محددة بشأن طرائق تدعيم عملية التعاون والنهوض بها.

انتهاكات الحظر العام والكامل المفروض على توريد الأسلحة

١١٦ - في ضوء حظر توريد الأسلحة من إريتريا وإليها على النحو المبين في الفقرتين ٥ و ٦ من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، يوصي فريق الرصد بأن تعمل الدول الأعضاء المشاركة في عمليات عسكرية تشمل أراضي إريتريا ومياهها الإقليمية ومجالها الجوي وقواتها ومؤسساتها الأمنية على التماس توجيه اللجنة فيما يتعلق بالامتثال للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

التمويل لأغراض دعم انتهاكات القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)

١١٧ - في الفقرة ١٣ (ك) من قراره ٢٠٦٠ (٢٠١٢)، كلف مجلس الأمن فريقَ الرصد بالمساعدة في تحديد المجالات التي يمكن فيها تعزيز قدرات دول المنطقة تيسيرا لتنفيذ حظري توريد الأسلحة إلى الصومال وإريتريا. وبالنظر إلى سياسة التعتيم التي تنتهجها إريتريا في نظام

إدارة ماليتها العامة، وفي ضوء الشواغل المتعلقة بالموارد التي يمكن أن تُستخدم لأغراض زعزعة الاستقرار في المنطقة، يوصي فريق الرصد بأن يحث مجلس الأمن الدول الأعضاء على النظر في تقديم المساعدة إلى الحكومة في مجال بناء القدرات من أجل زيادة وتعزيز الشفافية في المالية العامة للبلد.

Annex 1

Correspondence between the Monitoring Group and the Government of Eritrea

Annex 1.1 : Government of Eritrea Correspondence, dated 1 April 2015

ቀዋሚ ሚሽን ሃገረ ኤርትራ
ኣብ ውድብ ሕቡራት ሃገራት: ኒዩ ዮርክ

البعثة الدائمة لدولة إريتريا
لدى الامم المتحدة - نيويورك

Permanent Mission of The State of Eritrea
To the United Nations, New York

ERITREA'S RESPONSE PRESENTED DURING THE INFORMAL CONSULTATION FACILITATED BY THE CHAIR OF THE SANCTIONS COMMITTEE

New York, 31 March 2014

1. Eritrea thanks the Chair of the Security Council Committee, H.E. Ambassador Rafael Darío Ramírez Carreño, for his active and constructive engagement in facilitating today's informal consultation with the Somalia Eritrea Monitoring Group (SEMG).
2. The politically motivated justifications for the imposition of sanctions in 2009 against Eritrea, i.e., support for al-Shabab in Somalia and the Eritrea-Djibouti issue has long proven to be non-existent. In its recent report the SEMG has ascertained that it "**has found no evidence of Eritrean support to Al Shabaab**". Moreover, the Presidents of Eritrea and Djibouti had entrusted the Emir of Qatar to mediate in their Agreement of 6 June 2010. This Agreement was endorsed by the UN Security Council. Accordingly, the Government of Eritrea (GoE) calls for the unconditional and immediate lifting of the sanctions imposed on the people of Eritrea.
3. It must be underlined that the SEMG has twice visited Eritrea. The Group met with all relevant government officials it had requested to meet. Eritrean officials have also met six times with the SEMG outside Eritrea, the latest of which being the constructive dialogue facilitated by the previous Chair of the Committee, H.E. Ambassador Oh Joon, in Paris, Cairo and New York in 2013 and 2014.
4. In all these interactions, the GoE has presented comprehensively, in writing and orally, its perspectives and explanations concerning the unjust and illegal sanction resolutions as well as adequately responded to various baseless allegations levelled against it. With the hope of dispelling the assumptions and baseless allegation once and for all, Eritrea would like to

800 Second Avenue 18th Floor New York, NY 10017 • Tel : (212) 687-3390 • Fax : (212) 687-3138
e-mail : general@eritrea-unmission.org

present its views on issues of arms embargo, 2% Reconstruction and Recovery Tax, Natural Resources and Djibouti Eritrea issue.

Arms Embargo

5. The arms embargo imposed on Eritrea has no justification as Eritrea has never threatened regional and international peace and security. Eritrea's focus has been and remains hinged on tackling its myriad of economic and human developmental challenges. It harbours neither the desire, nor has the financial capacity, to funnel its limited resources towards unnecessary military expenditures.
6. However unjustified and lopsided the Security Council arms embargo is, Eritrea has not violated the arms embargo provisions.
7. The arms embargo:
   a. Violates Eritrea's right for self-defense in accordance to Article 51 of the United Nations Charter. When Ethiopia continues to occupy Eritrea's sovereign territories, including the town of Badme, the arms embargo punishes the victim and awards the culprit. Ethiopia is on an arms spending spree and in 2014 purchased weapons worth 200 million US dollars from Ukraine alone.
   b. Will potentially create military imbalances that would encourage Ethiopia to contemplate another reckless adventure of aggression against Eritrea. Ethiopia is diligently working for regime change in Eritrea and has publicly pronounced that it will undertake military action inside Eritrea.
8. The arms embargo against Eritrea must be seen in the context of the current regional security developments in the Horn of Africa and the Red Sea Region. Today Somalia, Libya, the Central African Republic, South Sudan, Mali, etc. are unfortunately in turmoil. Extremism and terrorism is spreading in the region and globally. Yemen, whom Eritrea shares long border on the Red Sea, including Bab el-Mandab, and which is only 30 minutes flight, is regrettably in crisis.
9. In a volatile region of the Horn of Africa and the Red Sea, Eritrea with 50% Christian and 50% Muslims and nine ethnic groups, remains a peaceful and harmonious country. With 1200 k.m. of coastline and more than 350 islands on the Red Sea, Eritrea is strategically located at a major international maritime route that connects Bab el-Mandab and the Suze Canal. Invariably, for the sake of regional and international peace and security, Eritrea must be supported, not restricted. Unlike some countries who are asking the UN

Security Council for military action and intervention, Eritrea's request is clear and simple—it is asking the Security Council to lift the arms embargo so that it can effectively and efficiently fight all types of extremism and terrorism as well as protect its sovereignty and territorial integrity. Prevention is much better than crisis management.

2% Recovery and Reconstruction Tax (RRT)

10. The UN Security Council Resolution does not prevent Eritrea from collecting RRT from its citizens. In fact, Eritrea's action is consistent with the African Union Summit Decision that calls for the involvement of the Diaspora community in the social, political, cultural and economic development of their countries of origin.
11. RRT is an alternative and creative way of financing development that was promulgated in 1994. Until it was misrepresented and targeted as one of the areas that will weaken the Eritrean economy, it was a program that was emulated by numerous developing countries. Eritrea's diplomats and officials were invited to different forum to share their creative method of engaging the Diaspora in the national development of the country of origin.
12. The RRT represents a symbolic burden sharing by the Eritreans in the Diaspora with the people inside the country. In this sense, its historical, moral, humanitarian and patriotic values are more significant and profound than its material dividend. In fact, the funds collected annually are modest that should not be overstated when compared with government budget and expenditure on basic social services.
13. Make no mistake; the RRT Proclamation specifically targets only Eritrean citizens in the Diaspora, not citizens of other countries of who are of Eritrean decent. SEMG's presentation of RRT as "extraterritorial tax" is an attempt to give a misguided impression that the RRT is imposed on foreign nationals.
14. The deliberate distorted allegations that the SEMG attempts to present as a fact that the GoE uses "extortion, threats of violence, fraud and other illicit means" to collect the RRT is utterly baseless. It is a calculated misinformation aimed at preventing the active and voluntary participation of Eritreans in the Diaspora in the social and political affairs as well as economic development of their country of origin.
15. The Eritrean government has never used "coercive methods or intimidation" to collect the 2% RRT. The RRT is implemented in a transparent way. While Eritrean tax evaders residing in the country are legally charged and

convicted for their failure to respect the taxation law, Eritreans residing abroad are not even charged or convicted. They will only face explicit administrative measures such as the "denial of a business license, land entitlement, and other services". These measures are not and cannot be considered "extortion, coercion, or intimidation."

16. Eritrean taxation rules and measures are in no way different from those taken by any country. For example, all citizens of the United States are taxed under the same personal tax system whether they live in the country or abroad, and no matter where and how they earned their income. If these American citizens refuse to pay or avoid doing so, the U.S. government does not only take administrative action but will take additional necessary legal actions. This cannot be called "coercion or intimidation". In fact, the US government is contemplating not issuing a passport to individuals evading taxes. It has also become a norm for some rich European individuals to revoke their citizenship in order to avoid higher tax regimes.
17. Concerning the role of diplomatic and consular mission, Eritrean missions abroad, including the Permanent Mission of Eritrea to the United Nations, as a representative of all institutions of sending state have the legal right under the Vienna Convention and an obligation towards their citizens to give the necessary information and advice on why, how and where RRT are paid. This cannot be considered "solicitation", "coercion" or "intimidation".

Natural Resources

18. The provisions of the UNSC resolution related to the mining sector are anchored on hypothetical and speculative assumptions of "potential use of revenue". Since the SEMG has itself ascertained that it "has found no evidence of Eritrean support to Al Shabaab", there is no justification for the SEMG to continue requesting Eritrea to provide information on this matter.
19. Even though there are 17 foreign companies that have been granted mineral exploration and development licenses, today Bisha mining plant, jointly owned by Nevsun, a Canadian Company, and Eritrean National Mining Corporation (ENAMCO), is the only plant that is in the production phase.
20. The financial proceedings of the Bisha plant are issued on a quarterly basis and are available in the public domain, including in the Nevsun website. These financial reports include the proceedings that accrue to Eritrea in the form of corporate tax, royalties and dividends for anyone to read.

21. Eritrea which is a developing country needs and uses every single penny from its revenue for the eradication of poverty. Our development partners can testify to this fact.

Djibouti

22. Eritrea is fully committed to the Qatari mediated comprehensive agreement signed between the Presidents of Eritrea and Djibouti on 6 June 2010. The issue of Prisoners of War is part and parcel of the seven point comprehensive Agreement. There should not be cherry-picking approach and parallel initiatives must not be allowed or created.
23. The Qatari army is deployed at the common border of Eritrea and Djibouti.
24. The relationship between Eritrea and Djibouti does not warrant the continuation of the sanctions under any pretext.

Conclusion

25. It has been ascertained beyond any reasonable doubt that Eritrea does not support Al-Shabab in Somalia and the relationship between Eritrea and Djibouti does not constitute a threat to regional peace and security. Combating extremism and terrorism in the Horn of Africa and the Red Sea region requires effective regional and international cooperation. Taking in to account Eritrea's strategic location and its commitment for regional peace and integration, the continuation of sanctions against Eritrea are not justified by any measurement. They must be immediately and unconditionally lifted.
26. Lifting the unjust sanctions will also help Eritrea to enhance its national economic development agenda, which is guided by principle of self-reliance. It will definitely create employment and other opportunities for the youth and women. Sanctioning a developing country like Eritrea also contradicts the letter and spirit of the Post-2015 Development Agenda, "No Country Should Be Left Behind".
27. Eritrea once again reiterates the need for the Somalia Eritrea Monitoring Group (SEMG) to respect the standards for investigation as stipulated in the Report of the Informal Working Group of the Security Council on General Issues of Sanctions (S/2006/997) which, inter alia, underscores the need for expert panels to rely on verified information and documents, and ensure that

their "assertions are corroborated by solid information and that their findings are substantiated by credible sources".

28. The SEMG must refrain from dwelling on the Eritrea-Ethiopia issue, which is outside its mandate.

29. It must also "respect for the sovereignty, territorial integrity, and political independence of Eritrea" that is enshrined in the UN Charter. It must strictly adhere to its mandate, which is to monitor Eritrea's support to al-Shabab in Somalia and the Djibouti/Eritrea issue in the context its implication for the maintenance of regional peace and security. It must also adhere to the principles of transparency, objectivity and political independence.

########

Annex 1.2: Somalia and Eritrea Monitoring Group Correspondence dated 2 April 2015

UNITED NATIONS NATIONS UNIES

Somalia and Eritrea Monitoring Group

REFERENCE: S/AC.29/2015/SEMG/OC.9

2 April 2015

Excellency,

I have the honour to address you in my capacity as Coordinator of the Somalia and Eritrea Monitoring Group (SEMG) mandated pursuant to paragraph 46 of Security Council resolution 2182 (2014), which is attached for ease of reference. Also attached are the letters from the Secretary-General appointing the members of the Group (S/2015/67 and S/2014/854).

In accordance with its mandate, the Monitoring Group is responsible for investigating, *inter alia*:

- violations of the arms embargos on Somalia and Eritrea;
- acts that threaten the peace, security or stability of Somalia;
- obstruction of humanitarian assistance to Somalia;
- Eritrean support for individuals and groups responsible for destabilization of, or violence in, the region;
- obstruction of the implementation of resolution 1862 (2009) concerning Djibouti;
- obstruction of the work or investigations of the Monitoring Group; and
- violations of the ban on the exportation and importation of charcoal from Somalia.

On behalf of the Monitoring Group, I would like to thank you for participating in the meeting held on 31 March 2015 via videoconference, under the auspices of the Chair of the Security Council Committee pursuant to resolutions 751 (1992) and 1907 (2009) (hereafter "the Committee"), between the Monitoring Group and the Government of Eritrea, represented by you as the Permanent Representative of Eritrea to the United Nations, and in the presence of the Security Council Subsidiary Organs Branch, Security Council Affairs Division of the United Nations Secretariat. The videoconference followed the earlier meeting between you and the Monitoring Group in New York on 10 February 2015.

/...

His Excellency
Mr. Girma Asmerom Tesfay
Permanent Representative of the State of Eritrea
to the United Nations
New York

cc: Chair of the Security Council Committee pursuant to resolutions 751 (1992) and 1907 (2009) concerning Somalia and Eritrea

The purpose of this videoconference was to enable the Monitoring Group to provide advance visibility to the Government of Eritrea on the Group's preliminary findings and an opportunity to respond to them. I would like to reiterate that the Group is committed to a fair process and transparency.

The Monitor Group would also like to thank you for the note verbale dated 1 April 2015 from your Permanent Mission to the United Nations. The Monitoring Group has reviewed its content and is of the view that it does not fully address all the substantive issues and specific questions posed to the Government of Eritrea during the videoconference. As discussed then, the Monitoring Group is currently investigating the following issues pursuant to paragraphs 3, 4, 5, 15 and 16 of resolution 1907 (2009), paragraphs 3 and 10 to 14 of resolution 2023 (2011), and paragraph 5 (ii) of resolution 1862 (2009):

Arms Embargo

The Monitoring Group discussed reports that the *MV Shaker I* cargo ship docked at Berbera port in Somaliland in January 2015. Upon an inspection by local authorities, military hardware was discovered on board the ship. The hardware was *en route* from Sudan to Abu Dhabi for the annual International Defence Exhibition and Conference (IDEX) that took place from 22 to 26 February 2015. The Monitoring Group has received information that the *MV Shaker I* also docked at the Eritrean port of Massawa where it unloaded at least six containers. The Group would like to reiterate its request made during our videoconference to receive further information on the contents of the containers.

Armed Groups - TPDM

The Monitoring Group raised the issue of a possible violation of paragraph 15 (b) of Security Council resolution 1907 (2009) in connection with preliminary information received by the Group indicating that the Government of Eritrea might be supporting, arming and training the Tigray People's Democratic Movement (TPDM), an armed Ethiopian opposition group. The Monitoring Group requested the following information from the Government of Eritrea:

- The sources of arms that might be provided to the TPDM by the Government of Eritrea;
- More information on claims that the TPDM has evolved into a paramilitary force; and
- Information regarding the location of military camps where the TPDM is being trained.

Djibouti

The Monitoring Group requested the Government of Eritrea to make available information pertaining to Djiboutian combatants missing in action since the border clashes of 10 to 12 June 2008.

/...

Diaspora Tax

The Monitoring Group raised the issue of the "Diaspora tax" and requested the following:

- Further information on the methods utilized to collect the tax;
- A copy of the Rehabilitation and Recovery Tax Proclamation (RRT) that was enacted by the Eritrean National Assembly in 1994, including official documentation that outlines the procedures and/or regulations regarding the law's enforcement measures; and
- Documentation showing that the revenue currently collected annually through this tax is not being diverted to activities that violate relevant Security Council resolutions.

Natural Resources

The Monitoring Group raised the issue of natural resources in order to better understand the use of revenues from natural resources and requested Eritrea to share any documentation which shows that the proceeds of mining activities are not being used to violate relevant Security Council resolutions. During the last mandate, the Government of Eritrea committed itself to providing the Monitoring Group with budgetary documents that clearly demonstrate how revenues derived from the mining sector are being used. The Monitoring Group would like to reiterate this outstanding request (as outlined in OC S/AC.29/2014/SEMG/OC.64)

Visit to Asmara

In the overall context of the issues raised during the videoconference on 31 March 2015, the Monitoring Group discussed the possibility of a courtesy visit to Asmara. Accordingly, we look forward to continue this discussion with you and your Government.

We would be most grateful for your reply as soon as possible and no later than 17 April 2015, through the Acting Secretary of the Security Council Committee pursuant to resolutions 751 (1992) and 1907 (2009) concerning Somalia and Eritrea, Ms. Snjezana Gillingham (Room DC2-2052, United Nations, New York, NY 10017: fax: +1-212-963-1300; email: gillingham@un.org).

Excellency, please allow me to offer you the assurances of my highest consideration.

Christophe Trajber
Coordinator
Somalia and Eritrea Monitoring Group
Security Council resolution 2182 (2014)

Annex 1.3: Government of Eritrea Correspondence, dated 17 April 2015

SECURITY COUNCIL COMMITTEE PURSUANT TO RESOLUTIONS 751 (1992) AND 1907 (2009) CONCERNING SOMALIA AND ERITREA

S/AC.29/2015/COMM.24
17 April 2015
ORIGINAL: English

Letter dated 17 April 2015 from the Permanent Representative of the State of Eritrea to the United Nations addressed to the Chair of the Committee

Excellency,

On 2 April 2015 I received a letter from the Coordinator of the Somalia and Eritrea Monitoring Group forwarded by Ms. Snježana Gillingham, Acting Secretary of Security Council Committee requesting Eritrea's response by 17 April to questions raised by the SEMG.

Even though I have clearly answered the questioned paused by the SEMG during the two hours videoconference that took place on 31 March 2015, under your able leadership, as well as through a written submission that I sent on 1 April 2015, once again I wish to attach Eritrea's response for the record and ease of reference. If there is any relevant additional information, I want to assure that I remain open to share it with you and the SEMG.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration and I would be most grateful if the letter and its annex could be circulated to all the members of the United Nations Security Council Committee, established pursuant to resolutions 751 (1992) and 1907 (2009).

Girma Asmerom Tesfay
Ambassador/Permanent Representative

Annex 1.4: Somalia and Eritrea Monitoring Group Correspondence dated 25 August 2015

UNITED NATIONS NATIONS UNIES

Somalia and Eritrea Monitoring Group

REFERENCE: S/AC.29/2015/SEMG/OC.86

25 August 2015

Excellency,

I have the honour to address you in my capacity as Coordinator of the Somalia and Eritrea Monitoring Group (SEMG) mandated pursuant to paragraph 46 of Security Council resolution 2182 (2014).

In accordance with its mandate, the Monitoring Group is responsible for investigating, *inter alia*:

- violations of the arms embargos on Somalia and Eritrea;
- acts that threaten the peace, security or stability of Somalia;
- obstruction of humanitarian assistance to Somalia;
- Eritrean support for individuals and groups responsible for destabilization of, or violence in, the region;
- obstruction of the implementation of resolution 1862 (2009) concerning Djibouti;
- obstruction of the work or investigations of the Monitoring Group; and
- violations of the ban on the exportation and importation of charcoal from Somalia.

I am writing following the videoconference held on 21 August 2015 and organized under the auspices of the Chair of the Security Council Committee pursuant to resolutions 751 (1992) and 1907 (2009) concerning Somalia and Eritrea (hereafter "the Committee"), between the Monitoring Group and the Government of Eritrea, represented by you as Permanent Representative of Eritrea to the United Nations, and in the presence of the Deputy Political Coordinator of Venezuela, Alfredo Toro Carnevali, representing the Chair of the Committee, as well as the Secretary of the Committee. This videoconference was the third interaction between the Monitoring Group and the Government of Eritrea during the Group's current mandate; it followed two earlier meetings that were held, outside of Eritrea, in New York, United States, on 10 February 2015 and a videoconference on 31 March 2015.

During the videoconference on 21 August 2015, the Monitoring Group explained that it had completed its investigative phase and was currently drafting its final report on Eritrea. Prior to reaching its final conclusions and completing its report, the Group will endeavour to reflect the views of the Government of Eritrea based on their substantial value and as it relates to the Group's mandate.

/...

His Excellency
Mr. Girma Asmerom Tesfay
Permanent Representative of the State of Eritrea
to the United Nations
New York

The Monitoring Group described its investigations and requested additional information along the points below:

Armed Groups

1. Al-Shabaab

The Monitoring Group informed the Government of Eritrea that it had found no evidence of Eritrean support to Al-Shabaab during the course of the mandate.

2. National Security Office

The Monitoring Group understands that Colonel Simon Ghebredengel and Colonel Abraha Kassa oversee the country's National Security Office (NSO), which has many functions, including overseeing and managing foreign armed groups. Specifically, the Monitoring Group requested that the Government of Eritrea provide the following:

- More information on the roles of Colonel Simon Ghebredengel, Colonel Kassa and the National Security Office (NSO) in supporting arming and training foreign regional armed groups.

3. Unity Among Ethiopian Armed Groups

The Monitoring Group raised the issue of Eritrea's attempt to unite disparate armed Ethiopian opposition groups ahead of the Ethiopian general election that took place on 24 May 2015. The Group's current findings show that a conference bringing together a number of Ethiopian opposition groups under the auspices of the Eritrean Government was held in western Eritrea. During the meeting, the groups – which reportedly included the Tigray People's Democratic Movement, Patriotic Front, Ginbot Sebat, and the Patriotic Front - agreed to unify politically and militarily. Specifically, the Monitoring Group requested that the Government of Eritrea provide the following:

- Clarification of the role of Eritrea in the creation and maintenance of this newly unified group.

4. Ginbot Sebat

During the course of this mandate, the Group has been able to confirm that Ginbot Sebat military leader Mr. Berhanu Nega left the United States where he resides, for Eritrea. Mr. Nega has expressed his commitment to engaging in military activities against the Ethiopian Government. According to confidential information received by the Monitoring Group from a range of sources including two non-African Member States with direct knowledge of the case, Mr Negu travelled to Asmara via Egypt where Senior Presidential Advisor Yemane Gebreab personally welcomed him on 18 July 2015. Specifically, the Monitoring Group requested that the Government of Eritrea provide the following:

- Clarification on the nature of the Government of Eritrea's engagement with Mr. Negu.

5. TPDM

The Monitoring Group raised the issue of Eritrea's continued support for the Tigray People's Democratic Movement (TPDM), in violation of paragraph 15 (b) of resolution 1907 (2009). The Group's current findings show that the TPDM continues to be the most significant armed Ethiopian opposition group being trained, financed, and hosted inside Eritrea. In addition, findings by the Group indicate that in both May and June 2015, TPDM members, inside Eritrea, conducted roundups against Eritrean citizens who have failed to report to their national military service. The Monitoring Group has received multiple corroborating testimonials that a significant contingent of TPDM fighters is stationed in Eritrea's western region near the Sudanese border, and in and around Massawa, and that Molga Asgedom is identified as the chairman of the TPDM. Specifically, the Monitoring Group requested that the Government of Eritrea provide the following:

- Explanation of the nature of the relationship between Eritrea and TPDM;
- Details on the sources of arms that are in possession of the TPDM;
- Information regarding the location of military camps where the TPDM is being trained and the precise role of Molga Asgedom.

6. Front pour la restauration de l'unité et de la démocratie (FRUD)

The Monitoring Group has received a written communiqué from the Government of Djibouti in which it stated that Eritrea continues to arm rebels from the FRUD that it dispatches to northern Djibouti. The Government of Djibouti provided the Monitoring Group with a comprehensive list of cross border activities that took place between June 2014 and April 2015 that involved Eritrean backed Djiboutian rebels. Specifically, the Monitoring Group requested that the Government of Eritrea provide the following:

- Details regarding the relationship of FRUD and Eritrea, including the confirmation of the presence of FRUD military elements inside Eritrea, as well as the arming, training, and supporting of these elements by Eritrea.

Arms Embargo

7. MV Shaker-1

The Group has confirmed that the cargo vessel called *MV Shaker-1* docked at the Eritrean port of Massawa on 15 January 2015, and the Group noted that the Red Sea Corporation was one of three parties with consignments on the vessel. In previous reports, the Monitoring Group has identified the Red Sea Corporation as the primary procurement vehicle for the Government of Eritrea to import a range of commodities, from basic staples to heavy machinery and illegal weaponry. In previous reports, the Monitoring Group consistently identified the Red Sea Corporation as the primary procurement vehicle for the government of Eritrea to import a range of commodities, from basic staples to heavy machinery and illegal weaponry. In its 2013 report, the Group established that the route linking East Sudan to Western Eritrea was a key route for weapons smuggling, and it showed that the manager of the Red Sea Corporation in the Eritrean town of Teseney at the time was overseeing and

facilitating arms trafficking. The Group also noted that Red Sea Corporation weapon regularly mislabelled weapon shipments in order to hide their true contents. The Group had also noted that the Red Sea Corporation's weapons shipments were regularly mislabelled in order to conceal the actual contents (S/2014/727, pg. 13-18). And while the Group has confirmed that the first stop that the *MV Shaker-1* made after departing Port Sudan was the port of Massawa, the Massawa stop is the only scheduled stop that was not recorded in an international vessel tracking database the Group has access to. Specifically, the Monitoring Group requested that the Government of Eritrea provide the following:

- Information on the contents of the Red Sea consignment. The Group would like to note that it had previously requested further information about the *MV Shaker-1* during the video teleconference on 31 March 2015.

8. Yemen

The Monitoring Group raised the issue of the on-going conflict in Yemen and the possibility that Eritrea's involvement in the Yemeni conflict could constitute a violation of paragraphs 5 and 6 of resolution 1907 (2009). The Group's findings show that that Saudi Arabia and the United Arab Emirates (UAE) have forged a strategic military relationship with Eritrea that involves using Eritrean land, airspace, and territorial waters in order to advance the Saudi-led Arab coalition's military campaign in Yemen. Moreover, the Group understands that the UAE has leased the Port of Assab to the UAE for a period of thirty years. The Monitoring Group understands that Saudi Arabia has already established a military presence on Eritrean soil and as part of the agreement, Eritrea was asked to allow the Hanish islands and the port of Assab to be used by the Coalition in their military campaign against the Houthis. The Group also understands that Eritrea was asked to commit itself to banning the Houthis from operating in any part of its territory. Moreover, the Monitoring Group has received information that military personnel from the Eritrean Defence Forces may be actively participating in combat operations in Yemen under the umbrella of the Arab coalition. Specifically, the Monitoring Group requested that the Government of Eritrea provide the following:

- Comment on allegations of Eritrean military involvement in the ongoing conflict;
- Explanation of the nature of the potential compensation received by Eritrea in exchange for allowing its land, territorial waters, airspace, and possibly its military troops, to be used as part of the Arab coalition-led war effort;
- Clarification of the nature of Eritrea's relationship with the Houthi rebel movement.

Financial issues

9. Recovery and Rehabilitation Tax (RRT)

The Monitoring Group raised the issue of the Recovery and Rehabilitation Tax (RRT) collected by Eritrean Embassies and Consulates abroad. The Group's findings indicate that unless the RTT is paid to the Government, Eritrean nationals living abroad cannot receive clearance to carry out a number of functions such as obtaining a power of attorney. During the videoconference, you kindly agreed to provide the

Monitoring Group with a copy of the Recovery & Rehabilitation Tax Proclamation. In addition, the Monitoring Group requested from the Government of Eritrea to provide the following additional information:

- Official documentation that outlines procedures and regulations regarding the enforcement of the RRT Proclamation.

10. Natural Resources

The Monitoring Group raised the issue of natural resources in order to better understand the flow of funds. It is within this context that the Group closely monitored a court case that was filed on November 2014 against Nevsun, a Canadian company that operates the Bisha Mine in Eritrea. More specifically, the Group sought to understand and assess whether any financial flows from Nevsun via Eritrean state-owned companies, Segen, Senet, Mereb or any other such company operating in Bisha Mine, are being channelled to the country's security and armed forces in a manner that could violate the sanctions regime on Eritrea. The Monitoring Group's findings show that state-owned contractors and sub-contractors such as Senet, Segen and military-owned Mereb were hired by Nevsun to provide labour and are engaged in an informal pay structure. The Group understands that the pay structure operates in the following way: the contractors and sub-contractors charge a certain amount to Nevsun while paying far less for each military conscript or labourer employed at the mine. In addition, the Monitoring Group requested from the Government of Eritrea to provide the following additional information:

- Budgetary documents that will paint a picture of the revenues and expenditures of the Government of Eritrea. In this connection, the Monitoring Group would like to note that Senior Presidential Adviser Yemane Gebreab had agreed to provide the Group with these documents during the course of the last mandate;
- Detailed information on the nature of the commercial relationship between the State of Eritrea, Nevsun and the following parties: Segen, Mereb, the Eritrean Defence Forces (EDF), and the People's Front for Democracy and Justice (PFDJ);
- A copy of the agreement (s) between the State of Eritrea, Nevsun, and the aforementioned state-owned companies;
- A copy of any agreement and/or contract, or production sharing agreement between Nevsun, and state-owned companies or companies affiliated with the EDF and the PFDJ, including other partners and/or subcontractors that participated or participate in the construction and operation of Bisha Mine;
- Detailed breakdown of all expense (salary, accommodation, alimentation or any other) accrued from hiring labor force including conscripts, explanation of how these costs are being paid out and by which party (Nevsun, Segen, Mereb, the EDF and the PFDJ);
- Detailed transactional records of financial flows between Nevsun, Segen, Mereb, and the EDF.

<u>Djibouti related issues</u>

11. Prisoners of War and Qatari Mediation

The Monitoring Group reiterated its request to the Government of Eritrea to provide information on the fate of the Djiboutian military personnel reported missing in action. The Group also explained that it had requested from the Government of Djibouti to provide further information about the Djiboutian and Eritrean soldiers still missing in action. In addition, the Group's findings show that Eritrean soldiers kidnapped a Djiboutian soldier named Ahmad Abdullah Kamil, in the town of Rahita in "No Man's Land" on 25 July 2014. Specifically, the Monitoring Group requested from the Government of Eritrea to provide the following:

- Detailed information on the alleged kidnapping of a Djiboutian soldier took place in "No Man's Land" on July 25 2014;
- Confirmation whether or not Eritrea is holding Djiboutian prisoners of war;
- A clarification of the status of the mediation process sponsored by Qatar.

Visit to Eritrea

The Monitoring Group is committed to the process of dialogue and exchange of information with the Government of Eritrea and reiterated its readiness during the meeting on 21 August 2015 to travel to Asmara. Accordingly, we look forward to continuing this discussion.

We would be most grateful for your reply to the Monitoring Group as soon as possible and no later than 4 September 2015 through the Secretary of the Security Council Committee pursuant to resolutions 751 (1992) and 1907 (2009) concerning Somalia and Eritrea, Ms. Snježana Gillingham (Room DC2-2016, United Nations, New York, NY 10017; fax +t-212-963-1300; e-mail: gillingham@un.org [and] sc-committee-751-1907@un.org).

Excellency, please allow me to offer you the assurances of my highest consideration.

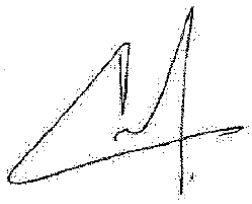

Christophe Trajber
Coordinator
Somalia and Eritrea Monitoring Group
Security Council resolution 2182 (2014)

Annex 1.5: Government of Eritrea Correspondence, dated 4 September 2015

ቀዋሚ ሚሽን ሃገረ ኤርትራ
ኣብ ውድብ ሕቡራት ሃገራት: ኒዩ ዮርክ

البعثة الدائمة لدولة إريتريا
لدى الامم المتحدة - نيويورك

Permanent Mission of The State of Eritrea
To the United Nations, New York

ERITREA'S RESPONSE TO QUERIES PRESENTED BY THE SOMALIA ERITREA MONITORING GROUP (SEMG)

4 September 2015

1. INTRODUCTION

1. Eritrea commends the Chair of the Security Council Committee, H.E. Ambassador Rafael Darío Ramírez Carreño, for his effort to enhance a constructive dialogue and transparency in the work of the Committee as well as for facilitating the interaction with the Somalia Eritrea Monitoring Group. Eritrea also appreciates the role of the United Nations Secretariat.

2. Eritrea has on several occasions clearly and comprehensively responded, in writing and orally, to all questions and allegations of the SEMG. Unfortunately, Eritrea finds it inexplicable for SEMG to continuously ask the same questions that have been unambiguously addressed.

3. It must be underlined that in the spirit of engagement and cooperation, in the past the SEMG had visited Eritrea two times; met twice with the Political Adviser to the President, Mr. Yemane Gebreab, in Paris and Cairo; and in 2015 held three video conferences with the Permanent Representative of Eritrea, Ambassador Grima Asmerom. Several formal and informal meetings have also taken place between the SEMG and the Eritrean Mission in New York.

4. With the hope that the SEMG will not ask the same question in the future, the Eritrean Government will once again respond to the questions raised by the SEMG in its letter of 25 August 2015 (Reference: S/AC.29/2015/SEMG/OC.86). However, while answering to the question raised, we ask the SEMG to:

a) concentrate on its mandate of monitoring whether Eritrea is supporting Al-Shabaab in Somalia;

b) refrain from dealing with matters that do not fall within the purview of its mandate, such as the situation in Yemen and in particular the **Ethiopia - Eritrea conflict**, which are agenda items for the UNSC to handle. The UNSC has full responsibility to urge Ethiopia to withdraw from sovereign Eritrean

800 Second Avenue 18th Floor New York, NY 10017 • Tel : (212) 687-3390 • Fax : (212) 687-3138
e-mail : general@eritrea-unmission.org

territory, including the town of Badme;

c) employ high standards of investigation methodology as stipulated in the Report of the Informal Working Group of the Security Council on General Issues of Sanctions (S/2006/997) which, inter alia, underscores the need for expert panels to rely on verified information and documents, and ensure that their "assertions are corroborated by solid information and that their findings are substantiated by credible sources";

d) respect for Eritrea's sovereignty, territorial integrity, unity and political independence

e) fully include and reflect in the main part of the SEMG reports Eritrea's oral and written responses; and

f) in a spirit of transparency, share in advance its draft and final reports with the Eritrean government, as a concerned party.

II. SOMALIA

5. It is common knowledge to members of the United Nations Security Council, the Sanctions Committee and SEMG that the main reason for the sanctions against Eritrea were its alleged support to Al-Shabaab in Somalia and the relationship with Djibouti. In its report of 2014 (S/2014/727) and midterm report of March 2015, the SEMG stated that "it **found no evidence of Eritrean support to Al-Shabaab**". On its letter of 25 August 2015, it has also ascertained that **"it had found no evidence of Eritrean support to Al-Shabaab during the course of the mandate."** Eritrea welcomes SEMG's conclusion. As a result of this assertion and conclusion by the SEMG, Eritrea expects the Sanction Committee to recommend to the UNSC to immediately and unconditionally lift the sanctions against Eritrea.

III. DJIBOUTI

6. The case for lifting the sanctions which continue to be maintained six years on and without any justification is bolstered by actions that the Eritrean government took way back in June 2010 when it, along with Djibouti, accepted the mediation of the State of Qatar. At that time Eritrea also redeployed its troops from the disputed territory, a fact that was confirmed by the State of Qatar in its letter to the UNSC on 6 June 2010. The mediation and redeployment were the key demands of the UNSC, both of which were fulfilled by the Eritrean Government, and which along with the affirmation of the absence of Eritrean wrongdoing should have led to the lifting of sanctions. But better late than never. It should be lifted immediately and unconditionally.

7. The SEMG raises the issue of developments in the Qatari mediation. This is an issue that should be addressed to the Government of Qatar not to Eritrea. Similarly, the issue of prisoners of war is the responsibility that both parties gave to the Government of Qatar. In the already mentioned letter of 6 June 2010, the Prime Minister of Qatar apprised the Security Council that "the issues of the POWs and the missing persons will also be settled under the supervision of the State of Qatar," as stipulated in Article (3) of the Agreement Between the Presidents of Eritrea and Djibouti.

8. In keeping with its practice of raising issues outside its mandate and mostly irrelevant information collected from dubious sources that have axes to grind against Eritrea, the SEMG asks about the alleged "kidnapping" of a Djiboutian soldier in the town of Rahaita in "No Man's Land." Aside from its pettiness and total irrelevance to the Eritrea-Djibouti issue, the SEMG is wrong on several counts. There was no "kidnapping" of a Djiboutian soldier by Eritrea. Rahaita is in Eritrea. Calling indisputably sovereign Eritrean territory "No Man's Land" is unacceptable.

9. Over the past six years, Djibouti has made it absolutely clear that it feels it is the beneficiary of the status quo in the Horn of Africa and consequently does not want a resolution of any differences with Eritrea, favouring instead to stoke tension between the two countries, including through futile efforts to subvert Eritrea.

10. But this is beside the point. The pertinent fact is that on Somalia and Djibouti, which were the main and adjunct reasons for the sanctions respectively, there is no justification to maintain the sanctions on Eritrea. They should be lifted immediately and unconditionally. There is no Eritrean involvement in Somalia and the Djibouti Eritrea issue is being handled by the Government of Qatar.

IV. ARMS EMBARGO

11. Eritrea has consistently stated as a nation whose territory is occupied by Ethiopia and is subjected to the threat of force its rights to self-defense should be respected as enshrined in article 51 of the UN Charter. Yet, Eritrea the victim is punished while Ethiopia the culprit is rewarded. Nonetheless, Eritrea has not violated any of the provisions of the arms embargo. The mention of MV Shaker-1 or any other ship docking at the Eritrean port of Massawa does not justify or constitute violation of the arms embargo. Especially when by its own admission the SEMG has stated that **"the docking of the ship in Massawa port is not recorded in an international vessel tracking data base, the Group has access to**"; and when it has also admitted that it has no information on the contents of the third container.

V. CONFLICT BETWEEN ERITREA AND ETHIOPIA

12. Despite repeated entreaties from the Government of Eritrea, the SEMG, again overstepping its mandate, has sought to involve itself into the **conflict between Ethiopia and Eritrea** and,

moreover, doing so in a manner that totally ignores and disregards context, perspective and ramifications.

13. Once again Eritrea underlines that the conflict between Ethiopia and Eritrea is an issue between occupier and occupied. It is the full responsibility of the Security Council. **It is not within the purview of the SEMG mandate.**

14. Ethiopia continues to occupy militarily and illegally large slices of sovereign Eritrean territory, again in violation of international law and its treaty obligation. Thousands of Eritrean families have been displaced from these occupied areas, having lost their farms, businesses and possessions.

15. For the past 13 years Eritrea has been calling on the international community, including the UN Security Council, to shoulder its responsibility and call on Ethiopia to respect its treaty obligation, the **Final and Binding of 2002 Delimitation and 2007 Demarcation Decisions** of the **Eritrean Ethiopia Border Commission (EEBC).**

16. The United Nations, which along with the United States, the European Union and the African Union witnessed and guaranteed the Algiers Agreement that led to the final and binding boundary decision between Ethiopia and Eritrea, continues to shirk their responsibility, thereby encouraging Ethiopia in its violation of international law and Eritrean sovereignty and territorial integrity.

17. Moreover, it is known to everybody and can be verified easily that Ethiopia continues to establish, arm, train, finance, deploy and command armed mercenary groups to destabilize Eritrea.

18. Furthermore, Ethiopia officials continue to threaten Eritrea. Most recently, the Ethiopian Prime Minister speaking to his Parliament on 7 July 2015 said, "**Ethiopia will be forced to take an appropriate action against Eritrea".** The use or threat of force against any country big or small is a violation of the United Nations Charter and international law that should be condemned. The Security Council must not tolerate Ethiopia's war threat and the occupation of sovereign Eritrean territory.

18. Eritrea has repeatedly, but to no avail, reminded the SEMG that it cannot ignore the reality and salient facts elaborated above and direct spurious charges, often based on tips from Ethiopian intelligence and military sources, against Eritrea. Dealing with the Eritrea Ethiopia conflict, context and perspective must be properly applied.

19. For the sake of peace between Eritrea and Ethiopia and the security of the region, Ethiopia must be urged to immediately and unconditionally withdraw from Eritrean sovereign territory, including the town of Badme.

VI. Yemen

20. The SEMG again steps out of its mandate to take up the issue of Yemen and includes in its report an amalgam of outright falsehoods, errors, inaccuracies and insinuations. We only mention it here because it is an additional example of the SEMG exceeding its mandate.

VII. FINACIAL ISSUES

21. Concerning the financial issue, unlike what some quarters try to insinuate, the resolutions do not restrict the Eritrean government from collecting the 2% Recovery and Rehabilitation Tax (RRT) from its citizens residing outside the county and does not also restrict the revenues it collects from the mining sector to be utilized for the development of the country.

22. It must be underlined that the provisions related to revenues from 2% Rehabilitation and Reconstruction Tax and the Mining Resources in Security Council Resolution 2023 (2011) are meant to look into the "potential use of revenue" for the destabilization of the region. To this date the SEMG has not found any evidence of any Eritrean transgression in this regard.

23. Once again since the SEMG has unequivocally confirmed that "it had found no evidence of Eritrean support to Al Shabaab". There is no justification for the group to pursue this issue which is based on hypothetical assumptions. However, for the record, Eritrea wishes to provide the following facts concerning the utilization of revenues from the **2% RRT** and the **mining sector**:-

a) Recovery and Rehabilitation Tax (RRT)

- all over the world, taxation is a legal obligation that must be respected and tax evasion is a criminal act that is not tolerated;
- Eritreans residing inside the country are obliged by law to pay taxes. Eritreans residing outside as well are obliged by law to pay taxes on the basis of Proclamations No 17/1991 and 67/1995. **(see annex 1 & 2)**.
- in Eritrea, like in all countries, not paying the RRT has administrative consequences. But, they are not criminal measures that send someone to prison. The actions taken are denial of a business license, land entitlement, and other services against those Eritreans who fail to meet their legally required tax obligations. These enforcement measures are not and cannot be implemented "extraterritorially" and cannot be considered "extortion, coercion, intimidation etc. Nobody is detained for not paying the RRT and no Eritrean citizen with Eritrean ID or passport is denied from visiting Eritrea.
- the purpose of RRT is symbolic burden sharing by the Eritrean citizens in Diaspora on the nation building activity of their country and an alternative source of financing for development. It is also consistent with the African Union Summit Decision that calls for

the involvement of the African Diaspora in the social, political, cultural and economic development of their countries of origin

- the 2% RRT is collected in a transparent manner, through Eritrean consular and diplomatic offices inside and outside Eritrea. It is not collected "discreetly" or "under coercion or intimidation" as some quarters continue to insinuate.
- in accordance with the Vienna Convention on Diplomatic an Consular of 1961 and 1963, Eritrean Diplomatic and Consular Missions, officers, regularly inform Eritreans residing abroad on their rights and obligations as well as the procedure on how and where the payments could be done. This is done openly and publicly through town hall meetings, seminars, workshops and online media outlets. The forms are posted in the mission's website for anybody to read and print. Moreover, those who fulfilled their obligations are given an official receipt as proof of payment on the spot.
- all the revenues from the 2% RRT is transferred to the Department of Treasury of the Ministry of Finance;
- the Ministry of Labor and Social Welfare, in cooperation which has branch offices all over the country, with all relevant government institutions and grass roots civil society organizations, is responsible for identifying those who meet the requirements for assistance. This file is regularly updated;
- the Ministry of Labour and Social Welfare allocates a monthly payment of 600.00 Nakfa for families of martyrs that is payable for a lifetime to the parents while limited until the age of 18 years for minor dependents and siblings of the martyrs. All war disabled fighters that could not be fully rehabilitated with employable skills are also beneficiaries of the monthly assistance. The disbursements are public information and are regularly reported and broadcasted in the national media outlets and posted at different websites. **(annexes 2, 3 & 4);**
- the historical, moral, humanitarian and patriotic contents and values of 2% RRT is more significant and profound than its material dividend. The annual proceeds are modest and should not be overstated when compared with government budgets and expenditures allocated to the families of the martyrs and war disabled veterans. For instance in 2014, the annual revenue from 2% RRT was $11,172,758.33 UN dollars while what the government spent to support families of martyrs and war disabled veterans is over $ 27,000,000.00 US dollars. Therefore, the potential or probability of diverting RRT revenue to other activities is zero.

b) Revenue from the Mining Sector

24. The same goes for the revenue from the mining sector wherein the SEMG continues to disregard its mandate by delving into the practices of investors companies. Even though there are 17 foreign companies that have been granted mineral exploration and development licenses, it is

only one plant that is at production phase. In fact, Eritrea started exporting its mineral resources at more or less the same period as when Resolution 2023 (2011) was adopted.

25. The financial proceedings of the Bisha mining plant are issued on a quarterly basis and are available in the public domain, including in the Nevsun website. These financial reports include the proceedings that accrue to Eritrea in the form of corporate tax, royalties and dividends for anyone to read.

26. The revenue Eritrea gets from Bisha is around 200 million US dollars annually. And this is prior to its debt servicing requirements for loans incurred for purchase of 30% equity from the company as well as substantial *pro rata* payments for the initial capital expenditures for the establishment of the plant prior to production.

27. The income the Eritrean Government gets from a single Bisha mining operation is insignificant when compared to compared to the public and social expenditures such as education, health and food security. For example, in 2014, the Government of Eritrea's budget for education, health and food security alone was **$328,894,753.00** US Dollars which is more than the 200 million dollars the country earned from the mining sector. Therefore, the potential and possibility of diverting resource to cover other activities is nonexistent.

VIII. CONCLUSION

28. Once again, as unequivocally confirmed by the SEMG, "**there is no evidence that Eritrea is financially and militarily supporting Al-Shabaab in Somalia**". There is also UN Security Council endorsed mediation activity by the Emir of Qatar to solve the issue between Eritrea and Djibouti, a process to which Eritrea remains committed. In this regard, the continuation of sanctions against Eritrea is not only unjustified but unwarranted. It must be unconditionally and immediately lifted.

29. Moreover, in line with the post-2015 Development Agenda and Sustainable Development Goals (SDG) that advocates that "**no country or people should be left behind",** sanctions definitely have negative implication on the social and economic development of the Eritrean people, in particular on the issue of poverty eradication agenda. It must be lifted immediately and unconditionally.

30. Eritrea with 1,200 kilometers of coastline and more than 350 islands with 50% Christian and 50% Moslem population is an oasis of peace in the volatile Horn of Africa and the Red Sea Region. In light of the crisis in Yemen and the spread of global terrorism and extremism, Eritrea's capability to protect its security and territorial integrity should not be undermined or weakened. The unjust sanctions must be lifted unconditionally and immediately.

Annex 1

ANNEX 1

ኣዋጅ 17/1991/

ንኣካለ ስንኩላን ተጋደልትን፣ ጽጉማት ሰድራ ኣካለ ስንኩላንን ስውኣትን ተጋደልትን፡ ብባህርያዊ ሓደጋታት ዝተጎድኡ ክፋል ሕብረተ-ሰብ ኤርትራን ንምዕንጋል ናይ መሕወይ ግብሪ ንምእካብ ዝወጸ ኣዋጅ

ናይ ህዝቢ ኤርትራ ድሌትን መሰልን ከሕብሩን ናይ ናጽነትን ሰላምን ሃንቀውታኡ ከረጋግጹን ብህይወቶም ከይተረፈ መሪር መስዋእትነት ናይ ዝኸፈሉ ክቡራትን ሓርበኛታትን ፍቱዋት ደቁ ዘይሕለል ጻዕሪ ዓወት ኣብ ዝተጎናጸፈሉ ኣብ'ዚ ግዜ'ዚ ፍረጻግኡም ብዓይነት ኮነ ብመንፈስ ምፍዳይ ዘይክኣል እንተኾነ'ኳ ንዕኦምን ንጽጉማት ሰድራ-ቤቶምን ምዕንጋል ህዝቢ ኤርትራ ቅድሚ ኩሉ ዝሰርዖ ዝዓበየ ጉዳዩ ሰለ ዝኾነን ከምኡ'ውን ብባህሪያዊ ሓደጋ ናይ ዝተጎድኡ ክፋል ሕብረተ ሰብ ኤርትራ ዕጫ ህዝቢ ኤርትራ ንስይዎ ዘይሓልፍን ኢደይ ኢድካ ተባሃሂሉ ዘርህዎ ወፈራኡ ስለ ዝኾነን፡-

ነዚ ዕላማ'ዚ ኣብ ናይ ርእስኻ ምኽኣል መትከል ብምምርኳስ ናይ መሕወይ ገንዘብ ንምእካብ እዚ ዝስዕብ ኣዋጅ ተኣዊጁ ኣሉ፡-

ምዕራፍ 1. ሓፈሻዊ

1. ሓጺር ኣርእስቲ

እዚ ኣዋጅ'ዚ "ንኣካለ ስንኩላን ተጋደልትን፣ ጽጉማት ሰድራ ኣካለ ስንኩላንን ስውኣትን ተጋደልትን፡ ብባህሪያዊ ሓደጋታት ንዝተጎድኡ ክፋል ሕብረተ- ሰብ ኤርትራን ንምዕንጋል ናይ መሕወይ ግብሪ ንምእካብ ዝወጸ ኣዋጅ ቁጽሪ 17/1991 ዓ.ም" ተባሂሉ ክጥቀስ ይከኣል።

2. ትርጉም

ኣብ'ዚ ኣዋጅ'ዚ፡-

1/"ኤርትራዊ" ማለት ዝኾነ ኤርትራዊ ዜጋ ወይ ብመሰረት ሕጊ ኤርትራ ዝቐመን ብሕጊ ናይ ሰብነት መሰል ዝተዋህቦን ኣካል ወይ ኣብ ወጻኢ ሃገር ዝቐመ ኮይኑ፡ ኣብ ኤርትራ ጨንፈር ወይ ቤት- ጽሕፈት ዘለዎ ትካል ማለት ኢዩ።

2/"ሰብ" ማለት ባህሪያዊ ሰብ ወይ ብሕጊ ናይ ሰብነት መሰል ዝተዋህቦ ኣካል ማለት ኢዩ።

3/ "መንግስታዊ ናይ ልምዓት ትካል" ማለት" ዝኾነ ርእሱ ኪኢሉ ናይ ምምሕዳር ወይ ምቁጽጽር ስራሕ ዘካይድን፡ ናይ ርእሱ ኣታዊ ንኽረክብ ስልጣን ዝተዋህቦን ኣብ ንግድ፣ ኢንዱስትሪ ወይ ኣገልግሎት ናይ ምሃብ ስራሕ ዝተዋፈረን መንግስታዊ ትካል" ማለት ኢዩ።

4/" መንግስታዊ ናይ ገንዘብ ትክል" ማለት ንባንክታትን፣ ኣለቃሕቲ ትክለትን፣ ናይ ኢንሹራንስ መድሕን ትካላትን የጠቓልል ።

5/ " ደሞዝ" ማለት ካብ ስራሕ ምቁጻር ዝርከብ ምዱብ ኣታዊ ከፍሉ ኣብ ዓንቀጽ 4(6) ናይ'ዚ ኣቀጅ'ዚ ንከተጠቕሱ ኣታዊታት እውን የጠቓልል ።

6/ "ክብቲ " ማለት ንኡሳን ጤለ በጊዕን ኣማልን የጠቓልል ።

3. ምኽፋል ናይ መሕወይ ግብሪ

ብጀካ ናይ ኣታዊ ግብሪ ከይከፈሉ ዝተወሰነ መርሓዊ ክፍሊት ዝረክብ ሰብ ዝኾነ ኣታዊ ዘለዎ ሰብ ብመሰረት ዝመልከቶ ናይ'ዚ ኣቀጅ'ዚ ዓንቀጽ ንኣከለ ስንኩላን ተጋደልትን፣ ጽጉማት ስድራ ስንኩላን ስውኣት ተጋደልትን፣ ብወሃደግዊ ሓደጋታት ንዝተጎድኡ ክፋል ሕብረተ- ሰብ ኤርትራን ንምዕንጋል ናይ መሕወይ ግብሪ ናይ ምኽፋል ግዴታ ኣለዎ ።

ምዕራፍ 2 ካብ ደሞዝ ዝኽፈል ናይ መሕወይ ግብሪ

4. ኣሻንጎ ኣከፋፍላን ካብ ደሞዝ ናይ ዝኽፈል ናይ መሕወይ ግብሪ

1/ ነፍሲ ወከፍ ደሞዝ ዝረክብ ሰብ ካብ ጠቕላላ ወርሓዊ ኣታዊኡ 2% ክልተ ብሚእቲ/ ናይ መሕወይ ግብሪ ይኽፍል ።

ዝርዝርም/ መንግስቲ መሕወይ ናይ ደሞ/ 2/ እቲ ግብሪ ዝኽፍል ሰራሕተኛ ናይ ፕሮጀል ብኽፍሊ ፋይናንስ ኣብ ዝጸለወሉም ኣብያተ- ጽሕፈት ዝሰርሕ ምስ ዝኾነ፣ እቲ ግብሪ ብወገንዲ ዘፍሊ ፋይናንስ ካብ ናይቲ ሰራሕተኛ እናተነበየ ብቕጥታ ንንገኛዊ ባንክ ኤርትራ ብመሰረት ኣብ ዓንቀጽ 18-19 ናይ'ዚ ኣቀጅ ኣገባብ ኣብ ፍሉይ ሒሳብ ይኣቱ ።

3/ ብኣታዊኡም ኣብ ዝመሓዳደሩ ናይ ልምዓ ትክለት፣ ባጀቶም ኣጠቓሊሎም ኣብ ዝወሰዱ ኣብያተ- ጽሕፈት፣ ናይ ኣክሊሮን ኩባንያታት፣ ዝሰርሑ ዝተወሰነ ናይ ብሕቲ ኩባንያታትን፣ ቨርከናታትን ናይ ብሕቲ ናይ ንግድ ትክለት፣ ጽሕፈት ሰራሕተኛታት፣ ኣሰራሕቲ ነቲ ናይ መሕወይ ኣቱ ኣታዊ ናይቶም ሰራሕተኛታቶም ደሞዝ እናነበየ ንነይ ኣውራጃታት ወ ይገብሩ ።

4/ ናይ ኣታዊ ግብሪ ኣብ ዘይክፍሉ ኣህጉራዊ ዓቢ ትክለት፣ ኣብ ናይ ወጻኢ ሃገራት ልኡኽ ሰራሕተኛታትን ከምኡ'ውን ብመሰረት ናይ ኣቀጅ ከብ ዝረኽቡም ደሞዝ ነቲ ዝሰተት ናይ ባዕሉ- ም ናይ ምኽፋል ሓላፍነት ዘለዎም ሰራሕተኛ ብመሰረት እዚ ኣቀጅ'ዚ ዝኽፈል ናይ መሕወይ ኣታዊ ግብሪ ኣብ ዝኽፍሉሉ ግዜ ወሊ'ኽም ።

5/ናይ ሓደ ሰራሕተኛ ደሞዝ ብመዓልቲ፣ ብሰሙን ወይ ብክልተ ሰሙን ይክፈሉ በዘየገድስ፡ ኣታዊኡ ብወርሒ እናተሰልየ ናይ መሕወይ ግብሪ ይኽፈል።

6/ ምስ ደሞዝ ተጸብጺቦም ናይ መሕወይ ግብሪ ዝኽፈለሉም ጥቕሚታት እዞም ዝስዕቡ ጥራይ ኢዮም፡-
ሀ/ ናይ በረኻ ኣበል፣
ለ/ ናይ ተረፍ ሰዓት ስራሕ ክፍሊት፣
ሐ/ ናይ ዓመት ፍቓድ ክፍሊት፣
መ/ ቦናስ፣
ረ/ ናይ ኣገልግሎት ክፍሊት /ሰርቪስ ቻርጅ/።

ምዕራፍ 3, ካብ ናይ ሕርሻ ስራሓት ኣታዊ ዝእክብ ናይ መሕወይ ግብሪ

5, ኣሻንናን ኣከፋፍላን ካብ ናይ ሕርሻ ስራሓት ኣታዊ ናይ ዝእክብ ናይ መሕወይ ግብሪ

1/ ነፍሲ ወከፍ ሓረስታይ ካብ ዓመታዊ ጠቕላላ ኣታዊኡ 2% /ክልተ ብሚእቲ/ ናይ መሕወይ ግብሪ ይኽፍል። ይኹን እምበር ካብ ነፍሲ ወከፍ ሓረስታይ ዝእክብ ናይ መሕወይ ግብሪ ብዓመት ካብ ብር 10/ ዓሰርተ/ ዝውሕድ የብሉን።

2/ነቲ ብመሰረት እዚ ኣዋጅ'ዚ ካብ ናይ ሓረስቶት ናይ ሕርሻ ስራሓትን ናይ ከብቲ ምፍራይ ኣታዊን ዝእክብ ናይ መሕወይ ግብሪ እትስልፅ ናይ'ቲ ወረዳ ናይ ክፍሊ ፋይናንስ ተወካሊ ኣቦ ወንበራን ናይ'ቲ ወረዳ ምምሕዳር ተወካሊን ናይ'ቲ ወረዳ ህዝባዊ ባይቶ ኣቦ ወንበርን ዝኣባላታን ኮሚቴ ትኸውን።

3/ካብ ናይ ሕርሻ ስራሕ ወጻኢ፣ ናይ ንግድ ፍቓድ ኣይሃልዎ ብዘየገድስ፡ ኣብ ናይ ንግድ- ጠቀስን ተመሳሳሊ ስራሕን ተዋፊሩ ኣታዊ ዝረኽበ ሓረስታይ ብተወሳኺ ከም ነጋዳይ 2% /ክልተ ብሚእቲ/ ካብ ኣታዊኡ ናይ መሕወይ ግብሪ ይኽፍል።

4/ ካብ ናይ ሕርሻ ስራሓት ኣታዊ ንዝእክብ ግብሪ ተኽታቲልካ ኣታዊ ክምዝኽውን ምግባር ናይ ቤት- ጽሕፈት ናይ ወሽጢ ሃገር ኣታዊን፡ ምምሕዳር ወረዳታትን፡ ናይ ወረዳ ህዝባዊ ባይቶታትን ናይ ሓባር ሓላፍነት ይኽውን።

ምዕራፍ 4, ካብ ናይ ብሕቲ ናይ ንግድ ስራሕን ናይ ሙያ ኣገልግሎትን ኣታዊ ዝኽፈል ናይ መሕወይ ግብሪ

6, ኣሻንናን ኣከፋፍላን ካብ ናይ ብሕቲ ናይ ንግድ ትካላትን ውልቂ- ሰብ ነጋዶን ኣታዊ ናይ ዝእክብ ናይ መሕወይ ግብሪ

1/ናይ ኣክሲዩን ኩባንያ ወይ ሓላፍነቱ ናይ ዝተወሰነ ናይ ብሕቲ ኩባንያ ካብ ዓመታዊ ጠቕላላ ኣታዊኡ 2% /ክልተ ብሚእቲ/ ናይ መሕወይ ግብሪ ይኽፍል።

2/ ኣብ ናይ ነዳዲ ምዕዳል ንግድ፣ ናይ ኮሚሽን ውክልና ወይ ተመሳሳሊ ናይ ኣገልግሎት ስራሕ ዝተዋፈረ ሰብ ካብ ዓመታዊ ናይ ኮሚሽን / ቸንትዋለ/ ጠቕላላ ኣታዊኡ 3% / ሰለስተ ብሚእቲ/ ናይ መሕወይ ግብሪ ይኽፍል። ይኹን እምበር ካብ'ዚ ዝተጠቕሰ ናይ ስራሕ መዳይ ወጻኢ ብኽልኣ

ንግድ /ንኣብነት ምሕጻብ መካድን/ ብዝረኽቦ ጠቕላላ ናይ መሸጣ ወይ ናይ ኣገልግሎት ዓመታዊ ኣታዊ ብተወሰኽ 2% /ክልተ ብሚእቲ/ ናይ መሕወይ ግብሪ ይኽፍል።

3/ብመሰረት ንኡስ ዓንቀጽ /1/ ን/2/ ን ናይ'ዚ ዓንቀጽ'ዚ ዝኽፈል ናይ መሕወይ ግብሪ ካብ ብር 30/ ሰላሳ/ ክውሕድ የብሉን።

7. ኣሻንናን ኣክፋፍላን ካብ ናይ ሙያ ኣገልግሎት ኣታዊ ናይ ዝእክብ ናይ መሕወይ ግብሪ

1/ ኣብ ናይ ሙያ ኣገልግሎት ስራሕ / ክም ጥብቅና፣ናይ ብሕቲ ሕክምና፡ ኣማኻርነት/ ዝተዋፈረ ሰብ ካብ ዓመታዊ ጠቕላላ ኣታዊኡ 3% /ሰለስተ ብሚእቲ/ ናይ መሕወይ ግብሪ ይኽፍል። ይኹን እምበር ካብ'ዚ ዝተጠቕሰ ናይ ስራሕ መጻይ ወጻኢ ብዝረኽቦ ጠቕላላ ናይ መሸጣ ወይ ኣገልግሎት ዓመታዊ ኣታዊ ብተወሰኽ 2% /ክልተ ብሚእቲ/ ናይ መሕወይ ግብሪ ይኽፍል።

2/ ኣብ ምስላፅ ናይ ሙያ ኣገልግሎት ስራሕ ናይ መሕወይ ግብሪ ነቶም ብናይ ውሽጢ ሃገር ኣታዊ- ቤት ጽሕፈት ዝተመዝገቡን ዝፍለጡን ሰራሕተኛታት ዝተኽፍለ ደሞዝ ጥራይ ይጎድል።

3/ ብመሰረት ንኡስ ዓንቀጽ /1/ ናይ'ዚ ዓንቀጽ'ዚ ዝኽፈል ናይ መሕወይ ግብሪ ካብ ብር 30/ሰላሳ/ ክውሕድ የብሉን።

8. ብዓንቀጻት 6-7 ናይ'ዚ ኣዋጅ'ዚ ዘይሽፈን ናይ መሸጣ ወይ ኣገልግሎት ኣታዊ

1/ ብዓንቀጻት 6-7 ናይ'ዚ ኣዋጅ'ዚ ዘይሽፈን ናይ መሸጣ ወይ ኣገልግሎት ጠቕላላ ዓመታዊ ኣታዊ 2% /ክልተ ብሚእቲ/ ናይ መሕወይ ግብሪ ይኽፈለሉ።

2/ ብመሰረት ንኡስ ዓንቀጽ /1/ ናይ'ዚ ዓንቀጽ'ዚ ዝኽፈል ናይ መሕወይ ግብሪ ካብ ብር 30 /ሰላሳ/ ክውሕድ የብሉን።

9. ኣብ ወጻእ ሃገር ኣብ ናይ ብሕቲ ስራሓት ዝተዋፈሩ ኤርትራውያን

ኣብ ወጻኢ ሃገር ብናይ ሙያ ኣገልግሎት፣ ንግድ፣ ሕርሻ ወይ ካልእ ናይ ብሕቲ ስራሕ ዝተዋፈሩ ኤርትራውያን ናይ ዜግነት ግዲታኦም ክግልሉ ናይ መሕወይ ግብሪ ዝኽፍለሉ ኩነታት ክፍሲ ወጻኢ ጉዳያት ብመምርሒ ይውስን።

ምዕራፍ 5. ካብ ምዕራፍ 2 ክሳብ 4 ካብ ዝተጠቕሱ ወጻኢ ብዞኽነ ናይ ኣታዊ ምንጪታት ዝኽፈል ናይ መሕወይ ግብሪ

10. ኣሻንናን ኣክፋፍላን ካብ ናይ ሎተሪያ ወይ ቶምቦላ ወይ ቢንጎ ጠቕላላ ኣታዊ ናይ ዝእክብ ናይ መሕወይ ግብሪ

1/ ዝኾነ ካብ ናይ ሎተሪያ ወይ ቶምቦላ ወይ ቢንጉ ኣታዊ ዝረኽበ ሰብ፣ ዝረኽቦ ጠቕላላ ኣታዊ ብር 1000 /ሓደ ሺሕ / ወይ ካብኡ ንላዕሊ ምስ ዝኽውን ብነፍሲ ወከፍ ናይ

ቀቡ·ል እንተኾይኑ ብመሰረት መዝገቡ ፡ ቅቡ·ል እንተዘይኮይኑ ኽእ ክብ ናይ ውሽጢ ሃገር ኣታዊ ቤት- ጽሕፈትን ናይ ከተማ ምምሕዳርን ዝተዋጽኦት ኮሚቴ ኣታዊኡ ብዝገመተቶ ናይ መሕወይ ግብሪ ይኽፍል ።

2/ ነቲ ግብሪ ኣታዊ ናይ ምግባር ሓላፍነት ነቲ ክለብ ናይ ዘመሓድር ኣካል ይኽውን ።

13. ኣሻንናን ኣክፋፍላን ክብ መንግስታዊ ናይ ልምዓት ትካላትን ናይ ገንዘብ ትካላትን ኣታዊ ናይ ዝእክብ ናይ መሕወይ ግብሪ

መንግስታዊ ናይ ልምዓት ትካላትን ናይ ገንዘብ ትካላትን ክብ ጽሩይ ዓመታዊ ኣታዊኦም 2% /ክልተ ብሚእቲ/ ናይ መሕወይ ግብሪ ይኽፍሉ ።

14. ኣሻንናን ኣክፋፍላን ክብ ናይ ምርኢት ኣታዊ ዝኽፈል ናይ መሕወይ ግብሪ

1/ ክብ ዝኾነ ምርኢት ኣታዊ ዝረኽበ ዝኾነ ሰብ ወይ መንግስታዊ ናይ ልምዓት ትካል ክብ ዝረኽቦ ጠቕላላ ኣታዊ 3% /ሰለስተ ብሚእቲ/ ናይ መሕወይ ግብሪ ይኽፍል ።

2/ እቲ ግብሪ ከከም ኩነታቱ ክብ'ቲ ነቲ ምርኢት ተርኢ ኣካል ወይ ክብ ቲኬት ይእክብ ።

ኽ% /ሓሙሽተ ብሚእቲ/ መሕወይ ግብሪ
ደ ወርሒ ይኽፍል ።

ነይ ቶምቦላ ወይ ቢንጉ ፡ ብዓይነት ዝወሃብ
ቲ ግብሪ ብገንዘብ ተሸኒኑ ብመሰረት ንኡስ
ኒ ዓንቀጽ'ዚ ይኽፈል ።

ቶምቦላ ወይ ቢንጉ ንዝበጽሖም ሰባት
ቲ ንመሕወይ ዝኽፈል ግብሪ ኣጉዲሉ ኣብ
፡ ኣታዊ ቤት - ጽሕፈት ኣታዊ ናይ ምግባር
' ።

ፋፍላን ክብ ናይ ገንዘብ ቁጠባን
ት ኣታዊ ናይ ዝእክብ ናይ መሕወይ

'ይ ገንዘብ ቁጠባን ልቓሕን ናይ ሕብረት
ብ ዓመታዊ ጠቕላላ ናይ ወለድ ኣታዊኡ
ኒቲ/ናይ መሕወይ ግብሪ ይኽፍል ።

ወይ ግብሪ ኣታዊ ናይ ምግባር ሓላፍነት
ፈጻሚ ኣካል ይኽውን ።

ፋፍላን ክብ ናይ መዘናግዒ ክለባት
ብ ናይ መሕወይ ግብሪ

በርእሱ ዝመሓደር ናይ መዘናግዒ ክለብ
ኮዊ ኣታዊኡ 3% /ሰለስተ ብሚእቲ/መዝገቡ

ግብሪ ክምለስ ክብ ዝተወሰነሉ ግዜ ኣብ ውሽጢ ሽዱሽተ
ኣዋርሕ ይኽፈል ፡ -

ሀ/ ዋጋ ንብረት ክብ ብር 50,000 =/ ሓምሳ ሺሕ/ ንታሕቲ
ምስ ዝኽውን 2% /ክልተ ብሚእቲ/ ክብ ዋጋኡ ናይ መሕወይ
ግብሪ ፣

ዋጋ ንብረት ክብ ብር 50.000 =/ሓምሳ ሺሕ/ ንላዕሊን ክብ
ብር 100,000 =/ሚእቲ ሺሕ /ንታሕቲን ምስ ዝኽውን 3%
/ሰለስተ ብሚእቲ/ ክብ ዋጋኡ ናይ መሕወይ ግብሪ ፣

ዋጋ ንብረት ክብ ብር 100,000 =/ሚእቲ ሺሕ/ ንላዕሊን ክብ
ብር 200,000 = /ክልተ ሚእቲ ሺሕ/ ንታሕቲን ምስ ዝኽውን
4% / ኣርባዕተ ብሚእቲ/ ክብ ዋጋኡ ናይ መሕወይ ግብሪ ፣

ዋጋ ንብረት ክብ ብር 200,000 =/ ክልተ ሚትኢ ሺሕ /
ንላዕሊን ክብ ብር 300,000 = / ሰለስተ ሚእቲ ሺሕ/
ንታሕቲን ምስ ዝኽውን 5% /ሓሙሽተ ብሚእቲ/ ክብ ዋጋኡ
ናይ መሕወይ ግብሪ ፣

ዋጋ ንብረት ክብ ብር 300,000 =/ ሰለስተ ሚእቲ ሺሕ /
ንላዕሊ ክብ ብር 400,000 = /ኣርባዕተ ሚእቲ ሺሕ /
ንታሕቲን ምስ ዝኽውን 7% /ሸውዓተ ብሚእቲ / ክብ ዋጋኡ
ናይ መሕወይ ግብሪ ፣

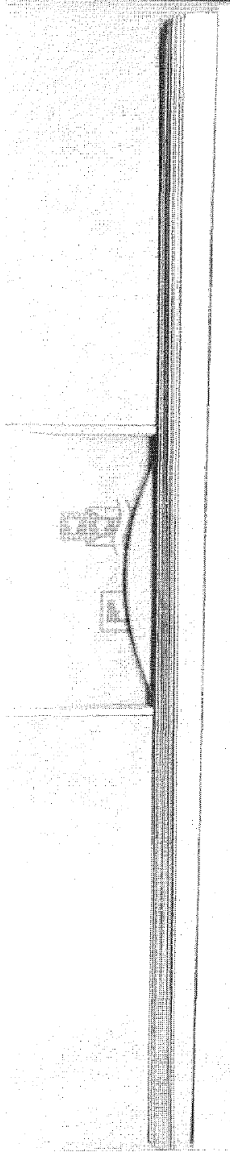

ዋጋ ንብረት ካብ ብር 400,000 =/ ኣርባዕተ ሚእቲ ሺሕ / ንላዕሊ ካብ ብር 500,000 =/ ሓሙሽተ ሚእቲ ሺሕ/ ንታሕቲን ምስ ዝኸውን 9% /ትሽዓተ ብሚእቲ / ካብ ዋጋኡ ናይ መሕወይ ግብሪ ፣

ዋጋ ንብረት ካብ ብር 500,000 =/ ሓሙሽተ ሚእቲ ሺሕ / ንላዕሊ ካብ ብር 600,000 =/ሽድሽተ ሚእቲ ሺሕ / ንታሕቲን ምስ ዝኸውን 11% /ዓሰርተ ሓደ ብሚእቲ/ ካብ ዋጋኡ ናይ መሕወይ ግብሪ ፣

ዋጋ ንብረት ካብ ብር 600,000 =/ሽድሽተ ሚእቲ ሺሕ/ ንላዕሊን ካብ ብር 700,000 =/ሸውዓተ ሚእቲ ሺሕ / ንታሕቲን ምስ ዝኸውን 13% /ዓሰርተው ሰለስተ ብሚእቲ / ካብ ዋጋኡ ናይ መሕወይ ግብሪ ፣

ዋጋ ንብረት ካብ ብር 700,000 = / ሸውዓተ ሚእቲ ሺሕ/ ንላዕሊን ካብ ብር 800,000 =/ ሸሞንተ ሚእቲ ሺሕ/ ንታሕቲን ምስ ዝኸውን 15% / ዓሰርተው ሓሙሽተ ብሚእቲ/ ካብ ዋጋኡ ናይ መሕወይ ግብሪ ፣

ዋጋ ንብረት ካብ ብር 800,000 =/ ሸሞንተ ሚእቲ ሺሕ/ ንላዕሊን ካብ ብር 900,000 =/ ትሽዓተ ሚእቲ ሺሕ/ ንታሕቲን ምስ ዝኸውን 17% /ዓሰርተ ሸውዓተ ብሚእቲ / ካብ ዋጋኡ ናይ መሕወይ ግብሪ ፣

ዋጋ ንብረት ካብ ብር 900,000 =/ ትሽዓተ ሚእቲ ሺሕ / ንላዕሊን ካብ ብር 1,000,000 =/ሓደ ሚልዮን /ንታሕቲን ምስ ዝኸውን 19% /ዓሰርተው ትሽዓተ ብሚእቲ / ካብ ዋጋኡ ናይ መሕወይ ግብሪ ይኽፈል።

ለ/ ዋጋ ንብረት ካብ ብር 1,000,000 =/ ሓደ ሚልዮን / ንላዕለ ምስ ዝኸውን ብነፍሲ ወከፍ ተወሳኺ ሚእቲ ሺሕ ብር 2% / ክልተ ብሚእቲ / ብተወሳኺ እናተደመረ ይኽፈል።

<u>ንኣብነት</u> :- ዋጋ ናይ ኣርባዕተ ገዛውቲ ብር 1,370,000 = ምስ ዝኸውን እቲ ዝኽፈል ናይ መሕወይ ግብሪ ከምዚ ዝስዕብ ኢየ :-

ናይ ብር	1,000,000 = 1,000,000x19% =	190,0000 =
ናይ ብር	100,000 = 100,000x2% =	2,000 =
ናይ ብር	100,000 = 100,000x4% =	4,000 =
ናይ ብር	100,000 = 100,000x6% =	6,000 =

ስለዚ ብድምር ናይ ብር 1,370,000,= ይኽውን ብር 202,000 እዚ ማለት ክሳ ናይ ብር 1,3000,000 = ዝኽፈል ኮይኑ ፣ ናይ ብር 70,000 = ግን ግብሪ ኣይክፈለሉን።

2. ተነጊሩ ድሕሪ ምድናሕ ንዋናታቱ ናይ ዝምለስ ተረፍ ገዛ ናይ ዋንነት ምስክር ወረቐት ናይ መሕወይ ግብሪ ክይተኽፍለ ኣይዋህብን።

ምዕራፍ 6 ዝተፈላለዩ ድንጋጌታት

18 ቅብሊትን ምምሕላስን ብግብሪ ኣታዊ ገንዘብን ንብረትን እዚ ኣቐጅዚ ናይ መሕወይ ግብሪ ዝኸለከሉ ናይ ውሽጢ ሃገር ኣታዊ ቢት ጽሕፈት ወይ ክፍሊ ፋይናንስ ወይ ንግዳዊ ባንክ ኤርትራ ፡፡

1/ ብመሰረት እዚ ኣቐጅዚ ናይ ዝተቐበሉ ግብሪ ቅብሊት ፈለዩ ይህብ ፤

2/ ብሰም ነዚ ብናይ መሕወይ ግብሪ ዝኣቱ ገንዘብ ኣብ ማዓለኡ ክውዕል ዝተመዘገ ትክለ ኣብ ፍሉይ ናይ ንግዳዊ ባንክ ኤርትራ ሒሳብ ንኽኣቱ ብመሰረት እዚ ኣቐጅዚ ዝኣክበ ግብሪ ከይጋንየ ኣብ ውሽጢ ሓደ ወርሒ ኣብ ከባቢኡ ንገርከብ ጨንፈር ንግዳዊ ባንክ ኤርትራ የመሓላልፍ ፤

3/ ብመሰረት እዚ ኣቐጅዚ ዝኽፈል ግብሪ ናይ ዝተኣክበሉን ዝተጣሓላለፈሉን ሰነድ ይሕዝ ።

19 ብመሰረት እዚ ኣቐጅዚ ዝኣክብ ናይ መሕወይ ግብሪ ገንዘብ

ኣቲ ብኽምዚ ኣብ ንግዳዊ ባንክ ኤርትራ ኣብ ፍሉይ ሒሳብ ዝኣክብ ናይ መሕወይ ግብሪ ገንዘብ ብኽምዚ ዝሰፍነ ኣገባብ ይንቀሳቐስ ፡-

1/ ካብቲ ፍሉይ ሒሳብ ዝኽፍል ወይ ገንዘብ ዘማሓላልፍ ኣቲ ነቲ ገንዘብ ኣብ ማዓለኡ ከውዕል ዝተመዘገ ትክል ጥሪይ ይኸውን ።

2/ ነቲ ገንዘብ ኣብ ማዓለኡ ክውዕል ዝተመዘገ ትክል ናይ ዝኣተወ ገንዘብን ዝተገብረ ወጻኢን ሰነዳት ሒሙ ኣብ ሰዓለስተ ወርሒ ጸብጽቡ ንማዚያዊ መንግስቲ ኤርትራ ቅዲሕ ደጣ ንኽፍሊ ፈይናንስ ይህብ ።

3/ ትውጊታት ናይ ሒሳብ በብግዚኡ እንተቀሓደ ግን ብዓመት ሓንሳብ ብኣዲተራት ግዚያዊ መንግስቲ ኤርትራ ይምርመር ።

20 እዚ ኣቐጅዚ ዘይምልክቶም ሰበት

እዚ ኣቐጅዚ ከኸም ኩነታቱ ጠቕላላ ወርሓዊ ናይ ደሞዝ ኣታዊኣም ካብ ብር 60/ ሱሳ/ ንታሓቲ ንዝኾኑ ብናይ ጡረታ ኣበል ንዝመሓዳሩ ሰባትን ንተጋደልቲን ኣብ ሃገሪቂ ኣገልግሎት ንዝርከቡ ሰባትን ኣይምልክትን ።

21 ትርጉም ፣ ኣኪይዳ ሰረሓ ፣ ትግበራ ፣ ጥርዓናትን መቕጸፅትን ይግበይን

1/ ነዚ ኣቐጅዚን ብኡ መሰረት ንዝወጹ ሕጋጋትን ናይ ምትግባር ሓላፍነት ብሓፈሽኡ ናይ ክፍሊ ፋይናንስ ብፍላይ ድማ ናይ ውሽጢ ሃገር ኣታዊ ቤት-ጽሕፈት በዓል መዚ ይኸውን ።

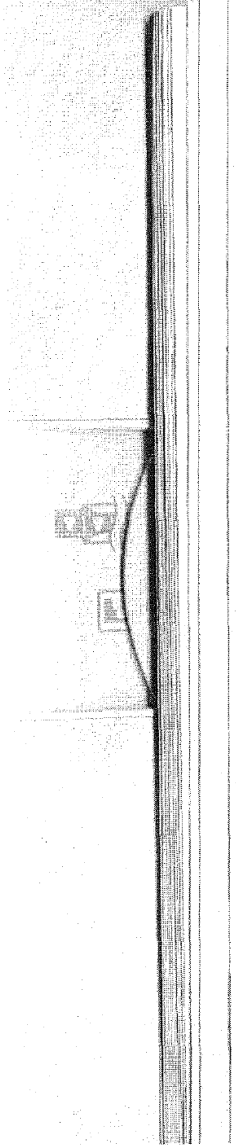

2/ ኣብ'ዚ ኣዋጅ'ዚ ብካልእ ኣገባብ ንኽፍጸም እንተዘይተሓጊጉ፣ ንትርጉማት፣ ኣካይዳ ስራሕ፣ ትግበራ፣ ጥርዓናትን መቐጸፅትን ይግባያትን ናይ ኣሰላልዓን ኣተኣኻኽባን ግብሪ ናይ'ዚ ኣዋጅ'ዚ ብዝምልከት ኣብ ናይ ኣታዊ ግብሪ ኣዋጅ ዝሰፈረ ከም ዘሎ ተፈጻሚነት ይህልዎ።

22. ውንዙፍ ውጽኢታት

መግዛእታዊ ስርዓት ደርግ ብድርቂ ንዝተጎድኡ መሕወይ ከምኡ እውን ንናይ ሃገር ሓድነትን ድሕነትን መከላኸሊ ብዝብል ምስምስ ውጽኢት ንምእካብ ብዘውጽኦም ኣዋጃት መሰረት ገና ዘይተኣከበ ወይ ዘይተኸፍለ ውንዙፍ ውጽኢታት እዚ ኣዋጅ'ዚ ብጋዜጣ ኣዋጃት ኤርትራ ተሓቲሙ ካብ ዝወጸሉ ዕለት ጀሚሩ ትሩፍን ክፍሊት ዘይሕተተሉን ይኸውን።

23. ናይ ምትሕብባር ግዴታ

ዝኾነ መንግስታዊ ቤት-ጽሕፈት፣ ህዝባዊ ማሕበር፣ ብሕታዊ ትካል ወይ ውልቀ-ሰብ ነዚ ኣዋጅ'ዚ ምስ ዘተግብሩን ናይ መሕወይ ግብሪ ምስ ዝእክቡን ትካላት ናይ ምትሕብባር ግዴታ ኣለዎ።

24. ሕጋጋት ናይ ምውጻእ ስልጣን

ሓላፊ ክፍሊ ፋይናንስ ኣብ'ዚ ኣዋጅ'ዚ ንዝሰፈሩ ድንጋጌታት ብዘየዳ ንምስላጥ ሕጋጋት ክውጽእ ስልጣን ተዋሂቡዎ ኣሎ።

25. ኣዋጅ ዝጸንዓሉ ግዜ

እዚ ኣዋጅ'ዚ ንወርሓዊ ደሞዝ ብዝምልከት ካብ ጥሪ 1/1992፣ ብዓመታዊ ኣታዊ ንዝኽፈል ናይ መሕወይ ግብሪ ብዝምልከት ካብ ሓምሌ 1/1991 ዓ.ም. ንካላእ ኣታዊ ብዝምልከት ከኣ ብጋዜጣ ኣዋጃት ኤርትራ ተሓቲሙ ካብ ዝወጸሉ ዕለት ጀሚሩ ብኽልእ ኣዋጅ ክሳብ ዝትካእ ብቕጸለ. ይሰርሓሉ።

ኣስመራ ታሕሳስ 10.1991 ዓ.ም.

ግዝያዊ መንግስቲ ኤርትራ

ANNEX 2

ጋዜጣ ኣዋጅት ኤርትራ
ብመንግስቲ ኤርትራ ዝሕተም

ቅጹ 5/1995 ቁ. 1 ኣስመራ 10 ለካቲት 1995 ዓ.ም. ዋጋ 0.50

ኣዋጅ ቁጽሪ 67/1995

ካብ ኤርትራ ወጻኢ ኣናነበሩ ኣቶት ንዝረኽቡ ኤርትራውያን ግብሪ ንምኽፋል ዝወጸ ኣዋጅ።

Annex 2

الجريدة الإرترية الرسمية
تصدرها الحكومة الإرترية

المجلد الخامس العدد (١) أسمرا ١٠/٢/١٩٩٥م الثمن :٥٠سنتيما

المرسوم التشريعى رقم/٦٧/لعام ١٩٩٥م
الخاص
بضريبة الدخل المترتبة على الإرتريين المغتربين

المرسوم التشريعي رقم/٦٧/لعام ١٩٩٥م
الخاص
بضريبة الدخل المترتبة على الإرتريين المغتربين

م/١ توطئة :-

- يسمى هذا المرسوم :-

(المرسوم التشريعي رقم /٦٧/ لعام ١٩٩٥م الخاص بضريبة الدخل المترتبة على الإرتريين المغتربين) .

م/٢ دفع الضريبة :-

- كل مواطن إرتري مقيم بالخارج (مغترب) يتحصل على دخل سواء من الوظيفة ، او اجرة اموال منقولة او غير منقولة (عقارات) ، او التجارة او المهنة او غيرها من انواع العمل والانشطة والخدمات ، يتوجب عليه دفع ضريبة دخل بنسبة (٢٪) من صافي دخله وذلك وفقا لظروف الحالة اما شهريا او سنويا .

م/٣ جباية الضريبة :-

- تترتب على وزارة الشؤون الخارجية –الإرترية– مسؤولية متابعة وجباية ضريبة الدخل المتوجبة بموجب المادة/٢/ أعلاه وذلك عن طريق سفاراتها وقناصلها وغيرهم من مبعوثيها بالخارج وان تقوم مباشرة بايداع حصيلة تلك الضريبة باسم وزارة المالية والتنمية في حساب خزينة مصرف إرتريا .

م/٤ نفاذ هذا المرسوم :-

- تسرى احكام هذا المرسوم من تاريخ ١٩٩٥/١/١م

اسمرا ١٩٩٥/٢/١٠م
الحكومة الارترية

ኣዋጅ ቁጽሪ 67/1995

ካብ ኤርትራ ወጻኢ እናነበሩ ኣቶት ንዝረኽቡ ኤርትራውያን ግብሪ ንምኽፋል ዝወጸ ኣዋጅ።

1. **ሓጺር ኣርእስቲ**

እዚ ኣዋጅ'ዚ "ካብ ኤርትራ ወጻኢ እናነበሩ ኣቶት ንዝረኽቡ ኤርትራውያን ግብሪ ንምኽፋል ዝወጸ ኣዋጅ ቁጽሪ 67/1995" ተባሂሉ ክጥቀስ ይኽእል።

2. **ምኽፋል ግብሪ**

ዝኾነ ካብ ኤርትራ ወጻኢ ዝነብርን ካብ ስራሕ (employment)፡ ካብ ክራይ ዘንቀሳቐስን ዘይንቀሳቐስን ንብረት፡ ካብ ንግዳዊ፡ መደያዊ ወይ ዝኾነ ካልእ ጎይነት ስራሓትን ንጥፈታትን ኣገልግሎትን እቶት ዝረክብ ኤርትራዊ ዜጋ ፡ ካብ ዝተጸረየ እቶቱ (net income) ክሕም ከነታቱ ኣብ ወወርሒ ወይ ኣብ ዓመት ክልተ ካብ ሚእቲ (2%) ግብሪ ይኽፍል።

3. **ምእካብ ግብሪ**

ሚኒስትሪ ወጻኢ ንዳያት ነዚ ብመሰረት ዓንቀጽ 2 ናይዚ ኣዋጅ'ዚ ዝኽፈል ግብሪ ብመገዲ ኤምባሲታት ቆንሲላታትን ካልእት ልኡኻትን ተኽታቲሉ ናይ ምእካብን ብቀጥታ ኣብ ናይ ሚኒስትሪ ፋይናንስን ልምዓትን ናይ ባንክ ኤርትራ ናይ ማሞጃ ሕሳብ(treasury account) ናኡ ምምሕላፍን ሓላፍነት ይህልዎ።

4. **ኣብ ግብሪ ዝውዕለሉ**

እዚ ኣዋጅ'ዚ ካብ 1 ጥሪ፡ 1995 ዓ.ም. ጀሚሩ ኣብ ግብሪ ይውዕል።

ኣስመራ 10 ለካቲት 1995
መንግስቲ ኤርትራ።

Annex 3

ANNEX 3

Eritrea - Ministry of Information
Asmara - Eritrea

Main Menu

- Home
- News
  - Local News
- Articles
  - General
  - Nation Building
  - Q & A
- Editorial
  - Press Release
- Events
  - National Holidays
- About Eritrea
  - Art & Sport
  - Eritrea at a Glance
  - History & Culture
  - Today In History
  - Erina
  - In Eritrea's calendar
  - Proverbs
- Contacts
  - Contact Us

Local Magazines

- Men'esey Magazine
- Shebab Magazine

search...

Ministry disburses over 3.5 billion Nakfa to Martyrs families

Asmara, 17 June 2015 – The Ministry of Labor and Human Welfare disclosed that over Nfa. 3.5 billion has been disbursed to Martyrs families in the past 10 years on the basis of a monthly benefit scheme.

Mr. Zerai Tekleab, in charge of follow up of the welfare of Martyrs families, said that the Government devised the monthly benefit scheme in January 2004. Citizens including members of the Defense Force and the community in general are also backing up such endeavors with various activities.

© 2015 All Rights Reserved.
Joomla Templates designed by Web Hosting Top .org

Annex 4

Eritrea - Ministry of Information
Asmara - Eritrea

Main Menu

- Home
- News
  - Local News
- Articles
  - General
  - Nation Building
  - Q & A
- Editorial
  - Press Release
- Events
  - National Holidays
- About Eritrea
  - Art & Sport
  - Eritrea at a Glance
  - History & Culture
  - Today In History
  - Erina
  - In Eritrea's calendar
  - Proverbs
- Contacts
  - Contact Us

Local Magazines

- Men'esey Magazine
- Shebab Magazine

Families of martyrs in Aqordet rehabilitated

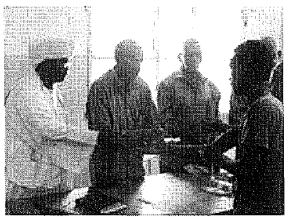

Barentu, 28 June 2015- As part of the ongoing process, the residents of Aqordet sub-zone rehabilitated 16 families of fallen heroes. Each family of the fallen heroes received 10 thousand Nakfa.

Sheik Idris Zaid, Chairman of the Committee for Rehabilitating families of Martyrs, said that the assistance provided for the families of the fallen heroes is part of the high respect the society is giving to its martyrs.

search...

© 2015 All Rights Reserved.
Joomla Templates designed by Web Hosting Top .org

Annex 5

ANNEX 5

Eritrea - Ministry of Information
Asmara - Eritrea

Main Menu

- Home
- News
  - Local News
- Articles
  - General
  - Nation Building
  - Q & A
- Editorial
  - Press Release
- Events
  - National Holidays
- About Eritrea
  - Art & Sport
  - Eritrea at a Glance
  - History & Culture
  - Today In History
  - Erina
  - In Eritrea's calendar
  - Proverbs
- Contacts
  - Contact Us

Local Magazines

- Men'esey Magazine
- Shebab Magazine

Financial support to families of martyrs

Massawa, 13 July 2015 – Wealthy citzens in Massawa have donated over five hundred thousand Nakfa in support of 43 families of fallen heroes. Each beneficiary family received twelve thousand Nakfa.

These continuous gestures of benevolence attest to a deeply entrenched culture of solidarity and burden-sharing among the Eritrean people.

A former freedom fighter, Meriam Banai, for her part donated twenty-four thousand Nakfa to two families of martyrs that will be disbursed in monthly disbursements for one year.

search...

© 2015 All Rights Reserved.
Joomla Templates designed by Web Hosting Top .org

http://www.shabait.com/news/local-news/20155-financial-support-to-families-of-martyrs-

Annex 2

Strategic location of Eritrea and the Hanish islands in relation to Yemen

Bab al-Mandab strait separates the Arabian Peninsula from the Horn of Africa and links the Red Sea to the Gulf of Aden and the Indian Ocean

Annex 3

MV Shaker 1

Annex 3.1: MIC –Bills of Lading detailing Sudanese Weaponry on Board

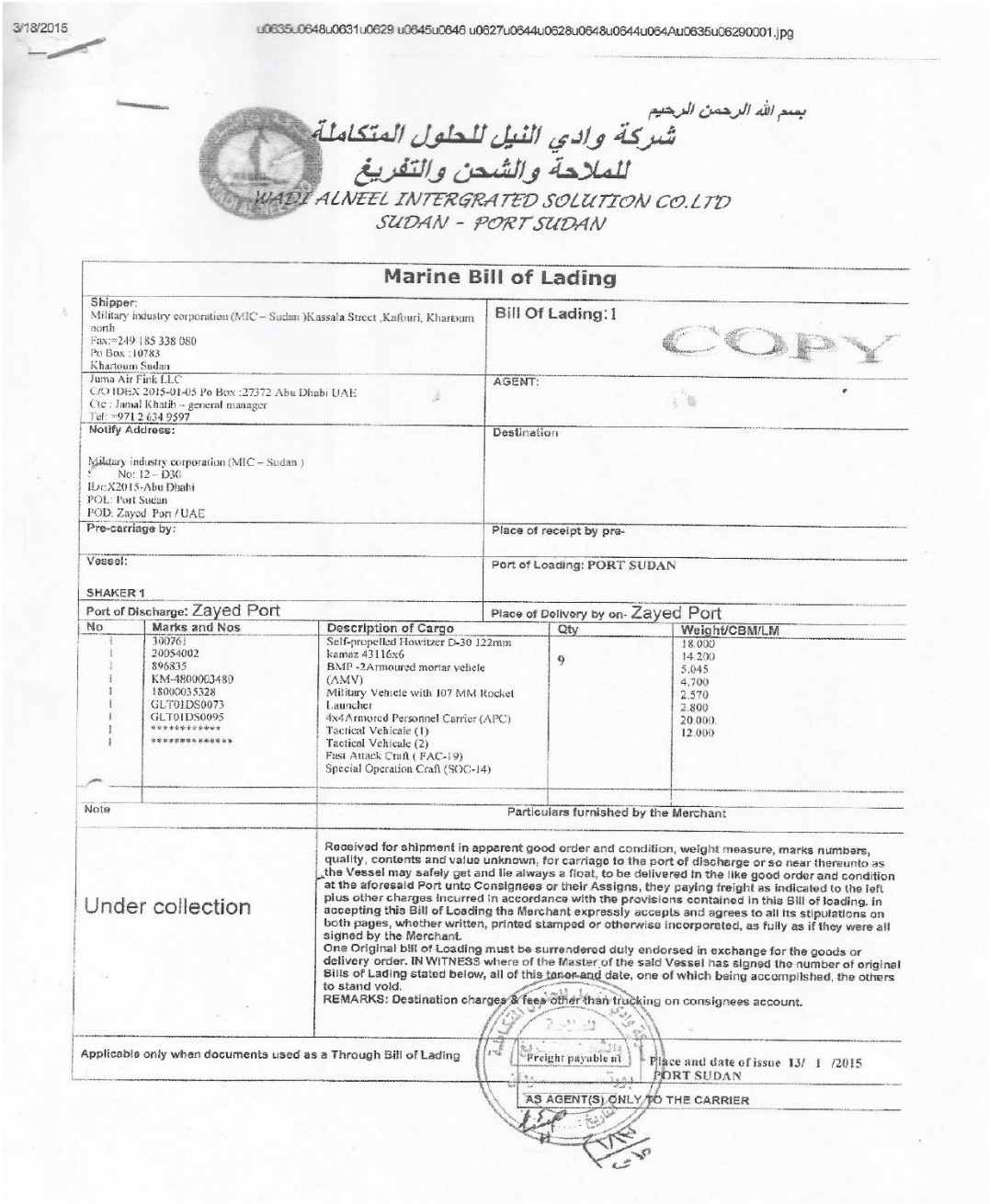

3/18/2015 u0635u0648u0631u0629 u0645u0646 u0627u0644u0628u0648u0644u064Au0635u06290001.jpg

بسم الله الرحمن الرحيم

شركة وادي النيل للحلول المتكاملة للملاحة والشحن والتفريغ

WADI ALNEEL INTERGRATED SOLUTION CO.LTD

SUDAN - PORT SUDAN

Marine Bill of Lading

Shipper: Military industry corporation (MIC – Sudan)Kassala Street ,Kafouri, Khartoum north Fax:=249 185 338 080 Po Box : 10783 Khartoum Sudan	**Bill Of Lading: 1** COPY
Juma Air Fink LLC C/O IDEX 2015-01-05 Po Box :27372 Abu Dhabi UAE Ctc : Jamal Khatib – general manager Tel: +971 2 634 9597	**AGENT:**
Notify Address: Military industry corporation (MIC – Sudan) No: 12 – D30 ILoc:X2015-Abu Dhabi POL: Port Sudan POD: Zayed Port / UAE	**Destination**
Pre-carriage by:	**Place of receipt by pre-**
Vessel: SHAKER 1	**Port of Loading: PORT SUDAN**
Port of Discharge: Zayed Port	**Place of Delivery by on-** Zayed Port

No	Marks and Nos	Description of Cargo	Qty	Weight/CBM/LM
1	30076]	Self-propelled Howitzer D-30 122mm	9	18.000
1	20054002	kamaz 4311 6x6		14.200
1	896835	BMP -2Armoured mortar vehicle		5.045
1	KM-4800003480	(AMV)		4.700
1	18000035328	Military Vehicle with 107 MM Rocket		2.570
1	GLT01DS0073	Launcher		2.800
1	GLT01DS0095	4x4 Armored Personnel Carrier (APC)		20.000
1	**********	Tactical Vehicale (1)		12.000
1	**********	Tactical Vehicale (2)		
		Fast Attack Craft (FAC-19)		
		Special Operation Craft (SOC-14)		

Note	Particulars furnished by the Merchant
Under collection	Received for shipment in apparent good order and condition, weight measure, marks numbers, quality, contents and value unknown, for carriage to the port of discharge or so near thereunto as the Vessel may safely get and lie always a float, to be delivered in the like good order and condition at the aforesaid Port unto Consignees or their Assigns, they paying freight as indicated to the left plus other charges incurred in accordance with the provisions contained in this Bill of loading. In accepting this Bill of Loading the Merchant expressly accepts and agrees to all its stipulations on both pages, whether written, printed stamped or otherwise incorporated, as fully as if they were all signed by the Merchant. One Original bill of Loading must be surrendered duly endorsed in exchange for the goods or delivery order. IN WITNESS where of the Master of the said Vessel has signed the number of original Bills of Lading stated below, all of this tenor and date, one of which being accomplished, the others to stand void. REMARKS: Destination charges & fees other than trucking on consignees account.
Applicable only when documents used as a Through Bill of Lading	Freight payable at Place and date of issue 13/ 1 /2015 PORT SUDAN AS AGENT(S) ONLY TO THE CARRIER

Annex 3.2: Cargo Manifest of the Consignments Loaded at the Port of Massawa

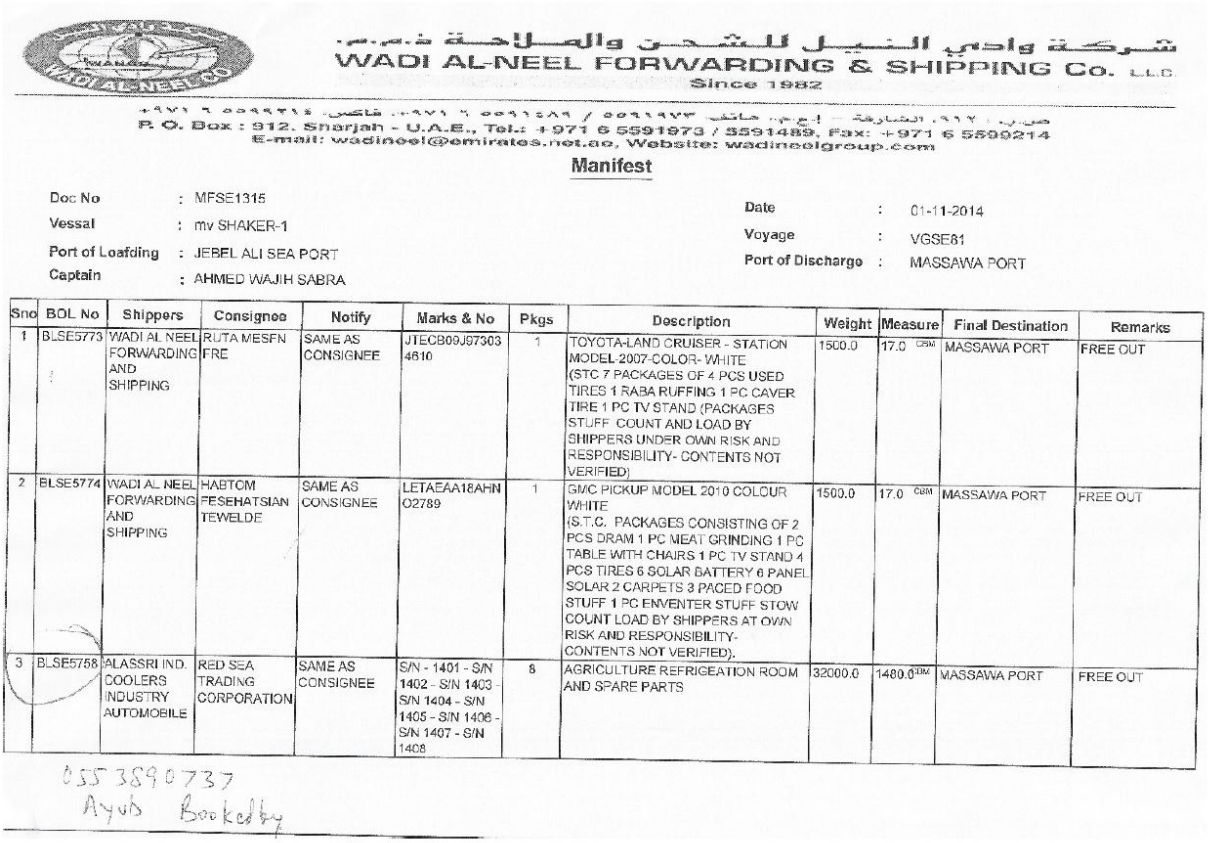

شركة وادي النيل للشحن والملاحة ذ.م.م.
WADI AL-NEEL FORWARDING & SHIPPING Co. L.L.C.
Since 1982

P. O. Box : 912, Sharjah - U.A.E., Tel.: +971 6 5591973 / 5591489, Fax: +971 6 5599214
E-mail: wadineel@emirates.net.ae, Website: wadineelgroup.com

Manifest

Doc No : MFSE1315
Vessal : mv SHAKER-1
Port of Loafding : JEBEL ALI SEA PORT
Captain : AHMED WAJIH SABRA

Date : 01-11-2014
Voyage : VGSE81
Port of Discharge : MASSAWA PORT

Sno	BOL No	Shippers	Consignee	Notify	Marks & No	Pkgs	Description	Weight	Measure	Final Destination	Remarks
1	BLSE5773	WADI AL NEEL FORWARDING AND SHIPPING	RUTA MESFN FRE	SAME AS CONSIGNEE	JTECB09J97303 4610	1	TOYOTA-LAND CRUISER - STATION MODEL 2007-COLOR- WHITE (STC 7 PACKAGES OF 4 PCS USED TIRES 1 RABA RUFFING 1 PC CAVER TIRE 1 PC TV STAND (PACKAGES STUFF COUNT AND LOAD BY SHIPPERS UNDER OWN RISK AND RESPONSIBILITY- CONTENTS NOT VERIFIED)	1500.0	17.0 CBM	MASSAWA PORT	FREE OUT
2	BLSE5774	WADI AL NEEL FORWARDING AND SHIPPING	HABTOM FESEHATSIAN TEWELDE	SAME AS CONSIGNEE	LETAEAA18AHN O2789	1	GMC PICKUP MODEL 2010 COLOUR WHITE (S.T.C. PACKAGES CONSISTING OF 2 PCS DRAM 1 PC MEAT GRINDING 1 PC TABLE WITH CHAIRS 1 PC TV STAND 4 PCS TIRES 6 SOLAR BATTERY 6 PANEL SOLAR 2 CARPETS 3 PACED FOOD STUFF 1 PC ENVENTER STUFF STOW COUNT LOAD BY SHIPPERS AT OWN RISK AND RESPONSIBILITY- CONTENTS NOT VERIFIED).	1500.0	17.0 CBM	MASSAWA PORT	FREE OUT
3	BLSE5758	ALASSRI IND. COOLERS INDUSTRY AUTOMOBILE	RED SEA TRADING CORPORATION	SAME AS CONSIGNEE	S/N - 1401 - S/N 1402 - S/N 1403 - S/N 1404 - S/N 1405 - S/N 1406 - S/N 1407 - S/N 1408	8	AGRICULTURE REFRIGEATION ROOM AND SPARE PARTS	32000.0	1480.0 CBM	MASSAWA PORT	FREE OUT

0553890737
Ayub Bookdby

Annex 3.3: Official Paperwork for the Red Sea Corporation Container Loaded in the Port of Massawa

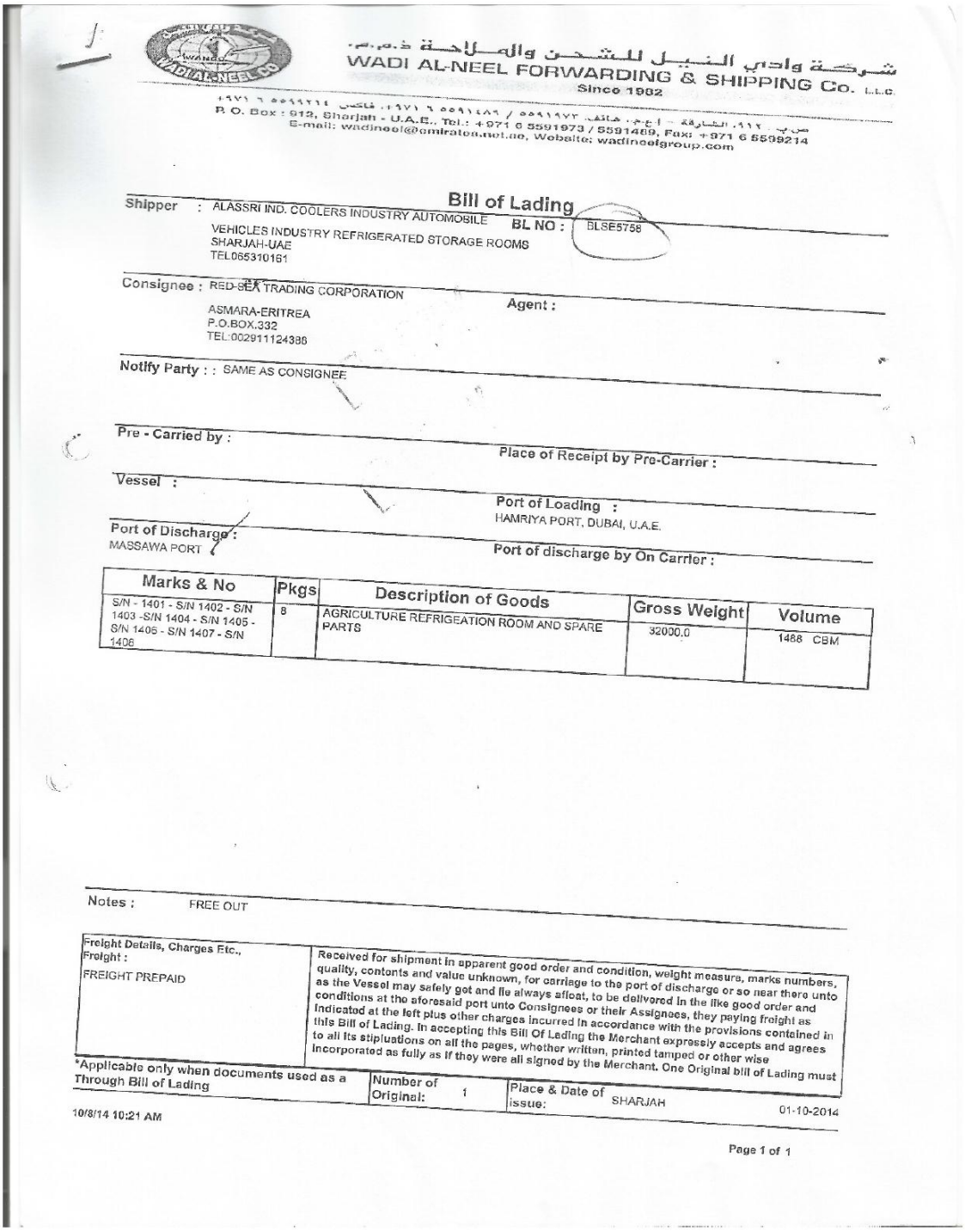

شركة وادي النيل للشحن والملاحة ذ.م.م.
WADI AL-NEEL FORWARDING & SHIPPING Co. L.L.C
Since 1982

P. O. Box : 912, Sharjah - U.A.E., Tel.: +971 6 5591973 / 5591469, Fax: +971 6 5599214
E-mail: wadineel@emirates.net.ae, Website: wadineelgroup.com

Bill of Lading

Shipper : ALASSRI IND. COOLERS INDUSTRY AUTOMOBILE VEHICLES INDUSTRY REFRIGERATED STORAGE ROOMS SHARJAH-UAE TEL065310161

BL NO : BLSE5758

Consignee : RED-SEA TRADING CORPORATION ASMARA-ERITREA P.O.BOX.332 TEL:002911124386

Agent :

Notify Party : : SAME AS CONSIGNEE

Pre - Carried by :

Place of Receipt by Pre-Carrier :

Vessel :

Port of Loading : HAMRIYA PORT, DUBAI, U.A.E.

Port of Discharge : MASSAWA PORT

Port of discharge by On Carrier :

Marks & No	Pkgs	Description of Goods	Gross Weight	Volume
S/N - 1401 - S/N 1402 - S/N 1403 -S/N 1404 - S/N 1405 - S/N 1406 - S/N 1407 - S/N 1408	8	AGRICULTURE REFRIGEATION ROOM AND SPARE PARTS	32000.0	1488 CBM

Notes : FREE OUT

Freight Details, Charges Etc., Freight : FREIGHT PREPAID	Received for shipment in apparent good order and condition, weight measure, marks numbers, quality, contents and value unknown, for carriage to the port of discharge or so near there unto as the Vessel may safely get and lie always afloat, to be delivered in the like good order and conditions at the aforesaid port unto Consignees or their Assignees, they paying freight as indicated at the left plus other charges incurred in accordance with the provisions contained in this Bill of Lading. In accepting this Bill Of Lading the Merchant expressly accepts and agrees to all its stipulations on all the pages, whether written, printed tamped or other wise incorporated as fully as if they were all signed by the Merchant. One Original bill of Lading must

*Applicable only when documents used as a Through Bill of Lading

Number of Original: 1

Place & Date of issue: SHARJAH 01-10-2014

10/8/14 10:21 AM

Page 1 of 1

شركة وادي النيل للشحن والملاحة ذ.م.م.
WADI AL-NEEL FORWARDING & SHIPPING Co. L.L.C.
Since 1982
ص.ب: ٩١٢، الشارقة - إ.ع.م. هاتف: ٥٥٩١٤٧٣ / ٥٥٩١٤٨٩ فاكس: ٥٥٩٩٢١٤ ٦ ٩٧١+
P. O. Box: 912, Sharjah - U.A.E., Tel.: +971 6 5591973 / 5591489, Fax: +971 6 5599214
E-mail: wadineel@emirates.net.ae, Website: wadineelgroup.com

BOOKING NOTE – LCL / FCL CARGO

SHIPPER NAME:	Alassai Ind. Cooless Industry Automobile.	اسم الشاحن:
ADDRESS :	Vehicles Industry Refrigerated Storage Rooms. Sharjah - U.A.E. Tel: 065310161.	العنوان:
CONSIGNEE NAME:	Red Sea Trading Corporation	اسم المستلم:
ADDRESS:	Asmara - Eritrea P.O. Box: 332 Tel: 002911124388	العنوان:
LOADING PORT:	Hamsiya Port, Dubai, U.A.E	ميناء الشحن
DISCHARGE PORT:	Massawa Port.	ميناء التفريغ
SHIP NAME:		اسم الباخرة
TRUCK NAME:		رقم الشاحنه
DATE OF CARGO RECEIVED:	01/10/2014	تاريخ استلام البضائع
RECEIVED BY:	Siraj	استلام بواسطة
BOOKED BY:	Monem	تم الحجز بواسطة
DATE OF SHIPMENT:	09/11/2014	تاريخ الشحنه:
CARGO DETAILS :	Agriculture Refrigeration Room & Spare Parts	تفاصيل البضاعة:
VOLUME [CBM]:	1488 CBM	الحجم:
WEIGHT [KGS]:	32,000 Kgs	الوزن:
BL NO:	BLSE5758	رقم البوليصه:
FREIGHT [AED / USD]:	354,872 AED ~~356,111~~ SI 3077 BR 589	أجور الشحن:

RECEIVED BY

ACCOUNTS DEPARTMENT

Annex 4

Government of Ethiopia Correspondence, dated 30 July 2015

SECURITY COUNCIL COMMITTEE PURSUANT TO RESOLUTIONS 751 (1992) AND 1907 (2009) CONCERNING SOMALIA AND ERITREA

S/AC.29/2015/COMM.49
30 July 2015
ORIGINAL: English

Letter dated 30 July 2015 from the Permanent Representative of the Federal Democratic Republic of Ethiopia to the United Nations addressed to the Chair of the Committee

Excellency,

I wish to recall the letter I sent to the President of the Council on 29 October 2014, forwarding him copy of the interview conducted by the Editor of a U.S. based Ethiopian opposition website on 22 October 2014, with the leader of Ginbot 7 - a terrorist group outlawed in Ethiopia.

In this connection, I would like to enclose herewith a news report released on 19 July 2015 by TesfaNews - a news website affiliated with the Eritrean government publicly announcing that the leader of Ginbot 7, Dr. Berhanu Nega, has "joined his comrades in Eritrea" to launch attacks aimed at overthrowing the Ethiopian government.

In providing support to this terrorist group, which openly professes its ill intentions against the Ethiopian government, Eritrea is indeed in a clear violation of United Nations Security Council resolution 2023 (2011) adopted on 5 December 2011 which, among others, "Demand[ed] Eritrea to cease all direct or indirect efforts to destabilize States, including through financial, military, intelligence and non-military assistance, such as the provision of training centers, camps and other similar facilities for armed groups, passports, living expenses, or travel facilitation".

This latest development is yet again another demonstration that Eritrea is neither ready nor willing to desist from destabilizing Ethiopia and the region at large. It's continuous provocation against Ethiopia and countries of the region will have serious ramifications for peace and security. That is why I believe your committee should consider this issue as a matter of utmost concern.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

Tekeda Alemu
Ambassador
Permanent Representative

Federal Democratic Republic of Ethiopia
Mission to the United Nations
NEW-YORK

Enc.

H.E. Mr. Rafael Darío Ramírez Carreño
Bolivarian Republic of Venezuela
Chair of the Security Council Committee pursuant to resolutions 751 (1992) and 1907 (2009) on Somalia and Eritrea
New York

Received Time Jul. 30. 2015 9:57AM No. 1898

From: 07/30/2015 22:04 #214 P.003/004

DR. BERHANU NEGA JOINS HIS COMRADES IN ERITREA

July 19, 2015

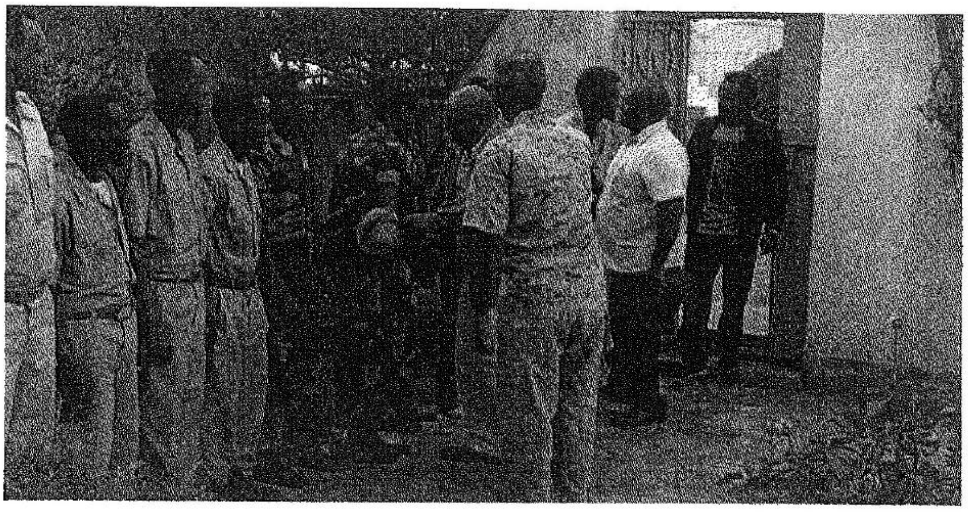

Welcoming ceremony for Dr. Berhanu Nega (Chairman), Ato Neamin Zeleqe (former CEO of ESAT) and the rest of the leaderships at the Arbegnoch Ginbot 7 (AGUDM) headquarters in Asmara. This is a turning point to the struggle for freedom. The countdown has now officially started.

By Patriotic Ginbot7,

AS YOU have already learnt, our struggle against the minority TPLF-led regime in Ethiopia has reached a crucial milestone at which our comrades have begun paying the ultimate sacrifice.

Armed struggle has never been our primary choice of the struggle. However, after closing all avenues of peaceful resistance, the regime has left us with the

Received Time Jul. 30. 2015 9:57AM No. 1898

only options of either to remain enslaved losing all our civil liberties and freedom on our home land or to fight back and regain our democratic rights.

Today, Chairman of our struggle and one time democratically elected mayor of the capital Addis Ababa, Dr. Berhanu Nega, has finally joined his comrades in arms on the ground so as to lead the struggle of freeing the Ethiopian people from the clutches of the TPLF apartheid regime.

As we have confidence in the victory of good over evil, we have no doubt that Dr. Berhanu Nega and other leaders of our organization will effectively lead our struggle to freedom, justice and democracy!

Source: http://www.tesfanews.net/dr-berhanu-nega-joined-his-comrades-in-eritrea/

Received Time Jul. 30. 2015 9:57AM No. 1898

Annex 5

Sample of two percent tax Receipts with Defence contribution, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland

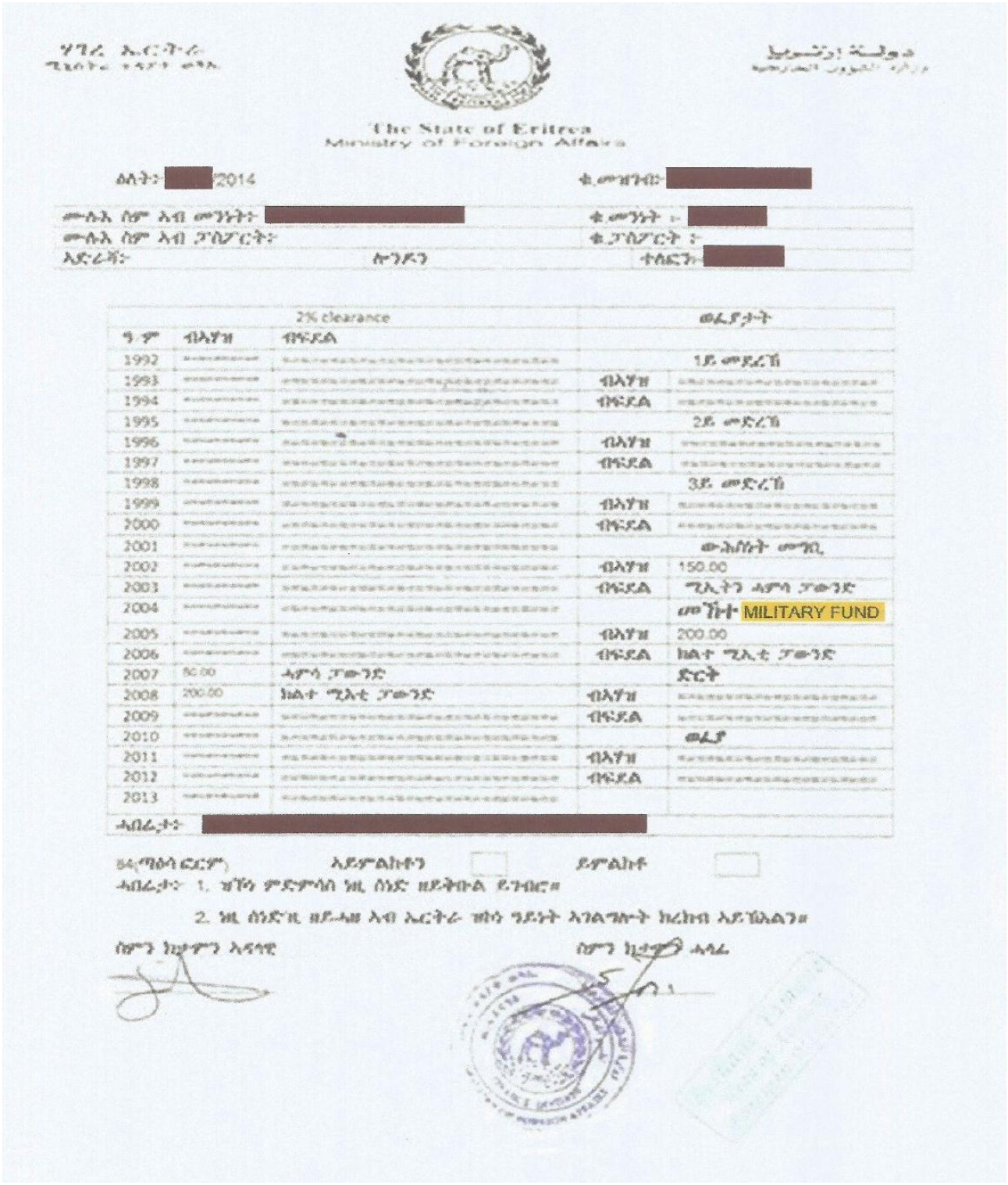

ሃገረ ኤርትራ
ሚኒስቴሩ ተጓዦ ሙሉ

The State of Eritrea
Ministry of Foreign Affairs

ዕለት፡ [redacted]/2014 ቁ.መዝገብ፡ [redacted]

ሙሉእ ስም አብ መንነት፡ [redacted] ቁ.መንነት ፡ [redacted]
ሙሉእ ስም አብ ፓስፖርት፡ ቁ.ፓስፖርት ፡
እድራሻ፡ ሎንዶን ተሰርን፡ [redacted]

ዓ.ም	ብአሃዝ	2% clearance ብፍደል	መፈታሕት
1992			1ይ መደረኽ
1993			ብአሃዝ
1994			ብፍደል
1995			2ይ መድረኽ
1996			ብአሃዝ
1997			ብፍደል
1998			3ይ መድረኽ
1999			ብአሃዝ
2000			ብፍደል
2001			ውሕስነት መኽፈሊ
2002			ብአሃዝ 150.00
2003			ብፍደል ሚኢትን ሓምሳ ፓውንድ
2004			መኽፈሉ MILITARY FUND
2005			ብአሃዝ 200.00
2006			ብፍደል ክልተ ሚኢቲ ፓውንድ
2007	50.00	ሓምሳ ፓውንድ	ድርቅ
2008	200.00	ክልተ ሚኢቲ ፓውንድ	ብአሃዝ
2009			ብፍደል
2010			መፈታ
2011			ብአሃዝ
2012			ብፍደል
2013			
ሓበራት፡	[redacted]		

ፎቶ(ግዕሳ ርእሲ) ኣይምልከቶን ☐ ይምልከቶ ☐

ሓበራት፡ 1. ዝኾነ ምድምሳስ ነዚ ሰነድ ዘይቅበሎ ይኸውር።

2. ነዚ ሰነድ ዘይሓዘ እብ ኤርትራ ዝኾነ ንይኑት ኣገልግሎት ክረክብ ኣይኽእልን።

ሰምን ኪኾምን ኣናጎዊ ሰምን ኪኾምን ሓላፊ

Annex 6

Correspondence received by the Monitoring Group from the Government of Djibouti

6.1: List of Djiboutian prisoners in Eritrea as provided to the Monitoring Group by the State of Djibouti

NOMS	REGIMENTS	GRADE	DATE D'ENTREE EN SERVICE	MATRICULE	DATE DE NAISSANCE	N° CIN et DATE DE DELIVRANCE	SITUATION FAMILIALE	NOMBRE D'ENFANTS
KADIR SOUMBOUL ALI	1° RAR	CAL	01/01/2002	02/2098/T	1975	123319 de 1997	MARIE	0
MOHAMOUD HILDID	1° RAR	CAL	01/01/2002	02/0725/T	1971	082349 de 1990	MARIE	0
MEIRANEH ALI BOCK	1° RAR	CAL	01/12/1997	97/0315/T	1973	102698 de 1993	MARIE	0
HOUSSEIN HASSAN HOUMED	RIAO	CAL	01/01/2002	02/1165/T	1978	123383 du 11/03/97	CELIBATAIRE	0
HOUSSEIN IBRAHIM MOHAMED	RIAO	CCH	01/01/2002	02/0861/T	1972		CELIBATAIRE	0
ABDILLAHI DAHER SAID	RIAO	SGT	07/06/1989	89/0104/S	1965		MARIE	7
ALI GOHAR GADITO	RIAO	SGT	15/05/1989	89/0021/S	1968		MARIE	12
MOHAMED YOUSSOUF OUDOUM	RIAD	SGT	15/05/1989	89/0169/S	1966	156242 de 2003	MARIE	5

LISTE DES PERSONNELS MILITAIRES PORTES DISPARUS SUITE A L'AGRESSION DE L'ARMEE ERYTHREENNE

NOMS	REGIMENTS	GRADE	DATE D'ENTREE EN SERVICE	MATRICULE	DATE DE NAISSANCE	N° CIN et DATE DE DELIVRANCE	SITUATION FAMILIALE	NOMBRE D'ENFANTS
ADEN ALI AHMED	CCO	COL	01/07/1977	77/0091/T	1953	030155 du 16/05/87	MARIE	4
ABDOURAHMAN MAHAMOUD FARAH	1° RAR	ADC	01/02/1997	97/0049/T	07/04/1967	082400 de 1990	MARIE	2
HASSAN ELMI HAD	1° RAR	CCH	01/01/2002	02/0613/T	1965	082228 de 1990	MARIE	
HOCH OFLEH KOCHIN	1° RAR	1° CL	01/01/2002	02/0869/T	1967	084585 de 1990	MARIE	0
DJAMA AHMED ABRAR	1° RAR	CAL	01/01/2002	02/0879/T	1972	103998 de 1990	MARIE	0
AHMED ELEYEH YABEH	1° RAR	CAL	01/01/2002	02/0665/T	20/02/1971	102619 de 1996	MARIE	3
AWALEH ABDI OMAR	1° RAR	CAL	01/01/2002	02/0670/T	1973	102753	MARIE	5
OSMAN MOHAMOUD AHMED	1° RAR	CAL	01/01/2002	02/0859/T	1964	103932 de 1993	MARIE	0
CHEIKO BORITO ALI	1° RAR	CAL	01/01/2002	02/1233/T	1957	052346 de 1988	MARIE	1
KAMIL YOUSSOUF ALI	1° RAR	CAL	01/01/2002	02/1224/T	1970	156334 de 2003	MARIE	0

Annex 6.2: List of Eritreans currently in custody in Djibouti as provided to the Monitoring Group by the State of Djibouti

Djibouti, le 24 Août 2010

Liste nominative des prisonniers de guerre des soldats Erythréens détenus à l'Ecole de Police IDRISS FARAH ABANEH (E.P.I.F.A.).

N°	Noms et Prénoms	Âge	Région
01	BINYAM MENGISTAB TSEHEYE	27 ans	ASMARA
02	MoHAMED MAHMUD ABRAHIM	18 ans	ZOBA SUD
03	SHISHAY ZEKARYAS WELDEMARIAM	27 ans	ZOBZ SUD
04	KUWAJA HALEMIKAEL GEBRESLASE	40 ans	GACHE
05	YONAS BEREKTAB MSGNA	23 ans	BARAKA
06	TESFU HABTEZGY NUGUSE	28 ans	ZOBA SUD
07	AHMED MOHAMED FEGIH	24 ans	ZOBA SUD
08	FISHALE KUBROM TEKLE	24 ans	ZOBA -ANZBA
09	ASFAHA ARAIA TEKLESENBET	27 ans	ZOBA SUD
10	TESFU BEYNE GEBRAB	34 ans	ZOBA MAKEL
11	MERHAWY TEKLEHAIMANOUTE ASFAHA	24 ans	ZOBA SUD
12	AFA HAMED MAHAMED	36 ans	ZOBA MAKEL
13	HAYLE GABREMEDHEN TEKLEHAYMANOT	26 ans	ZOBA ANZABA
14	NUGUSE MANA ANDU	41 ans	ZOBA GACH BARAKA
15	BERAKI TEKLEAB GEBREKIDAN	21 ans	ZOBA SUD
16	KESETE SBHETU NUGUSE	39 ans	ZOBA GACHE BARAKA
17	TEKLEWEYNI HADGU ABADI	29 ans	ZOBA SUD
18	AYOB HAILEAB HABTEMARIAM	29 ans	ZOBA MEKAEL
19	TESFU WELDEMIKAL FRUZUN	33 ans	ZOBA SUD